



مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ
يُوسُفَ الْقِزْوَينِ

المجلد الثامن والعشرون



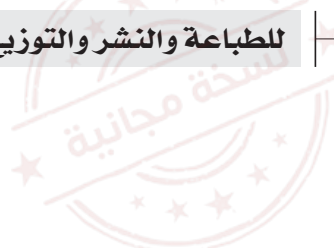
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

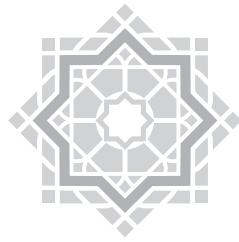
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م

دار الشَّامِيتِ

للطباعة والنشر والتوزيع



مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ
بُؤَيْفِ الْقُرْضُبَاوِيِّ



الْجُورُ الثَّالِثُ

الْفَقِيرُ وَالصُّلْبُ
فِقْهُ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ

- ٥٧ الإسلام والعلمانية
وجهها الوجه
- ٥٨ التطرف العلماني في
مواجهة الإسلام
(نموذج تركيا وتونس)



مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ
يُوسُفَ الْقُرْضَاوِيِّ

المحور الثالث

الفقه وأصوله
(فقه السياسة الشرعية)

٥٧

الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه

الإمام يوسف القرضاوي

من الدستور الإلهي للبشرية

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨].

من مشكاة النبوة الخاتمة

عن العرباض بن سارية قال: قال رسول الله ﷺ: «قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، ومن يعيش منكم، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين» رواه أحمد.

عن عائشة، وعن ثابت، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم». رواه مسلم.

عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع، فقال: «قد يئس الشيطان بأن يعبد بأرضكم ولكنه رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحاقرون من أعمالكم، فاحذروا يا أيها الناس إنني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه». رواه الحاكم.

عن عدي بن حاتم قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب. فقال: «يا عدي اطرح عنك هذا الوثن»، وسمعتة يقرأ في سورة براءة: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُحْبَانَهُمْ أَزْكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، قال: «أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه». رواه الترمذي.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن
اتبع هداه.

(وبعد)

في صيف سنة (١٩٨٥م)، كنت في مدينة «بون» في ألمانيا الغربية
للعلاج من ألم أصاب العمود الفقري، وكانت تأتيني ما بين حين وآخر،
بعض الصحف العربية، ومنها صحيفة الأهرام القاهرية، وفي أحد الأيام،
قرأت فيها مقالاً للدكتور فؤاد زكريا، يذكر فيه ضرورة الحوار مع الدعاة
إلى تحكيم الشريعة الإسلامية، نظرًا لخطورة الموضوع، واتساع
القاعدة، التي تنادي به، وعدم قيام حوار من هذا النوع، رغم أهميته
لحاضر الأمة ومستقبلها.

وكان أول ما لفت نظري، أنه جعل عنوان هذا الموضوع الكبير العميق:
«المسألة الدينية في مصر المعاصرة»! والكتاب - كما يقولون - يُقرأ من
عنوانه، ففهمت أن هذه هي مكانة الدين في نفس الكاتب. الدين الذي هو
روح الحياة، وحياة الروح، وجوهر الوجود الإنساني كله، لا يعدو أن يكون
في تفكير كاتبنا غير مسألة من مسائل الحياة، التي تشغل الناس فترة من

الزمن؛ مثل: تداخل خطوط التليفونات، أو انقطاع المياه عن الأدوار العليا في النهار، أو ارتفاع سعر الدولار في السوق، ونحو ذلك.

ثم لاحظت أنه يسميها: المسألة «الدينية»، وليست: «الإسلامية». فالكُتَّاب العلمانيون حريصون، كل الحرص، على إبعاد كلمة «الإسلام» من قاموسهم، ما استطاعوا، واستخدام كلمة «الدين»؛ وذلك لتثبيت المعنى الدخيل المستورد، وهو التفريق الجازم بين ما هو دين، وما ليس بدين، من شؤون الحياة المختلفة. وهو معنى غريب على الفكر الإسلامي، والحياة الإسلامية.

ومع هذا، غضضت الطرف عن العنوان، وبدأت أقرأ المقال الأول، وأنا أقول في نفسي: هذه بداية طيبة، فما أحوج أبناء مصر، وأبناء العروبة، وأبناء الإسلام، إلى أن يتحاوروا بالفكر، بدل أن يتقاذفوا بالتهم، أو يتقاتلوا بالسلاح!

ولكن، ما إن انتهى د. فؤاد زكريا من مقالاته، ومن التعقيب - بعد ذلك - على منتقديه، حتى شعرت بأن ظني قد خاب في جدية دعوة الدكتور للحوار، مع التيار الإسلامي؛ وذلك لجملة أسباب:

١ - أن الكاتب لم يكن يحمل قلمًا للحوار، بل سيفًا للهجوم، واستغل المساحة الكبيرة، المعطاة له في الصحيفة، للتشكيك في المسلّمات الأولية عند الأمة الإسلامية، طوال أربعة عشر قرنًا من الزمان، حتى اجترأ على التشكيك في أن الشريعة من عند الله! وزعم أن كل ما هو إلهي، ينقلب بشريًا صرفًا، بمجرد تفسيره وتطبيقه. ومعنى هذا أنه لا فائدة، ولا مبرر أن ينزل الله للناس كتابًا، أو يلزمهم بشريعة، يبعث بها رسولًا.

٢ - أنه لم يحاول أن يتنازل عن شيء من أفكاره، ليقترّب من دعاة الإسلام، بل كان أكبر همه أن يتنازلوا هم عن أفكارهم، بل عن عقيدتهم وشريعتهم ومنطلقاتهم الأساسية ليقترّبوا منه، وليت شعري، كيف يتم حوار على هذه الصورة؟!

إنّ القرآن ذكر في جدال أهل الكتاب أديين رئيسيين:

الأول: أن يكون بالتّي هي أحسن، فلو كان هناك أسلوبان؛ أحدهما: حسن، والآخر: أحسن منه، لوجب أن نستعمل الذي هو أحسن.

الثاني: التذكير بنقاط الاتفاق، التي من شأنها أن تجمع، ولا تفرق.

وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

هذه هي طريقة القرآن في الحوار، أما طريقة د. زكريا، فإنها تهدم ولا تبني، وتفرق ولا تجمع، وتباعد ولا تقرب.

٣ - أنّ الكاتب كان يلوي أعناق الحقائق ليّا، ويتعسف في التفسير والتعليل، ولو كانت الحقائق أمامه في وضوح الشمس في ضحى صيف القاهرة، وكلامه عن الشريعة الإسلامية، وعن الصحوة الإسلامية ينطق بذلك بجلاء.

٤ - أنه حين ردّ عليه بعض المعلقين، قطع أوصال تعليقاتهم، وانتقى منها ما حلا له، فأبقاه، وحذف ما شاء، وقطع كلمات ناقدية عن سباقها وسياقها، ومنهم علماء ومستشارون وأساتذة جامعات.

كما أنّ صحيفة الأهرام، لم تكن منصفة في الحكم بين طرفي

الحوار، فأعطت كل الحرية للدكتور فؤاد زكريا، ولم تعطِ لناقديه مثل ما أعطت، بل حولت دورهم وانتقاداتهم إلى الكاتب نفسه، يأخذ منها ويدع، على طريقة ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٤٣]. حتى إن الداعية الإسلامي الكبير الشيخ محمد الغزالي بعث بمقالتيين إلى «الأهرام» حول الموضوع، فلم تنشر أيًا منهما، ولم تشر إليه، وغطت ذلك بأن دعت إلى المشاركة في ندوة أدارتها الأهرام داخلها، يتكلم فيها الشيخ نصف ساعة، ثم يلخص ما قاله في سطرين أو ثلاثة!

وهذا ما جعلني أعلق على دعوة الحوار، التي أعلنها د. زكريا، أنها أشبه بسباق، يعدو فيه حصان واحد!

وقد تبين لي - فيما بعد - أن هذه المقالات، التي جمعها صاحبها وأودعها ضمن كتاب له، خطط لها العلمانيون ضد الشريعة الإسلامية ودعاتها، فقد صدرت لهم عدة كتب، تهاجم الشريعة وفقهاءها قديماً، والداعين إليها حديثاً.

كما فسحت لهم صحف معروفة صدورها، ليكتبوا في هذا الاتجاه ما شاءت لهم أهواؤهم، فضلاً عن مجلاتهم الخاصة، التي تعبر عن اتجاههم بصراحة، حيث لم يسمح للتيار الإسلامي، الذي يعبر عن القاعدة العريضة للأمة، أن تكون له مجلة تتحدث باسمه.

وقد أشار إلى هذه المؤامرة المدبرة الكاتب المسلم اليقظ الأستاذ فهمي هويدي في مقالاته، التي تنشر في «الأهرام»، وفي عدد من الصحف العربية في الأردن والخليج، ونبه أن هناك «تنظيمات متطرفة» للعلمانيين، ينبغي أن تُدان، كما دانت تنظيمات دينية متطرفة؛ مثل: التكفير والهجرة. وقال: إنَّ الفرق بين الاثنين هو: أنَّ الأولين «الدينين» شباب مندفع، سلك

طريقه على سبيل الخطأ، وأن الآخرين شيوخ مجربون - بعضهم محترفون - اتخذوا مواقعهم عمدًا، ومع سبق الإصرار والترصد.

قال: وليس في الأمر مبالغة، فنحن نستطيع أن نرصد - خلال العامين الآخرين، على سبيل المثال - فريقًا من هؤلاء، فرغ جهده، ونذر نفسه، للنيل من الشريعة، وتسفيه التجربة الإسلامية، وتحقير التاريخ الإسلامي ورموزه «أهرام ١٩٨٦/٩/٢م».

ولما دعت اللجنة الثقافية في نقابة الأطباء بالقاهرة إلى عقد ندوة، يتحاور فيها الإسلاميون والعلمانيون، دعيتني مع فضيلة أستاذنا الشيخ الغزالي لتمثيل الجانب الإسلامي، كما دعت عددًا من دعاة العلمانية، منهم: د. فرج فودة، ود. وحيد رافت، ود. فؤاد زكريا. واعتذر أكثرهم، ولم يحضر منهم إلا الأخير. وقد رحبت بهذا الحوار، وهذه الندوة، حيث يلتقي الطرفان وجهًا لوجه، لمناقشة قضية، هي أخطر قضايا الساعة.

وفي اليوم المحدد للندوة، شهدت قاعة «دار الحكمة» جمهورًا، قلَّ أن يتوافر لمحاضرة أو ندوة، ضاقت به الدار وما حولها، وجلس الناس على الأرض، وصعدوا إلى السطوح، ووقفوا في الشارع، وانصرف الكثيرون، حيث لم يجدوا لهم شبرًا من الأرض.

كانت الندوة أشبه باستفتاء شعبي على «الإسلام والعلمانية»، أيهما يختاره الشعب، وقال د. فؤاد زكريا، في بداية حديثه: إنَّ العنوان يوحي بأن الإسلام في مواجهة العلمانية، وهذا يعني أن المعركة محسومة من أول الأمر لصالح الإسلام. وهو اعتراف صريح منه، بأنه عند المفاضلة بين الإسلام وغيره، فإن الكفة الراجحة - دائمًا - تكون هي كفة الإسلام.

تكلم شيخنا الغزالي، ثم تكلم د. فؤاد زكريا، ثم تكلمت، ثم طلب الدكتور أن يعقب على كلامي، فأعطيت له الفرصة كاملة، فتكلم وأطال، وهو الوحيد الذي تكلم مرتين، برغم أن أكثر من في القاعة متضجرين من كلامه. وكان المفترض أن أرد على تعقيبه؛ لأنه يتعلق بكلامي، ولكن الوقت كان قد طال، فتركنا الحكم للجمهور، وهو قد حكم - فعلاً - بما لم يرض د. فؤاد، وجماعته.

ثم تكلم الكاتب المسلم الغيور الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب، حيث صحح بعض ما ذكره عنه د. زكريا، وألقى الضوء على بعض النقاط المهمة. وتكلمت إحدى الحاضرات من مؤيدات العلمانية، كلاماً، فيه كثير من التجني والإسفاف والخروج عن أدب الحوار، وثار عليها الجمهور، ولكن المشرفين على الندوة: د. عصام العريان، ومن معه، كانوا غاية في الحزم والحكمة وحسن التنظيم، فاستطاعوا أن يلزموا الجمهور باحترام النظام.

وفي الختام عقب على الندوة، بكلمة معبرة جامعة، المستشار الجليل الأستاذ طارق البشري. وعقبها انصرف الحضور بسلام.

كانت هذه الندوة ندوة تاريخية مشهودة، تحدثت عنها جميع الصحف: القومية، والحزبية، والإسلامية. اليومية، والأسبوعية، والشهرية. كل من وجهة نظره، ولخصها البعض تلخيصاً حسناً، وتعمد بعضها أن يشوهها تشويهاً؛ مثل: صحيفة «الأهالي»، و«الوفد»، مما اضطر جريدة «الشعب» أن تردّ عليهما، واضعة للأمور في نصابها.

ولكن أعجب تعقيب على الندوة، كان هو الذي صدر عن أحد أطرافها، وهو د. فؤاد زكريا، الذي كتب في مجلة «المصور» عن



الندوة، كلامًا خلا من العلمية والإنصاف. اتهم فيه الجمهور، الذي شهد الندوة، وجلهم - إن لم يكن كلهم - من الشباب الجامعي المستنير، وفيهم كثير من صفوة المثقفين. بل اتهم شيخنا الغزالي، واتهمني، بأننا كنا نخاطب العواطف، أكثر ممَّا نخاطب العقول، وهو كلام باطل مخالف لواقع الندوة تمامًا، كما يشهد بذلك كل من حضرها، وفيهم كثير من رجال العلم والتربية وأساتذة الجامعات والقانون والقضاء.

وقد لاحظ الكثيرون، ممن قرأ كلام الدكتور زكريا، أنَّه صبَّ جام سخطه وغيظه عليَّ أنا خاصة.

وما كان لي من ذنب لدى د. فؤاد زكريا، إلا أنني تكلمت بعده، فأُتيت على شبهاته من القواعد، وأنَّ الجماهير قابلت كلامه بالامتعاض والاستهجان، وقابلت كلامي بالتجاوب والاستحسان.

والحق أنَّ هذا لم يكن لضعفه ولا لقوتي، بل لضعف الباطل الذي نصب نفسه للمحاماة عنه، ولقوة الحق الذي كرَّمني الله بالدفاع عنه.

إنَّ من سوء حظِّه أنَّه يدافع عن قضية خاسرة، يدافع عن «العلمانية» في مجتمع يؤمن بالإسلام.

وقد اتهم الدكتور الإسلاميين بأنَّهم بكَروا وملؤوا مقاعد قاعة دار الحكمة. وهو يتوهم - أو يوهم - أن هذا كان بتخطيط وترتيب واتفاق! ويعلم الله أن شيئًا من هذا لم يحدث. كل ما في الأمر أن الناس دُعوا إلى ندوة في قضية تشغلهم فأجابوا.

وهَبَّ أنَّ الندوة كانت في قاعة المحاضرات الكبرى بجامعة القاهرة،

بل هَبَّهَا كانت في «استاد» القاهرة الدولي، وفتح الباب على مصراعيه للحضور، فأَيَ الفريقين سيكون أكثر عددًا، وأعز نفراً؟!!

إنَّ أنصار الإسلام - ولا ريب - سيكونون هم الأكثرية العظمى. وستكون قلوب الجماهير الحاضرة وعقولها وأذانها مع التيار الإسلامي ودعائه. وهذا ما لا يجهله د. فؤاد زكريا، بل هو ما اعترف به بصريح العبارة، وتمحل أن يجد له تبريراً، فلم يوفق. أما ما قاله عني، أني استطعت أن أستحوذ على الجماهير بالتأثير العاطفي. فإن الذين شهدوا الندوة يعلمون علم اليقين أني كنت في المقام الأول عقلانيًا وموضوعيًا ومنطقيًا إلى أبعد حد. ومن شاء فليحتكم إلى شريط الندوة المسجل بالصوت والصورة.

كما زعم أني كنت أرفع صوتي وأخفضه، للتأثير على عواطف الجمهور.

وأنا - بحمد الله - أرفع صوتي دائماً ولا أخفضه، وأسأله تعالى أن يجعل صوتي دائماً عالياً، وأن يجعل علوه بالحق وللحق.

إنَّ الدكتور الفيلسوف مغيظ ومحقق، لعدم تجاوب الجماهير معه؛ لأنَّه يؤذن في «مالطة». كما يقولون.

وأؤكد للدكتور أنَّه سيظل يؤذن في مالطة، إن جاز لنا أن نعبر عما يقوله بالأذان؛ لأنَّه ضد الأذان على خط مستقيم، ولكنهم يقولون: «الأمثال لا تُغير».

أجل، سيظل الدكتور بعيداً عن عقول الجماهير، وقلوبهم معاً؛ لأنَّه يحدثهم بمفاهيم مستجلبة من ديار أخرى، ومن قوم آخرين، فهم لها

رافضون وعنها معرضون؛ لأنّها مناقضة لدينهم وشريعتهم، وقيمهم وتاريخهم، وواقعهم.

من هنا اتجه تفكيري إلى أن أرد على دعاوى د. فؤاد زكريا خاصة، وعلى العلمانيين عامة، في كتاب يُقرأ، لا في محاضرة تُسمع، بعيدًا عن تأثير قوة الصوت، وتشجيع الجمهور، وسيعلم الدكتور أننا - دائمًا - أصحاب الحجة الأقوى، والمنطق الأسدّ، سواء حاضرنّا أم كتبنا؛ لأننا نعبر عن الحق، الذي قامت به السماوات والأرض، والحق أحق أن يُتبع، وأولى أن يُستمع، والباطل مهما انتفش واستطال، فهو لا بد زائل، ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

وإنّما اخترت د. فؤاد زكريا، للرد عليه من بين دعاة العلمانية في مصر؛ لأنّه نشر مقالاته، في أوسع الصحف انتشارًا؛ ولأنّه الوحيد، الذي اشترك ممثلًا للجانب العلماني في الندوة التاريخية بدار الحكمة؛ ولأنّه أكثر العلمانيين إبانة عن فكرته، وأقدرهم على إيراد الشبهات وسوقها في صورة البراهين، وأجرؤهم على مناقشة القضايا من جذورها، وإن كانت مجافية لأوضح المسلمات الدينية. فإذا هدمنا كل ما استند إليه، وما نمّقه وزوقه من مقولات، فقد سقط كل العلمانيين، وسقطت مقولاتهم، وذهب زبدهم جفاء، وبقي ما ينفع الناس.

وقد أدرتُ الحوار في هذا الكتاب، حول جملة أمور أساسية:

١ - تحديد المواقع أو الهويات لكل من الطرفين المتحاورين، من أول الأمر، وأين يقف كل منهما؟

٢ - تحديد المفاهيم الرئيسية في الحوار، وخصوصًا المفهومين الكبيرين: «الإسلام والعلمانية».

٣ - تحديد المعايير، التي يجب أن يُرجع إليها عند الخلاف، ويرتضيها الطرفان حكمًا بينهما.

٤ - تحرير موضع النزاع بين الفريقين، بحيث يُعرف المتفق عليه، والمختلف فيه.

٥ - تتبع الشبهات المهمة، التي أثارها د. فؤاد زكريا خاصة، والعلمانيون عامة، لتفنيدها والرد عليها، وخصوصًا فيما يتعلق بمعركة التحرر الحقيقي للعالم الإسلامي اليوم، وهو التحرر من كل ألوان الاستعمار، وفي مقدمته الاستعمار الثقافي والتشريعي، لهذا خصصنا معركة تطبيق الشريعة بمزيد من الحديث.

كذلك أفردنا حديثًا عن «الصحوة الإسلامية»، وموقف الاستعمار والصهيونية منها، ورد مزاعم الدكتور حولها. وتركت أشياء أخرى مهمة في الرد على العلمانيين، سيتضمنها - إن شاء الله - الجزء الثالث من سلسلة «حتمية الحل الإسلامي»، وهو قريب الصدور، بتوفيق الله.

أسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب، مؤلفه، وقارئه، وناشره، وموزعه، وطابعه، وكل من أسهم فيه، وأن يكون شعاعًا على الطريق، يهدي ويضيء. والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

الدوحة، غرة رجب ١٤٠٧هـ

يوسف القرضاوي

لكي يثمر الحوار

هناك أشياء أساسية، نحتاج - لكي يثمر الحوار - إلى تحديدها، بدقة ووضوح، حتى لا تلتبس الأمور، ولا تختلط الأوراق، ولا يكون الحوار جدلاً، بيزنطياً، لا يكشف عن غاية، ولا يهدي إلى الطريق.

من هذه الأمور.

١ - تحديد المواقع، أو الهويات.

٢ - تحديد المفاهيم.

٣ - تحديد المعايير.

٤ - تحرير موضع النزاع.

وسنفرد لكل منها حديثاً خاصاً به، ثم نرد على الشبهات الأساسية التي تعلق بها دعاة العلمانية.



غير مرخصة للطباعة

تحديد المواقع أو الهويات

أعني بتحديد المواقع، وبعبارة أخرى تحديد الهويات: أن يحدد كل من الطرفين المتحاورين أين هو، وما هو؟ فلا يسوغ في منطق، أن تجادل في الفروع، من لا يؤمن بالأصول، أو تقنع بالشرعية، من ينكر العقيدة.

فالمادي الملحد، الذي ينكر «الغيبيات» كلها، ولا يؤمن بشيء وراء المادة، التي يدركها الحس، ويعتقد أن «الله» خرافة، وأن الأديان - كل الأديان - أفيون الشعوب، ولا يؤمن بأن هناك رسلاً، أوحى الله إليهم، وأنزل معهم الكتاب والميزان، ليقوم الناس بالقسط، ولا أن وراء هذه الحياة الفانية القصيرة، حياة أخرى خالدة باقية، يُجزى فيها الناس بأعمالهم، خيراً أو شراً، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

أقول: مَنْ لم يؤمن بهذا كله، كيف تجادله في فرض الزكاة، أو تحريم الربا، أو الخمر، أو الميسر، أو الزنى، أو إقامة الحدود، أو إيجاب الاحتشام على المرأة، وتحريم التبرج، بله النهي عن بيع الغرر، أو صنع التماثيل، وما دون ذلك؟!!

إنَّ الذي لا يؤمن بأن محمداً رسول من الله، لا ينطق عن الهوى، وأن القرآن كلام الله، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه،

لا يجوز الجدل معه في تطبيق الشريعة؛ لأنّه لا يؤمن بالشريعة، ولا بصاحب الشريعة، ولا بكتاب الشريعة.

إنّما يكون الجدل معه أولاً، في إثبات نبوة محمد، وإلهية القرآن، كما نفعل مع اليهود والنصارى.

فإذا أثبتنا هاتين القضيتين، كان الحوار حول الشريعة وتطبيقها؛ إذ لا يتصور قيام بناء بغير أساس.

وأما الذي لا يؤمن بالألوهية نفسها، ولا يثبت «الغيبات» أصلاً ويتبنى ما قاله «فويرباخ» بكل تبجح وغرور: «ليس صحيحاً أنّ الله خلق الإنسان، بل الصحيح أنّ الإنسان هو الذي خلق الله»!!!^(١) أي أنّ القول بالألوهية وهم اخترعه الإنسان. أما هذا، فمن العبث بالعقول، ومن إضاعة الأوقات والجهود: الحديث معه حول الشريعة وأحكامها، والحدود وتطبيقها، والدخول في متاهات التفصيلات، التي لا تنهاى، وهو يجحد أصل الدين جملة!!

ولهذا لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن، قاضياً ومعلماً، كان من وصيته له: «إنّك تأتي قومًا أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله، فإن هم أجابوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم في أموالهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم، لترد على فقرائهم...» الحديث^(٢).

(١) وهي الفكرة التي قام عليها كتاب: أصل الدين لفويرباخ، ترجمة د. أحمد عبد الحليم عطية، نشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

(٢) متفق عليه: رواه البخاري في الزكاة (١٤٥٨)، ومسلم في الإيمان (١٩)، عن ابن عباس.

وهكذا علمه أن يبدأ الدعوة إلى العقيدة، قبل أن يدعو إلى تكاليف الشريعة.

من أجل هذا، أقول لإخواننا، الذين نصبوا أنفسهم محامين عن «العلمانية»، ومعادين للشريعة وللحل الإسلامي: حددوا مواقعكم، لنعرف أين تقفون من القضايا الكبرى: الله، والوحي، والآخرة. وبالتالي: من صحة نبوة محمد، وصدق ما جاء به من عند الله، وأن القرآن كتاب الله؟ وبعبارة واحدة: هل أنتم مسلمون، فنخاطبكم بما يخاطب به المسلم أخاه؟

أم ترون الدين والإيمان به مرحلة انتهت، كما قال «أوجست كونت» يومًا، وأنا في عصر العلم لا عصر الدين! وأنا في عصر الذرة وغزو الفضاء، لا يجوز أن تحكمنا شريعة جاءت في عصر الجمل «سفينة الصحراء»! وأن أبناء القرن العشرين والحادي والعشرين لا يجوز أن تحكمهم قيم ومفاهيم وشرائع عمرها أربعة عشر قرنًا!!

حددوا لنا موقعكم بصراحة أيها الإخوة المحاورون، وقولوا لنا: من أنتم، وما أنتم؟ حتى يكون حوارنا على بصيرة، ولا نتناقش في الجزئيات، ونحن لم نتفق على الكليات، أو نجادل في «الحواشي»، ونحن مختلفون في «المتن»، أو نشير معارك حول فروع الفروع، ونحن لم نقيم أصل الأصول.

أما نحن، فموقعنا - بحمد الله - محدد من جهاته الأربع، وهويتنا واضحة بينة كالشمس في رابعة النهار، لا نتنكر لها، ولا نلبس أقنعة تخفي حقيقتها، ولا نخفض أصواتنا بالإعلان عنها، بل نعلنها صريحة مدوية: إننا «مسلمون»، راضين بالله تعالى ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد

رسولاً، وبالقرآن منهاجاً، ولسنا مستعدين أن نتنازل عن ديننا لأي سبب، ولا بأي بدل، ولا لأي أحد، بعد أن ارتضيناه لأنفسنا وارتضاه الله لنا، وأتم به النعمة علينا، ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وكوننا مسلمين، يحدد موقعنا العقائدي، وهويتنا الحضارية والأيدولوجية، ولكنه لا يلغي موقعنا الجغرافي، ولا موقعنا التاريخي.

موقعنا الجغرافي: أننا عرب، نعيش في وطن تجمع أهله لغة واحدة، وتاريخ واحد، ولهم آمال وآلام مشتركة، وأننا مصريون، نعيش في بلد واحد، له تاريخ، وبين أهله صلات توجب حقوقاً والتزامات، تقتضيها المواطنة والجوار، ولنا مشكلات تخصنا، يجب أن نتعاون على حلها.

ولا تنافي بين الانتماء إلى الإسلام، والانتماء إلى شعب خاص، أو وطن خاص؛ لأنه لا تنافي بين العموم والخصوص، كما سنوضح ذلك بعد.

وموقعنا التاريخي: أننا نعيش في أوائل القرن الخامس عشر الهجري، وأواخر القرن العشرين الميلادي، في عصر حطم الذرة ووصل إلى القمر، ويرنو إلى كواكب أخرى أبعد من القمر، وصنع بعقله عقلاً، يصنع العجائب هو «الكمبيوتر».

كما لا ننسى أننا لسنا وحدنا فوق هذه الكرة، بل نعيش في عالم تتعدد فيه الديانات والمذاهب، والفلسفات، تعدد الأجناس والألوان واللغات، ونحن - وإن كنا نحو خمس العالم عدداً «ألف مليون أو نزيد» - لسنا الأقوى عدة، ولا الأكثر علماً، بل لا زلنا عالة على غيرنا،



وكلنا - نحن المسلمين - في دائرة ما سمّوه: «العالم الثالث»، أو «البلاد النامية»، والنمو تعبير مؤدب للتخلف، الذي نزرع تحت نيره.

وما دمنا مسلمين، فلا يسعنا إلا التسليم لحكم الإسلام في شؤون حياتنا؛ فحقيقة الإسلام: أن تسلم قيادك لله، ولا تجعل لك مع أمره أمرًا. فإذا أخبر الله، قلت: آمنا، وصدقنا. وإذا أمر الله، قلت: سمعنا، وأطعنا. وإذا نهى الله، قلت: انتهينا، وحرّمنا. ولا يتحقق إيمان بغير هذا، ولا خيار لمؤمن أمام أمر الله وحكمه، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

هذه قضية مسلمة، لمن ارتضى الإسلام دينًا، وعرف ما هو الإسلام، ومعنى الربوبية والعبودية، ومعنى الخالقية والمخلوقية، وأنّ من حق الرب الخالق المنعم أن يأمر وينهى، ومن واجب عباده المخلوقين له المغمورين بنعمه أن يسمعوا ويطيعوا.

وتسليمنا للنص الإلهي، ليس تسليماً اعتباطياً ولا جزافياً، ولا شيئاً خارجاً عن نطاق العقل. بل هو ما اقتضته الفطرة، وفرضه العقل ذاته؛ فالعقل هو الذي هدانا إلى الله سبحانه، استدلالاً بالصنعة على الصانع، وبالنظام البديع، في هذا الكون، على منظمه ومبدعه.

وهو نفسه الذي دلنا على أنّ محمداً صادق، فيما بلغه عن ربه، وأنّ القرآن ليس من صنعه وتأليفه، بل هو كلام الله ﴿كَتَبَ أَحْكَمَتْ عَيْنُهُ ثُمَّ فَضِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١].

وبعد أن أثبت العقل المستقل أعظم حقيقتين في الوجود، وهما: وجود الله الواحد، وصدق رسالة محمد ﷺ. عزل العقل نفسه - على حد

تعبير الإمام الغزالي - ليتلقى عن الوحي، ما يعجز عن الوصول بأدواته إليه من شؤون الغيب، ومما تضطرب فيه العقول، وتحتاج معه إلى مصباح يضيء الطريق، ودليل يهدي السبيل^(١).

وليس معنى هذا، أن العقل لم يعد له عمل ولا دور مع وجود النص، فالواقع أن العقل هو المخاطب بالنص، وهو الذي يفهمه ويفسره، وبخاصة أن الأكثرية العظمى من النصوص، تحتل أكثر من فهم، وأكثر من تفسير، حكمة من الله، الذي جعل من النصوص ما هو قطعي الدلالة، وما هو متشابه محتمل، لتجتهد العقول، وتبحث عن الحق والصواب، ويرجح هذا رأياً، وذاك آخر، وثالث غيره، وكلهم مأجورون، ما داموا أهلاً للاجتهاد، وهدفهم الوصول إلى الحق، بحسب طاقتهم البشرية.

وللعقل دور أكبر، فيما لا نص فيه، وهو كثير وكثير، فلم تشأ إرادة الله الحكيم البر الرحيم، أن يقيد عباده بالنصوص في كل شيء، بل ترك لهم مساحات رحبة، يُعملون فيها عقولهم، وفق مصالحهم المادية والمعنوية، الفردية والجماعية، الدنيوية والأخروية، مهتدين بالنصوص المعصومة، وما وضعت من قواعد، وما سنته من أحكام، وما أقامته من موازين.

هذه هي القضية الأولى بيننا وبين خصوم «الحل الإسلامي» من دعاة «العلمانية»، والمعارضين لتطبيق الشريعة الإسلامية، قضية تحديد الهوية، تحديد الموقع، هل هم مسلمون أم لا؟ هل هم مع الإسلام أم ضده؟ هل هم مع الشريعة أم عليها؟

(١) المستصفى للغزالي، ص ٦، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، نشر دار الكتب العلمية،

بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

أكبر الظن أنهم سيقولون: نحن مسلمون، عريقون في الإسلام، أبًا عن جد! ولا يتوقع من أناس في حنكتهم السياسية^(١)، أن يخسروا الجماهير العريضة من الشعب - وخصوصًا في بلد كمصر - ويعلنوا أنهم لا يؤمنون بدين، وأن عهد الدين قد ولى.

إنما الذي يتوقع منهم، أن يقولوا: نحن مسلمون مثلكم، ولكننا نختلف معكم فيما هو الإسلام. فإسلامنا إسلام تجديدي وإسلامكم إسلام تقليدي، إسلامنا إسلام عصري وإسلامكم إسلام قديم، إسلامنا متطور متحرك وإسلامكم ثابت جامد.

وقد نردّ عليهم، بأن ما ندعو إليه هو الإسلام الصحيح وما تزعمونه إنما هو أفكار مستوردة تلبس لبوس الإسلام، وأنا ننطلق من الإسلام عقيدة ومنهجًا، وأنتم تنطلقون من مسلّمات أخرى، نحن نرى الإسلام روح وجودنا وجوهر حياتنا، وأنتم تسمون ذلك: «المسألة الدينية»!!

ما الحكم عند الاختلاف بيننا وبينهم؟

وهنا نصل إلى مفترق طريق بيننا وبين دعاة العلمانية، الذين يزعمون أن من حقهم أن يفسروا الإسلام من منظورهم الخاص، وأن يقدموا فيه ويؤخروا، كما يحلو لهم.

وهنا نرد عليهم دعواهم بحجج ثلاث:

(١) أثنى د. فؤاد زكريا في مقالة بمجلة «المصور» على المرأة، التي تكلمت، فشتمت الإسلام - لا المسلمين - واتهمته بأنه ظلم المرأة! وظلم الأقليات! ووصفها الدكتور بالشجاعة، وإن كان ينقصها - في رأيه - النضج السياسي. يريد أنها لم تستعمل اللباقة والدهاء في خداع الجماهير، عما في نفسها كالأخرين الناضجين!

أولاً: ليس الإسلام دعوة غامضة، ولا مادة هلامية، يفسرها كل من شاء بما شاء؛ فالإسلام له أصوله البينة الثابتة، ومصادره الواضحة المحكمة، وليس هو كالأديان الأخرى، التي يملك رجالها أو المجامع المقدسة لديها، أن تضيف إليه، أو تحذف منه، أو تعدل فيه. فهو هو منذ قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وقال رسوله ﷺ: «تركتم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك»^(١).

فما أجمله القرآن من أمور الإسلام، بيّنته السنة النبوية، وهي قول النبي وفعله وتقريره، وأكدته سنة الراشدين المهديين، الذين اعتبرت مواقفهم في فهم الإسلام وتطبيقه من السنن الواجب اتباعها؛ لأنهم أقرب الناس إلى مدرسة النبوة وأحرصهم على تطبيق الإسلام، وأقدرهم على فهمه، لما أُتيح لهم من مشاهدة أسباب تنزيل القرآن وورود الأحاديث، ولما لهم من نور البصيرة، وسلامة الفطرة، والتمكن من اللغة بالسليقة.

ثانياً: عندما يختلف العلماء والباحثون في أمر من الأمور: أهو من الإسلام أم لا، سواء كان من العقائد أم من العبادات أم من الأخلاق أم من المعاملات، ألا يوجد معيار يحتكم إليه!!

بلى، قد وضع القرآن الكريم لنا المعيار، الذي نرجع إليه عند الاختلاف والتنازع، وهو ما ذكره بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

(١) رواه أحمد (١٧١٤٢)، وقال مخرّجوه: حديث صحيح بطرقه وشواهده. وابن ماجه في المقدمة (٤٣)، والحاكم في العلم (٩٦/١)، وصحّحه ووافقه الذهبي، عن العرابض بن سارية.

وقد أجمع المسلمون في جميع العصور، على أن الرد إلى الله تعالى، يعني: الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول - بعد وفاته - يعني: الرد إلى سنته. وقد قال ﷺ: «تركت فيكم ما إن اعتصمتم به، لن تضلوا بعدي أبداً: كتاب الله وسنة نبيه»^(١).

فما كان محكمًا بيّنًا في كتاب الله، والصحيح الثابت من سنة رسول الله، فهو القول الفصل، والحكم العدل.

وما لم يوجد فيه نصّ بيّن محكم، إما لعدم نصّ أصلاً، أو لوجود نصّ ظني الدلالة أو الثبوت، أو هما معاً، فهذا يلزم الرجوع إلى القوانين، التي وضعها علماءنا المحققون، وأئمتنا الراسخون، لضبط الاستدلال، ولا سيما عند تعارض الأدلة في الظاهر، وقد وضعوا لذلك علم أصول الفقه، وعلم أصول الحديث، فضلاً عما أصّلوه من قواعد في علوم أخرى؛ مثل: علوم القرآن، وأصول التفسير، وقواعد الفقه، وغيرها.

ثالثاً: إذا اختلف علماء الإسلام المتخصصون في دراسته وفقهه، والذين عاشوا حياتهم له، يتعلمونه ويعلمونه، ويدرسون معه كل ما يعين على حسن فهمه من «العلوم الآلية» التي هي آلة الفهم ووسيلة الاستنباط، وهي علوم اللغة، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان. إذا اختلف هؤلاء مع دعاة العلمانية - الذين لم يعرفوا من الإسلام إلا قشوراً، ربما أخذوها عن «المستشرقين»، الذين يحسنون بهم الظن، أو «المستغربين»، الذين تتلمذوا عليهم، ولعلمهم لم يقرؤوا كتاباً معتبراً في

(١) رواه الحاكم في العلم (٩٣/١)، وقال: احتج البخاري بعكرمة، واحتج مسلم بأبي أويس عبد الله، وله أصل في الصحيح. ووافقه الذهبي، وصحّحه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٤٠)، عن ابن عباس.

أصول الفقه، أو في مصطلح الحديث، بله الفقه أو الحديث نفسه - فمن يكون أحق بالصواب من الفريقين: الإسلاميون أم العلمانيون؟ ومع من يسير المسلم، وهو مطمئن القلب؟

إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنَا أَنْ نَرْجِعَ فِي كُلِّ أَمْرٍ إِلَى أَهْلِهِ، أَي إِلَى أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ بِهِ وَالْخِبْرَةِ فِيهِ، وَفِي هَذَا يَقُولُ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

ويقول: ﴿فَسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

ويقول: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

ويقول: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

فهل يدعي العلمانيون أنهم أهل الذكر، وأهل العلم والخبرة بالإسلام، وأهل الفتوى، فيما يختلف فيه من أحكامه؟! لا أحسبهم يجرؤون على ذلك، برغم ما لهم من اجتراعات!

ولو توافر العلم عند الطرفين المختلفين، وكانت كفتا الميزان عندهما سواء، لوجب الترجيح بالورع والتقوى. فالعالم، الذي يخشى الله، ويستحضر رقابته، وأنه مسؤول أمامه عن علمه، ماذا عمل فيه؟ ولا يبيع دينه بدنياه، فضلاً عن أن يبيعها بدنياه غيره، هذا - ولا ريب - أولى أن تكون كفته هي الراجحة، وحجته هي اللائحة، وقوله هو الأدنى إلى السداد:

أولاً: لأنه مأمون على دين الله، لا يخاف منه التزييف اتباعاً للهوى، أو التحريف طلباً لدنيا.



وثانيًا: لأن مثله جدير أن يوفق للصواب، وأن يسدد للحق، فالتقوى هدى ونور وبصيرة، وقد قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَنقُؤا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، أي نورًا تفرقون به بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال.

فما يكون الموقف، إذا جاءنا العلمانيون بآراء اخترعتها أهواؤهم، أو نقلوها عن أساتذتهم الغربيين، وهي آراء لم يقم عليها برهان، ولا أنزل الله بها من سلطان، وهي آراء لا يخالفهم فيها علماء العصر وحدهم، بل هي آراء مخالفة لما أجمع عليه علماء الأمة في القديم والحديث، هل يكون لأرائهم هذه اعتبار في ميزان الإسلام، ومنطق الإسلام؟!!

يقولون هذا «عندنا» غير جائز فمن أنتمو حتى يكون لكم «عند»؟! (١)

* * *

(١) قاله ابن دقيق العيد في قصة ذكرها المقرئ في السلوك لمعرفة دول الملوك (٢/٢٩٣)،

تحقيق محمد عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وأصله لابن نباتة، كما في ديوانه ص ١٣٥، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت. ولفظه:

وَقُلْتُمْ قَبِيحٌ عِنْدَنَا الْعَشَقُ بِالْفَتْى فَمَنْ أَنْتُمْو حَتَّى يَكُونَ لَكُمْ عِنْدُ



تحديد المفاهيم

من أهم ما يطلب في الحوار بين طرفين مختلفين: تحديد «المفاهيم» التي يتنازعون حولها، تحديدًا دقيقًا، يكشف عن ماهيتها ومدلولها، فلا تظل مائعة رجراجة، يفسرها كل طرف بما يحلو له، ولا يسلم له الطرف الآخر.

ومن فوائد هذا التحديد:

وضع الأشياء في موضعها، وعدم إضاعة الجهد والوقت والفكر في إبطال شيء، لا يقول به الخصم أساسًا، وإنما هو من تفسيره الخاص لمفاهيمه ومصطلحاته. وقد تنفض المعركة نهائيًا، إذا اتضح للفريقين أنهما غير متباينين.

وقد تكون المعركة أخف حرارة وحِدَّة، إذا اتضح أنهما غير متباينين تباينًا شديدًا شاسعًا.

وقد يعرف من أول الأمر أن التناقض بين الطرفين جوهري وأساسي، وأن التقارب بينهما مستحيل، لاختلاف المنطلقات والأهداف والمسلمات عند كل منهما. فلا فائدة من الحوار بين اثنين بينهما ما بين المشرق والمغرب، وبقدر ما تقرب من أحدهما تبتعد عن الآخر.



وأول المفاهيم التي يجب توضيحها وتحديد بدقة هنا: المفهوم الأساسي في الحوار: الإسلام والعلمانية. ويأتي بعد ذلك مفاهيم ترد كثيراً في الحوار مثل: الشريعة، التطور.

* * *



غير مرخصة للطباعة

مفهوم «الإسلام»

أما مفهوم «الإسلام»، الذي نؤمن به، وندعو إليه، ونرى أنه سبيل النجاة في الدنيا والآخرة، فهو الدين، الذي أنزل الله به آخر كتبه «القرآن»، وبعث به خاتم رسله محمداً ﷺ، من عقائد، وعبادات، وأخلاق، وآداب، ومعاملات؛ إذا أحسن الناس فهمها والعمل بها، زكا الفرد، واستقرت الأسرة، وتماسك المجتمع، وصلحت الدولة، واستقام أمر الحياة، بقدر استقامتهم على أمر الله. وإذا أساءوا فهمه أو العمل به، اختلت حياتهم الفردية والاجتماعية، بقدر بعدهم عنه.

مصدر هذا الدين هو القرآن الكريم، الذي تكفل الله بحفظه، فبقي كما أنزله الله منذ أربعة عشر قرناً، لم تتغير فيه كلمة أو حرف. وما يبين هذا القرآن، ويشرحه من صحيح سنة النبي ﷺ، الذي كلفه الله ببيان القرآن، بالقول، والفعل، والتقرير، ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

أما آراء البشر وتصرفاتهم، فلا تحسب على الإسلام؛ لأنهم غير معصومين عن الخطأ أو الانحراف؛ ولأن الإسلام دين الله وشرعه وهداه، وليس هو قول فلان، ولا تصرف فلان من الناس.

وقد أجمع المسلمون على أنّ كل واحد يؤخذ منه ويُرد عليه، إلا النبي ﷺ، ولا يستثنى من ذلك، إلا ما أجمعت عليه الأمة، ممثلة في علمائها ومجتهديها، لا يشذ منهم أحد، لما ثبت أن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة. وكذلك سنة الخلفاء الراشدين، أي منهجهم في فهم الإسلام وتطبيقه، لما لهم من خصوصية القرب من العهد النبوي، ووجود كبار الصحابة، الذين لا يخلون بنصيحة، ولا يسكتون على باطل، ولا يُقرُّون منكرًا، وقد جاء في ذلك الحديث الصحيح: «عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عَضُّوا عليها بالنواجذ»^(١).

أما أخطاء المسلمين أو انحرافاتهم على مدار التاريخ، فإثمها على أصحابها، لا يتحمل الإسلام وزر شيء منها. وهي حجة للإسلام عليهم، وليست حجة لهم على الإسلام.

هذا هو الإسلام، الذي ندعو إليه، ونربي الناس عليه، وننادي بضرورة العودة إليه؛ عقيدة، وعبادة، وتربية، وأخلاقًا، وتشريعًا، وتنفيذًا. ندعو إليه: صافيًا بلا شوائب، مستقيمًا بلا انحراف، كاملاً بلا تجزئة، خالصًا بلا شركة، سالمًا من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ولكن دعاة العلمانية لا يستطيعون - علانية على الأقل - أن يعترضوا على هذا الإسلام المصفى، فاخترعوا «إسلامًا» من عندهم، يريدون أن يُلْزِمونا به قسرًا وكرهًا.

(١) رواه أحمد (١٧١٤٢)، وقال مخرّجوه: حديث صحيح بطرقه وشواهده. وأبو داود في السنة (٤٦٠٧)، والترمذي في العلم (٢٦٧٦)، وقال: حسن صحيح. وابن ماجه في المقدمة (٤٣)، وصحّحه الألباني في صحيح ابن ماجه (٤٠)، عن العرباض بن سارية.

أجل، يريدون «إسلامًا»، غير الذي جاء به كتاب الله، ودعا إليه رسول الله ﷺ، وطبّقه الخلفاء الراشدون، وشرحه الأئمة، والفقهاء، والمفسرون، والمحدثون.

يريدون «إسلامًا» يحملونه أوزار التاريخ، كما يصورونه هم، أو تصوره لهم مصادر إلهامهم من المبشرين والمستشرقين.

استمع إلى متحدثهم الفيلسوف فؤاد زكريا يقول: «إن دعاة تطبيق الشريعة، يرتكبون خطأ فادحًا، حين يركزون جهودهم على الإسلام، كما ورد في الكتاب والسنة، ويتجاهلون الإسلام، كما تجسّد في التاريخ. أعني: حين يكتفون بالإسلام كنصوص، ويغفلون الإسلام كواقع»!!^(١).

هذه - والله - عبارته بحروفها من تقديم كتابه. وإنني لفي غاية الدهشة أمام هذا الكلام العجيب!

هل يريدنا الكاتب الفيلسوف، إذا دعونا الناس إلى الإسلام، أن ندعوهم إلى طغيان الحجاج، أو خمريات أبي نواس، أو مجون بعض الملوك والسلاطين أو استبدادهم، ونقول لهم: هذا هو الإسلام؟!

إنّ الإسلام منهج الله لهداية البشر، ألزمهم الله به، ليعملوا بتعاليمه متعبدين، ومتقربين إليه، ليظفروا بسعادة الدارين. فكيف نلزم الناس بما لم يلزمهم الله به؟! وكيف ندعوهم إلى الإسلام في صور الانحراف عن الإسلام؟! وكيف يوضع منهج إبليس في الغواية، موضع منهج الله في الهداية؟!

(١) الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة لفؤاد زكريا ص ١٠، نشر دار الفكر للدراسات، القاهرة، ط ١، ١٩٨٦م.

هذا وضع مقلوب يا أستاذ الفلسفة.

سيقول العلمانيون: إنكم بهذا تدعون إلى الإسلام المثالي، الذي يصعب تحقيقه.

ونقول:

أولاً: إنّ هذا هو الإسلام، الذي شرعه الله للناس، ولا خيار لنا فيه. وثانياً: إنّ كل من يدعو إلى مذهب أو نظام أو أيديولوجية، يدعو إليه في صورته المثالية. وعلى الناس أن يبذلوا جهدهم ليقتربوا من هذه الصورة المثالية، ما استطاعوا، وعلى أجهزة التشريع والتوجيه أن تساعدكم على هذا الاقتراب والترقي. وسينجح في ذلك قوم، ويرسب آخرون، ولا حرج. فمن سار على الدرب وصل.

وليس من العقل ولا الحكمة ولا المصلحة، أن يُعرض على الناس الصور الرديئة والمظلمة في التطبيق، من أول الأمر، فهذه تصيبهم بالإحباط واليأس. وهذا ما يفعله دعاة الديمقراطية، والاشتراكية، وغيرهما. يدعون إليها في صورتها المثالية، بعيداً عن أخطاء التطبيق، وانحرافات المطبقين. وسيأتي مزيد بيان لهذا في مناسبتة، فيما بعد، وسننقل من كلام د. زكريا، ما يرد على د. زكريا.

ويقول علمانيون آخرون:

سلمنا معكم بأنّ الإسلام ليس هو التاريخ ولا الواقع التطبيقي، بل هو الإسلام المثالي، كما تصوره النصوص.

ولكن هذا الإسلام نفسه، غير متفق على صورة له. فصورته عند التقليديين المحافظين، غير صورته عند المجددين المجتهدين، غير

صورته عند فصائل الصحوة الإسلامية المعاصرة؛ وفصائل الصحوة الإسلامية، ليست تيارًا واحدًا، بل هي تيارات مختلفة أشد الاختلاف من الإخوان المسلمين إلى جماعة التكفير والهجرة.

هناك تيارات تتبنى أضيق صور الجمود والتقليد المذهبي، وأخرى حرفية لفظية، تهمل مقاصد الشريعة، وتقف عند ظواهرها، وهم الذين سميتهم: «الظاهرية الجدد».

وهناك تيارات، لا تتخذ غير العنف أسلوبًا، والقوة وسيلة، وتعلن الحرب على السلطة، وإن أراقت ما أراقت من الدماء.

وهناك تيارات تكفر المجتمع كله، لا تكتفي بالحكام، بل تشرك الشعوب أيضًا؛ لأنها رضيت بهم، والرضا بالكفر كفر!

وهناك اجتهادات غريبة لأفراد أو جماعات، كأنها لا تعيش هذا العصر، ولا تعاني مشكلاته، ولا تتخاطب مع أهله.

فأي صورة من صور الإسلام، نعتبرها هي التي تمثل الإسلام الصحيح؟ وما يدرينا: أي موقف يتخذه إسلام اليوم من المرأة، أو من الشورى، أو من الحرية، أو من غير المسلمين مثلاً؟

وأبادر فأقول: إن هذا الكلام في جملته صحيح، ولا بد لهذا السؤال من جواب.

والجواب: أننا نقصد بالإسلام الذي ندعو إليه: الإسلام، الذي يمثله التيار المستنير المعتدل الملتزم، وهذا التيار هو الذي يمثل الجمهور الأكبر للصحوة الإسلامية والحركة الإسلامية، وهو التيار المستمر



والباقي، برغم ما يعترضه من عقبات، وما تعرض له من محن، وهو ما يمكن أن نطلق عليه: «تيار الوسطية الإسلامية».

وأما التيارات الأخرى: فتمثلها فصائل قليلة العدد، قصيرة العمر، وهي - في العادة - لا تستمر طويلاً. فإن الغلو لا يطول عمره.

وهذا التيار الملتزم المعتدل المستنير، يمكن أن يتمثل في أصول أو مبادئ محددة، تكون ملامحه، وتحدد وجهته، وتعرض مفاهيمه الأساسية في أبرز القضايا وأهمها.

وها هي المعالم الرئيسية لهذا الإسلام، كما نفهمه وندعو إليه، وبعبارة أدق: كما يدعو إليه تيار «الوسطية الإسلامية».

* * *



معالم أساسية للإسلام الذي ندعو إليه

إنَّ الإسلام الذي ندعو إليه، ليس مادة هلامية، يشكلها مَنْ يشاء كما يشاء، بل هو «مشروع حضاري متكامل» شَرَحَهُ دُعَاتُهُ، وَبَيَّنُوا مَعَالِمَهُ، وَوَضَّحُوا قَوَاعِدَهُ، تَوْضِيحًا يزيل كل غُشٍّ أو غُمُوضٍ، فلا مجال لقول قائل: إنكم تدعوننا إلى ضبابية أو ظلامية لا يعرف أصلها ولا فصلها. بل إنَّ إسلامنا الذي نتبناه بَيِّنٌ واضح، كالشمس في رابعة النهار، وأعني به الإسلام الذي يدعو إليه تيار «الوسطية الإسلامية» الذي أتكلم باسمه.

وأنا أذكر هنا عشرين أصلًا^(١)، أراها تلقي الضوء على هذا الإسلام كما نراه ونتصوره مستمدًا من مصادره الأصيلية، ومنابعه الصافية.

١ - الإيمان بالله ولقائه ورسالاته:

إسلام يقوم أول ما يقوم على الإيمان، الذي هو سبيل فلاح الفرد، وسعادة المجتمع، الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

(١) ذكر الإمام الشهيد حسن البنا لفهم الإسلام عشرين أصلًا، غير هذه الأصول التي ذكرناها هنا؛ لأنَّه كان يخاطب فئات غير التي نخاطبها نحن اليوم. فقد كان يخاطب بأصوله الجماعات الدينية القائمة في عصره، والتي لا تزال قائمة إلى اليوم، فكان تركيزه على الحدود التي يفهم في إطارها الإسلام، ونحن نخاطب جماعات أخرى معظمها من العلمانيين والمستغربين، والمبهورين بحضارة الغرب وفلسفاته، ولكل مقام مقال.

فهذا الكون - ونحن جزء منه - مخلوق، فهو ليس أزليًا، كما أنه ليس أبدئيًا، وليس وهمًا، بل هو حقيقة، خلقه رب عليم حكيم، أحسن خلقه، وأتقن صنعه. وهو لم يُخلق باطلاً ولا عبثاً ولا لعباً، بل خلقه لحكمة: أن يتبلي الله الناس فيه في هذه الدار، لِيُعِدَّهُم للخلود في دار أخرى، تجزى فيها كل نفس ما كسبت، وتخلد فيما عملت، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ * ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ * [الزلزلة: ٧، ٨].

دلّت على هذا الخالق العظيم الفطر السليمة، والعقول الرشيدة، والكون الكبير، كما دلّ على ذلك إرساله تعالى رسله مبشرين منذرين، وأيدهم بالآيات البينات.

وأعظم ما يتجلى هذا الإيمان في عقيدة التوحيد، الذي بعث به كل رسله، وأكدها رسول الإسلام كل التأكيد، وحقيقته: ألا تبغي غير الله رباً، ولا تتخذ غير الله ولياً، ولا تبغي غير الله حكماً.

ولا يصح هذا الإيمان إلا بالتصديق بكل كتاب أنزل، وبكل نبي أرسل. وبهذا كان الإسلام مصدقاً ومتمماً، وبانياً لا هادماً، ﴿نُفِّرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ * [البقرة: ٢٨٥].

كما لا يتم هذا الإيمان إلا بالنزول على حكم الله ورسوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ * [النور: ٥١]، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ * [الأحزاب: ٣٦].

والإيمان الصادق لا يتم إلا بعمل الصالحات؛ ولهذا يجب أن يصبغ الإيمان حياة الفرد، وحياة الجماعة، وأن تنبثق منه التشريعات والأنظمة،

وتنطلق في ضوئه التربية والثقافة والفنون والآداب، وتهتدي بهديه حركة الحياة كلها. ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

فالمجتمع المسلم ليس مجتمعًا سائبًا، ولا مجتمعًا علمانيًا «لا دينيًا»، بل هو مجتمع ملتزم بعقيدة يعيش لها، ويموت عليها، ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]؛ لهذا يرفض الردة، ويعاقب عليها، حفاظًا على هويته.

وهو كما يحافظ على إيمان المسلمين، يحترم إيمان الآخرين من أهل الأديان الكتابية، ويتركهم وما يدينون، ولا يجادلهم إلا بالتي هي أحسن.

٢ - تكريم الإنسان وتعريفه بواجباته وحقوقه:

إسلام يقوم على تكريم الإنسان الذي خلقه الله في أحسن تقويم، وكرّمه أعظم تكريم، وجعله في الأرض خليفة، وسخر له ما في السماوات وما في الأرض جميعًا منه، وحمله أمانة التكليف، ومنحه من المواهب والقدرات الفطرية ما يعينه على أداء رسالته من العقل الذي به يفكر، والإرادة التي بها يرجح، والقدرة التي بها ينفذ، وأنزل له الكتب، وبعث له الرسل ليهدوه إلى ربه، ويُعرفوه بمنهجه الذي يرضاه، وحذره من الشيطان الذي ليس له من سلطان عليه إلا الوسوسة والإغراء، ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢].

فرض الإسلام على الإنسان واجبات يؤديها:

أولها: واجبه نحو ربه الذي خلقه فسوّاه فعدله، وذلك بأن يعبده وحده لا شريك له، ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]،

والعبادة تشمل شعائر العبادات، وتشمل كل عمل ينفع الناس، بل تشمل المباحات إذا كان وراءها نية صالحة.

وثانيها: واجبه نحو نفسه وأسرته وأمته والبشرية جمعاء، فيزكي نفسه، ويرعى أهله، ويصلح مجتمعه، ويجاهد لحماية أمته، ويعمل على هداية الناس إلى الله ما استطاع.

وثالثها: واجبه نحو الكون والحياة من حوله، بأن يعمر الأرض، ويحيي مواتها، ويملأها بالخير والجمال، ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]، وبهذا يقوم بحق الخلافة التي رشح لها، وغبطته عليها الملائكة.

وفي مقابل هذه الواجبات قرّر الإسلام له حقوقاً يجب أن ترعى: حقه في أن يختار دينه بلا ضغط ولا إكراه، وأن يفكر بلا حجر ولا إعنات، وأن يعبر عن رأيه بلا خوف ولا إرهاب، وأن يتعلم ما وسعه ذكاؤه، وأن تتاح له فرص متكافئة مع الآخرين، وأن يكون له حرية التنقل واختيار العمل، واختيار الحاكم ونصحه ومحاسبته، وحق الكفاية من العيش، والأمن من الخوف، بحيث يعيش آمناً على حياته وعرضه وماله وأهله، وهذه كلها فريضة وضرورة للإنسان في نظر الإسلام.

٣ - مخاطبة العقل والانتفاع به:

إسلام يخاطب العقل، ويعتمد عليه في فهم الدين، وعمارة الدنيا، وهو يدعو إلى العلم والتفوق فيه، والأخذ بأحدث أساليبه، والنزول على حكمه في كل المجالات، ويعتبر التفكير عبادة، وطلب كل علم تحتاج إليه الأمة فريضة، والتخلف عن ركب العلم المعاصر منكراً وجريمة،

وأنّ التفوق في ميادين النظرية والتطبيقية، المدنية والحربية، واجب ديني، وكل وسيلة تؤدي إلى هذا الواجب، فاتباعها واجب. وهو لا يرى أي تعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح، فالعقل - كما قرر علماؤنا - هو أساس النقل؛ إذ به ثبت وجود الله تعالى، وثبتت النبوة. كما لا يرى أي تعارض بين حقائق العلم، وقواطع الإسلام، فلا مجال للصراع بينهما، كما حدث في ظل أديان أخرى. فالدين عندنا علم، والعلم عندنا دين.

وهو يعتز بالتراث الإسلامي، ويستهدي به، ويفرق فيه بين المستوى الإلهي المعصوم الثابت، وهو القليل، فيلتمس فيه الهدى والنور؛ والمستوى البشري المتجدد - وهو الأكثر - فيستهدي به ويتخير منه، فهو منارة تهدي، وليس قيدًا يعوق.

وهو يفتح على تراث العلم والفكر في العالم كله، ويلتمس الحكمة من أي وعاء خرجت، وينتفع بتجارب الأمم قديمًا وحديثًا، فيأخذ منها أفضل ما فيها دون تعصّب لرأي قديم، ولا عبودية لفكر جديد، لا ينقطع عن الماضي، ولا ينزل عن الحاضر، ولا يغفل عن المستقبل. يأخذ من الديمقراطية أحسن ما انتهت إليه من الصيغ والضمانات، لحماية حقوق الشعوب في مواجهة الحاكمين، ويأخذ من الاشتراكية أمثل ما انتهت إليه من الصيغ والضمانات، لحماية حقوق الفئات المطحونة في مواجهة المالكين والقادرين، ويستفيد من كل الآراء والنظريات، وإن كانت فلسفتها الأساسية مرفوضة عنده، كفلسفة فرويد، وماركس، ودور كايم، والحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها؛ فهو أحق الناس بها.



٤ - الدعوة إلى الاجتهاد والتجديد:

إسلام يدعو إلى الاجتهاد والتجديد، ويقاوم الجمود، ويؤمن بمواكبة التطور العلمي، ومواصلة التقدم المادي، وأن الشريعة لا تضيق بجديد، ولا تعجز عن إيجاد حلٍّ لأي مشكلة، وإنَّما العجز في عقول المسلمين، أو في إرادتهم، وأنَّ الاجتهاد أصبح في عصرنا فريضة وضرورة؛ فريضة يوجبها الدين، وضرورة يحتمها الواقع؛ وأن بابَه مفتوح لأهله بشرطه، سواء كان اجتهادًا ترجيحًا انتقائيًا، أم كان اجتهادًا إبداعيًا إنشائيًا، فرديًا أم جماعيًا، جزئيًا أم كليًا، ولا يملك أحد إغلاقه، وقد فتحه رسول الله ﷺ، وأنَّ المجتهد مأجور على اجتهاده، وإن أخطأ فيه، وأن علينا أن نهى المناخ العلمي لظهور المجتهدين المرجوين، على مستوى الإسلام، وعلى مستوى العصر، جامعين بين القديم النافع والجديد الصالح، مقدرين في اجتهادنا ظروف الناس، وضرورات الواقع، وتغيرات العصر، وما عمت به البلوى، مستفيدين من الثروة الفقهية الهائلة، التي خلفها أئمتنا وفقهاؤنا على تعدد مدارسهم ومشاربهم، منذ عصر الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من أئمة المذاهب، ومن تلاهم، ممن اتسم بالتجديد، أو التزم بالتقليد، ممن له مذهب أو ليس له مذهب نتخير من كل ذلك، ما هو أصح دليلًا، وأهدى سبيلًا، وأليق بتحقيق مقاصد الشرع، ومصالح الخلق، واضعين نصب أعيننا ما قرَّره علماؤنا المحققون: أنَّ الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعرف والحال، وأنَّ الشريعة إنَّما شرعت لمصالح العباد في المعاش والمعاد، وأنَّها قامت على حفظ الأديان والأنفس والعقول والأعراض والأنساب والأموال.

٥ - الدعوة إلى الوسطية والتوازن:

إسلام يتسم بالوسطية في كل شيء، ويجعلها من خصائص أمته الأساسية: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

فهو يمثل التوازن الإيجابي في كل المجالات، اعتقادية وعملية، مادية ومعنوية، فهو يوازن بين الوحي الإلهي والعقل الإنساني، فلكل منهما مجاله، وهو يعمل - في حياة الفرد - على الموازنة بين الروح والمادة، وبين العقل والقلب، وبين الدنيا والآخرة، وبين الحقوق والواجبات. ومن ناحية أخرى، يقيم الموازين القسط بين الفرد والمجتمع، فلا يعطي الفرد من الحقوق والحريات، حتى يتضخم، على حساب مصلحة المجموع، كما فعلت الرأسمالية، ولا يعطي المجتمع من الصلاحيات والسلطات، ما يجعله يطغى ويضغط على الفرد، حتى يضمّر وينكمش، وتذبل حوافزه ومواهبه، كما فعلت الشيوعية والاشتراكيات المتطرفة، فلا يقر نظرية الرأسمالية في تضخيم الحريات الفردية، على حساب العدل في المجتمع، وبخاصة الفئات الضعيفة فيه، ولا يقرّ نظرية الماركسية وربائبها، في خنق الديمقراطية السياسية، باسم الديمقراطية الاجتماعية، وتحت الشعار الخادع: لا حرية لأعداء الحرية!

بل يعطي الفرد حقه، والمجتمع حقه، بلا طغيان ولا إكسار، كما نظمت ذلك أحكام الشريعة وتوجيهاتها.

وبهذا، يحافظ على حرية الوطن كما يرفع حرية المواطن، وهي حرية الفكر، لا حرية الكفر، وحرية الضمير، لا حرية الشهوة، وحرية الرأي، لا حرية التشهير، وحرية الحقوق، لا حرية الفسوق.

وهو يؤمن هنا بأن الناس قد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا، فلا يجوز لأحد أن يستذل أحدًا، ولا أن يتخذ بعض الناس بعضًا أربابًا من دون الله. فالحرية الحقيقية ثمرة التوحيد الحقيقي. ونتيجة لازمة لمعنى: «لا إله إلا الله».

٦ - الواقعية المتوازنة التي تهتم بالإنسان كله:

إسلام يتميز بالواقعية، التي هي إحدى خصائصه العامة، فهو لا يحلّق في أجواء المثالية المجنحة، ولا يعامل الناس على أنهم ملائكة أولو أجنحة، بل بشر يصيبون ويخطئون، ويستقيمون وينحرفون؛ وهو يعترف بضعف البشر، ووجود الخطأ والشر؛ ولهذا رغب ورهب، وأوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشرع العقوبات، وفتح باب التوبة، ووضع للضرورات أحكامها، وقدر لأصحاب الأعداء أعداءهم، فشرع الرخص والتخفيفات والاستثناءات في أحوال شتى؛ منها الخطأ، والنسيان، والإكراه، وأجاز النزول إلى الواقع الأدنى، عند تعذر المثل الأعلى.

ومن واقعته: أنه يكرّم الإنسان، ويسمو به، ويعترف بفطرته وكرامته، لا يهبط به إلى درك الحيوان، ولا يعلو به إلى درجة التأليه، يعترف بأشواقه الصاعدة وغرائزه الهابطة، يعترف به روحًا وجسمًا، وعقلًا وعاطفة، ذكرًا وأنثى، وفردًا ومجتمعًا، ويهيئ له فرصًا للهو المباح، والترفيه البريء، كما يهيئ له المناخ الإيجابي ليحيا حياة إسلامية، بلا ضغط ولا تنازلات.

الصحة: وهو لهذا، يحافظ على الصحة الجسمية والنفسية والعقلية للمسلم، ويخاطب كل إنسان: «إن لبدنك عليك حقًا»^(١). ومن حقه أن

(١) متفق عليه: رواه البخاري (١٩٧٥)، ومسلم (١١٥٩)، كلاهما في الصوم، عن عبد الله بن عمرو.

يطعمه إذا جاع، وأن يريحه إذا تعب، وأن يداويه إذا مرض، وهو يقاوم المسكرات والمخدرات، وسائر السموم المضرّة بالأجسام والنفوس والعقول، ويرحب بالتربية البدنية، ويتخذها وسيلة لا غاية.

ويفرض الرعاية الصحية الشاملة، ويسر لكل عامل حقه في الراحة، ولكل مريض حقه في العلاج، ويُعلّم الناس أن الله ما أنزل داء إلا أنزل له شفاء، وهو يهتم بالوقاية أكثر من اهتمامه بالعلاج، كما يؤكد أن «المؤمن القوي خير وأحبّ إلى الله من المؤمن الضعيف»^(١).

٧ - تكريم المرأة وتحريرها من ظلم الجاهليات:

إسلام يكرّم المرأة، ويعتبرها إنسانًا مكلفًا تكليفًا كاملاً، له حقوقه، وعليه واجباته، مجزيًا على عمله في الدنيا والآخرة، فليست خصمًا للرجل، ولا هو عدو لها. بل هو منها، وهي منه، يكملها وتكملها، ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وهو يربها بنتًا وزوجة وأمًّا وعضوًا في الأسرة، وفي المجتمع، ويفسح لها المجال لتشارك في العبادة، وفي التعلم، وفي العمل، وخصوصًا إذا احتاجت إليه، أو احتاجت إليه أسرته، أو احتاج إليه المجتمع، مع مراعاة ما تتميز به باعتبارها أنثى وزوجة وأمًّا، تحتاج إلى توفير ضمانات خاصة لحمايتها ورعايتها، حتى من الزوج إن ظلم، والأب إن فرط، والابن إن عقر وأساء، بشرط ألا يتعارض عملها مع واجبها في رعاية البيت والولد. كما يعطيها حقها في الإسهام مع الرجل في أعباء الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومقاومة الشر والفساد، ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]،

(١) رواه مسلم في القدر (٢٦٦٤)، وأحمد (٨٧٩١)، عن أبي هريرة.

ويفسح لها مكاناً، لتشارك في قضايا الأمة السياسية والاجتماعية والثقافية، ناخبة، ومرشحة لكل ما تحسنه من الأعمال - فيما عدا الولاية العامة على الدولة - فهي نصف المجتمع، وأحد جناحيه، وإنّما النساء شقائق الرجال. وهو - انطلاقاً من احترام كرامة المرأة وإنسانيتها - يأبى أن تتخذ أداة للإثارة واللهو، والاستمتاع الرخيص، ويوجب عليها - في ملاقاتها للرجال الأجانب عنها - الاحتشام والتصون، والتزام الأدب والوقار، في اللباس والتجمل، والمشى، والحركة والكلام والنظر، حتى تُعرف المرأة بجديتها، فلا تُؤذى، وحتى لا يطمع الذي في قلبه مرض من الرجال.

٨ - الأسرة أساس المجتمع:

إسلام يرى أنّ الأسرة أساس المجتمع، وأنّ الزواج هو أساس الأسرة؛ لذا يحث الإسلام عليه، وييسر أسبابه، ويزيل العوائق الاقتصادية من طريقه، بالتربية والتشريع معاً، ويجعل الاعتبار الأول في الاختيار للدين والخلق، ويرفض التقاليد الزائفة، التي تصعبه وتؤخره، من غلاء المهور، ومبالغة في الهدايا والولائم وأحفال الأعراس، وإسراف في التآثيث واللباس والزينة، ومكاثرة يبغضها الله ورسوله في سائر النفقات. وهو - إذ ييسر أسباب الحلال - يسد أبواب الحرام، والمثيرات إليه، من الخلاعة والتبرج، والكلمة والصورة، والقصة، والدراما، وغيرها، ولا سيما في أدوات الإعلام، التي تكاد تدخل كل بيت، وتصل إلى كل عين وأذن.

وهو يقيم العلاقة الأسرية بين الزوجين، على السكون والمودة والرحمة بينهما، وعلى تبادل الحقوق والواجبات والمعاشرة بالمعروف.

مع إقرار حق الزوج في القوامة على الأسرة، ويجيز الطلاق عند تعذر الوفاق، كعملية جراحية لا بدّ منها، بعد إخفاق وسائل الإصلاح والتحكيم، ويبيح الزواج بامرأة أخرى، لمن يحتاج إليه، ويقدر عليه، ويثق من نفسه بالعدل، إذا قامت الدلائل على ذلك.

ويقوم العلاقة بين الأبوين والأولاد على وجوب الرعاية الكاملة، ماديًا وعاطفيًا وأدبيًا، من جانب الأبوة والأمومة، ووجوب البر والإحسان من جانب البنوة.

ووجوب الرعاية من المجتمع والدولة للأمومة والطفولة، وخصوصًا الطفولة اليتيمة والمشردة، حتى تميّز الفقه الإسلامي بباب لرعاية «اللقيط». ويوسّع الإسلام الأسرة، لتشمل الأرحام وأولي القربى، فصلتهم فريضة، وقطيعتهم كبيرة في دين الله، وهو يدعم روابط الأسرة بحقوق النفقة والإرث والعاقلة.

٩ - الاهتمام بالتربية والتعليم والإعلام:

إسلام يهتم بالتربية والتعليم والتوجيه، مثل اهتمامه بالقانون والتشريع، بل قبل اهتمامه بالقانون والتشريع؛ فالقوانين لا تصنع المجتمعات، إنّما تصنعها التربية المستمرة، والتعليم الواعي، والتوجيه العميق، وأساس كل نهضة وتغيير، هو بناء الإنسان ذي الفكر والضمير، ذي الإيمان والخلق، وهذا الإنسان الصالح هو أساس المجتمع الصالح.

ولهذا يجب توجيه أبلغ العناية إلى المؤسسات التربوية من الحضانة إلى الجامعة، بحيث تعلم الإيمان إلى جوار العلم، والخلق بجانب المهارة.

ومن أهم معالم التربية المنشودة للأجيال المسلمة: الالتزام بسلامة العقيدة من الخرافة، ونقاء التوحيد من الشرك، وقوة اليقين بالآخرة، واستقامة الأخلاق؛ من صدق القول، وإتقان العمل، ورعاية الأمانة والعهد، والصدق بالحق، ومعاداة الباطل، والنصيحة في الدين، والجهد بالنفس والمال في سبيل الله، وتغيير المنكر باليد وباللسان وبالقلب، حسب الاستطاعة، ومقاومة الظلم والطغيان، وعدم الركون إلى الظالمين، وإن كان معهم سلطان فرعون، ومال قارون.

كما يوجب توجيه الاهتمام إلى المؤسسات الإعلامية مقروءة ومسموعة ومرئية، فهي التي توجه الأفكار والأذواق والميول، وتقود الرأي العام إلى ما تتبناه، فيجب تنقيتها ممّا يجافي العقيدة، أو يلوّث الفكر، أو ينحرف بالسلوك، وأن يكون توجهها لخدمة الأهداف الكبرى للجماعة، من خلال برامج مدروسة منتقاة، تبتعد عن الإثارة والتضليل؛ محورها: الصدق في الخبر، والرشد في التوجيه، والاعتدال في الترفيه، والالتزام بالقيم، والتكامل والتنسيق بين البرامج والأجهزة والمؤسسات بعضها وبعض.

ومن أعظم هذه المؤسسات: المسجد، فهو جامع للعبادة وجامعة للعلم، ومنتدى للتعارف، ومنبر للتوجيه الرشيد، فيجب العناية به مبنى ومعنى والارتقاء برسالته التربوية والدعوية، حتى يكون على مستوى الإسلام الذي يمثله، والعصر الذي يعيش فيه.

١٠ - تقوية أواصر الإخاء بين الناس:

إسلام يقيم المجتمع على أواصر الإخاء والوحدة بين أبنائه، فلا مكان فيه لصراع الأجناس، ولا لصراع الأديان، ولا لصراع الطبقات، ولا لصراع المذاهب، فالناس كلهم إخوة، تجمع بينهم

العبودية لله، والبنوة لآدم: «إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ»^(١). واختلافهم واقع بمشيئة الله تعالى وحكمته، وهو يفصل بينهم يوم القيامة، فيما كانوا فيه يختلفون.

فهو إسلام يحترم غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، ويعتبرهم في ذمة الله، وذمة رسوله، وذمة المسلمين، أي في عهدهم وضمنانهم، وهذا تعبير ديني، يعني لدى المسلم: أنه يتعبد الله تعالى؛ بالمحافظة عليهم، والدفاع عنهم، والبر لهم، والإقسط إليهم. فإن كان التعبير يؤذيهم، فليترك حرصًا على شعورهم، والعبرة بالمسميات لا بالأسماء. وقد غيّر عمر بن الخطاب ما هو أهم من ذلك، حين طلب إليه نصارى بني تغلب من العرب أنفة من كلمة «الجزية» أن يدفعوا كل ما يطلب منهم وأكثر باسم: «الصدقة»، فقبل منهم عمر ذلك، وقال: هؤلاء القوم حمقى، رضوا المعنى، وأبوا الاسم!^(٢) وهو يكفل لهم حرية الاعتقاد والتعبد، ويحافظ على دمائهم، وأعراضهم، وأموالهم، كما يحافظ على المسلمين سواء بسواء، ويحميهم من الظلم في الداخل، كما يحميهم من العدوان من الخارج، ويجعل لهم من الحقوق والحرمانات في الجملة، ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم، إلا فيما استثنى، ممّا له علاقة بالتميز الديني، ويضع من الضمانات المعنوية والمادية والقانونية، ما يكفل هذه الحقوق، ويشيع في المسلمين روح التسامح الذي لا يدخل في نطاق القانون، وإنّما يدخل في نطاق الأخلاق والقيم، التي تتميز بها الأمم بعضها عن بعض، والمسلمون لهم من ذلك النصيب الأوفى.

(١) رواه أحمد (٢٣٤٨٩)، وقال مخرّجوه: إسناده صحيح. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد

(٥٦٢٢): رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، عمن سمع خطبة النبي ﷺ.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة (٣٤٤/٩)، نشر مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

١١ - لا كهانة في الإسلام:

إسلام لا يعرف الكهانة، ولا توجد فيه طبقة كهنوتية؛ تحتكر الدين وتتحكم في الضمائر، وتغلق على الناس باب الله، إلا عن طريقها، عنها تصدر قرارات الحرمان، أو صكوك الغفران. إنَّما كل الناس في الإسلام رجال لدينهم، ولا يحتاج المرء فيه إلى واسطة بينه وبين ربه، فهو أقرب إليه من حبل الوريد. وعلماء الدين ليسوا إلا خبراء في اختصاصهم، يرجع إليهم كما يرجع إلى كل ذي علم في علمه، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

ومن حق كل مسلم - إذا شاء - أن يصبح عالمًا دينيًا، بالدراسة والتخصّص، لا بالوراثة، ولا باللقب، ولا بالزِّي، ولا احتكار في هذا ولا تحجير.

فالإسلام يرفض التقسيم المستورد للناس والمؤسسات إلى ما هو ديني، وما هو غير ديني؛ فلا انقسام للناس ولا للتعليم ولا للقوانين ولا للمؤسسات، فكلها يجب أن تكون في خدمة الإسلام.

١٢ - حكومة العدل والشورى الملزمة:

إسلام يؤكد حق الأمة في اختيار حكومتها، القائمة على العدل والمساواة، والشورى الملزمة، فلا يفرض عليها حاكم يقودها، رغم أنفها، بل يعتبر الأحكام أجراء عندها، أو وكلاء عنها، لها حق مراقبتهم ومحاسبتهم، كما عليها تقديم النصح والعون لهم، والطاعة في المعروف، فمن أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة، ومن اعوجَّ وانحرف، وجب أن يُقوَّم بالنصح والإرشاد، وإلا فالعزل والإبعاد.



والدولة أو الحكومة بهذا - وإن كانت «إسلامية» - ليست دولة أو حكومة «دينية»، بالمعنى الذي عرفه الغرب في العصور الوسطى، فهي دولة فكرة ورسالة لا دولة عنصر وأرض، دولة تقوم على البيعة والشورى والنصيحة والعدل، وتحتكم إلى دستور أو قانون، لم تضعه هي، ولا تملك تغييره، بل هو شرع ربها، وليس قوامها «رجال الدين». بل كل قوي أمين، حفيظ عليم، من الذين إذا مكنهم الله في الأرض، أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر.

هذا الإسلام يرحب بكل ما كسبته البشرية، ووصلت إليه من خلال صراعها مع الطغاة والمستبدين، من صيغ وصور تطبيقية، تضمن حقوق الشعوب في مواجهة الحكام، وحرية الضعفاء أمام الأقوياء، من دساتير تفصل بين السلطات، وتحدد العلاقات، وبرلمانات منتخبة، وقضاء مستقل، وصحافة حرة، ومنابر حرة، وأحزاب معارضة، إلى غير ذلك، مما يتفق مع روح الإسلام ومقاصده الكلية، وإن لم ترد فيه نصوص مباشرة جزئية.

١٣ - المحافظة على المال وتنميته:

إسلام يحافظ على المال، ويعتبره إحدى الضروريات الخمس أو الست التي جاءت الشريعة للمحافظة عليها: «الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، والعرض». ويرى أنه قوام الناس، وعصب الحياة وبغيه لا تتحقق عمارة الدنيا، ولا نصرة الدين، وهو نعمة يجب أن تشكر، وأمانة يجب أن ترعى، كما أنه اختبار وفتنة، ليبلى الله الناس فيما آتاهم، ولهذا يلزم كسبه وتنميته بالطرق المشروعة، وأداء الحقوق الواجبة فيه، والمحافظة عليه من السرف والترف

والإهمال، وبخاصة المال العام، الذي له في الإسلام حرمة عظيمة، كحرمة مال اليتيم.

وهو يحترم الملكية الخاصة، لكن يفرض عليها قيودًا وتكاليف شتى، ويقاوم نزعتها إلى السيطرة والاحتكار، ويقودها بالتشريع والتوجيه لخدمة المصلحة الاجتماعية، كما يعمل بكل قوة للتنمية الاقتصادية العامة للأمة، بحيث تستغل مواردها المادية، وتجند طاقاتها البشرية، وتتكامل فيها بينها - عربيًا وإسلاميًا - لتكتفي اكتفاءً ذاتيًا، وتنتج ما تحتاج إليه في مجالي الزراعة والصناعة، ولا تظل عالة على غيرها، وخصوصًا في قوتها الضروري واليومي، وسلاحها الذي تذود به عن أرضها وعرضها ومقومات وجودها، والإسلام - هنا - يرى العمل للعالم جزءًا من الدين، كما يرى عمارة الأرض عبادة، وتنمية المجتمع فريضة، وتقوية الأمة مدنيًا وعسكريًا جهادًا في سبيل الله، والعمل على تحريرها واكتفائها الاقتصادي، من أفضل القربات إلى الله.

وبهذا يمنح الإسلام الأمة من الحوافز والتوجيهات والمناهج والمحركات المعنوية، ما يدفع عجلة التنمية إلى الأمام بقوة، وما يفجر الطاقات الكامنة في إنساننا، الذي هو هدف التنمية، وهو - أيضًا - صانعها.

١٤ - العناية بالفئات الضعيفة في المجتمع:

إسلام يُعنى غاية العناية بالفئات الضعيفة في المجتمعات، من العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الموظفين، الذين هم عُدَّة الإنتاج في السلم، والنصر في الحرب، كما أشار إلى ذلك الحديث الصحيح:

«هل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم»^(١). فهو يحفظ لهم حقوقهم بالمعروف من الأجور الكافية والضمانات الواقية، فمن كلِّ حسب طاقته، ولكل حسب عمله وحاجته معًا.

كما يرفع الإسلام العاجزين عن العمل، أو الذين لا يجدون تمام كفايتهم من أجر عملهم، من الفقراء والمساكين واليتامى وأبناء السبيل، ويفرض لهم حقوقًا دورية، وغير دورية، «الزكاة، وما بعد الزكاة»، في أموال الأفراد القادرين، وفي مال الجماعة وموارد الدولة، ويعمل على تقريب الشقة بينهم، وبين الأغنياء، فيحدّ من طغيان الأغنياء، ويرفع من مستوى الفقراء، ولا يقبل في مجتمعه أن يبيت فرد شبعان، وجاره إلى جنبه جائع، ويرى أن الدولة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن رعاية هؤلاء، فالإمام راع، وهو مسؤول عن رعيته^(٢).

١٥ - ترشيد الفكرة الوطنية والقومية:

إسلام يرى أن لا حرج على المسلم أن يحب وطنه ويعتز به، وأن يحب قومه ويعتز بهم، ما دام ذلك لا يتعارض مع حبه لدينه واعتزازه به، وبهذا لا يضيق صدره بالوطنية أو القومية، إذا لم يتضمنا محتوى يعادي الإسلام أو ينافيه كالإلحاد أو العلمانية، أو النظرة المادية، أو العصبية الجاهلية، ونحوها.

ويتعاطف الإسلام تعاطفًا خاصًا مع العروبة المؤمنة، باعتبارها وعاء الإسلام، وباعتبار العربية لسان القرآن والسنة، ولغة العبادة والثقافة

(١) رواه البخاري في الجهاد والسير (٢٨٩٦)، عن سعد بن أبي وقاص.

(٢) كما في الحديث المتفق عليه: «كلكم راع ومسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته...» رواه البخاري في الاستقراض (٢٤٠٩)، ومسلم في الإمارة (١٨٢٩)، عن ابن عمر.

الإسلامية، وباعتبار العرب هم عصبة الإسلام وحملة رسالته، وباعتبار أرض العرب معقل الإسلام وحرمة، وفيها المساجد الثلاثة العظام، التي لا تشد الرحال إلا إليها في مكة والمدينة والقدس، والعروبة المقصودة هي عروبة اللسان والثقافة، لا عروبة العرق والعنصر، فمن تكلم بالعربية فهو عربي.

فالإسلام بهذا، يبني ولا يهدم، ويوحد ولا يفرق، ويقوي ولا يضعف، يدعو إلى وحدة الوطن وتماسكه، فوحدة العرب، فوحدة الأمة الإسلامية، سعيًا إلى وحدة الإنسانية، وتضامنها في ظل مبادئ أخلاقية مشتركة.

١٦ - الدعوة بالحكمة والحوار بالحسنى:

إسلام يقابل الفكرة بالفكرة، والشبهة بالحجة، فلا إكراه في الدين، ولا إجبار في الفكر، ولا عنف في الدعوة، فهو يدعو إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ويحاور المخالفين بالتي هي أحسن، يرفض العنف منهجًا، والإرهاب وسيلة، سواء وقع من الحاكمين أم من المحكومين، ويؤمن بالحوار الهادف البناء، الذي يتيح لكل طرف أن يعرب عن نفسه بوضوح، مع الالتزام بالموضوعية وأدب الخطاب، الذي أشار إليه القرآن بقوله: ﴿وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فلو كانت هناك طريقتان للحوار إحداهما حسنة، والأخرى أحسن منها وأجود، فالمسلم مأمور أن يحاور بالتي هي أحسن. ومن ذلك: التركيز على نقاط الاتفاق والجوامع المشتركة، لا نقاط التمايز والاختلاف، تقربًا للآخرين، كما قال تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

١٧ - شرعية التعددية الدينية والسياسية:

إسلام يؤمن بأن الله خلق الناس مختلفين، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ * إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿ [هود: ١١٨، ١١٩]، أي للاختلاف خلقهم؛ لأن الاختلاف ثمرة إعطاء العقل والإرادة، ولهذا يقدر الرأي الآخر، سواء كان في فقه الدين، أو في أوضاع السياسة، وأن الاختلاف رحمة وخير، إذا نشأ عن تعدد الرؤى والاجتهادات، وأن تعدد الأحزاب في النظام الإسلامي: أمر مشروع في إطار أصول الإسلام وأحكامه القطعية، وأن تعدد الأحزاب في السياسة، أشبه بتعدد المذاهب في الفقه، وكذلك تعدد الجماعات والحركات العاملة للإسلام، ما دام تعددها تعدد تنوع وتخصيص، لا تعدد تضاد وتناقض، وتعدد تكامل وتعاون، لا تعدد تنافر وتشاحن، وما دامت تقف صفاً واحداً، في القضايا المصيرية، متناسية خلافاتها الجزئية، وما دام محورها جميعاً القرآن والسنة، وهدفها نصره الإسلام، عقيدةً وشرعةً وأخلاقاً، وشعارها: نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً، فيما اختلفنا فيه.

١٨ - بناء حضارة جديدة متميزة:

إسلام لا يكتفي بالتغني بحضارته الزاهرة بالأمس، ولكنه يعمل على إبداع حضارة إسلامية معاصرة، تأخذ من حضارة اليوم أفضل ما عندها، من عناصر العلم والتكنولوجيا وحسن الإدارة والتنظيم، وتحفظ هي بأصالتها وخصائصها؛ فهي حضارة، تتصل فيها الأرض بالسماء، وترتبط فيها القيم الربانية بالمعاني الإنسانية، وتتجلى فيها أصالة الإسلام، وروح العصر، ويجتمع فيها العلم والإيمان، ويلتقي فيها الحق والقوة، ويتوازن فيها الإبداع المادي، والسمو الأخلاقي، ويتآخى فيها نور العقل، ونور الوحي.

حضارة تبرز فيها مقومات الإسلام وخصائصه، وتتجسد فيها أهدافه ومناهجه في بناء الفرد، وفي تكوين الأسرة، وفي تشييد المجتمع، وفي إقامة الدولة، وفي توجيه الإنسانية إلى التي هي أقوم.

حضارة متميزة عن حضارة المعسكر الشرقي المادية والإلحادية، وعن حضارة المعسكر الغربي النفعية العلمانية، حضارة لا تنتمي إلى يمين ولا يسار، بل تنتمي إلى الإسلام وحده؛ منه تستمد، وعليه تعتمد، وإليه تهدف، وبه تتحرك وتنطلق، وفيه تبرز وتتفوق.

وهي - مع تميزها - تؤمن بالتفاعل بين الثقافات، والحوار بين الحضارات، والتعارف بين الأمم، والإخاء بين بني الإنسان حيثما كانوا، ولكنها تأبى أن تذوب في غيرها، وأن تفقد أصالتها وتميزها، لهذا ترفض كل أنواع الغزو الثقافي، والاستلاب الحضاري، والتسلط الأجنبي، وتقاوم الأساليب الملتوية، التي يدخل بها غزاة اليوم، متنكرين في ثياب الإنسان، وهم يخفون تحتها أنياب السباع، وسم الأفاعي، وروح الشيطان!

١٩ - إقامة حياة إسلامية متكاملة:

إسلام لا يجعل أكبر همّه التطبيق الظاهري للجانب القانوني في الشريعة، وبخاصة جانب العقوبات فيه، من الحدود والقصاص، وإن كانت جزءاً، لا يجوز تعطيله من أحكام الشريعة.

ولكن معركته الأولى، ومهمته الكبرى، السعي الحثيث لإقامة حياة إسلامية حقيقية، لا شكلية، حياة تعمل على إصلاح ما بأنفس الناس، حتى يصلح الله ما بهم، في ظلها يُبنى الإنسان المؤمن، والأسرة المتماسكة، والمجتمع المترابط، والدولة العادلة، التي تتصف بالقوة

والأمانة. حياة إسلامية متكاملة، توجهها عقيدة الإسلام، وتحكمها شريعة الإسلام، وتسودها مفاهيم الإسلام، وتضبطها أخلاق الإسلام، وتجمّلها آداب الإسلام.

حياة مجتمع متكافل متماسك، كالبنيان يشد بعضه بعضًا، لا يجوع فيه فرد وجاره إلى جنبه شعبان، يتوافر فيها العلم النافع لكل جاهل، والعمل المناسب لكل عاطل، والأجر العادل لكل عامل، والغذاء الكافي لكل جائع، والعلاج الناجع لكل مريض، والمسكن الصحي لكل مواطن، والكفاية التامة لكل محتاج، والرعاية المادية والاجتماعية لكل عاجز، وبخاصة الأطفال والشيوخ والأرامل والمعوقون. كما تتوافر في هذه الحياة، القوة على كل صعيد: القوة في الفكر، والقوة في الروح، والقوة في البدن، والقوة في الخلق، والقوة في الاقتصاد، والقوة في السلاح والإعداد، بجوار قوة الوحدة، والتماسك، وأساس ذلك كله، قوة الإيمان.

٢٠ - توحيد الأمة للقيام برسالتها وتحرير أرضها:

إسلام يرى أنّ المسلمين - حيثما كانوا - أمة واحدة، يسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، وأنّهم إخوة، جمعتهم العقيدة الواحدة، والقبلة الواحدة، والإيمان بكتاب واحد، ورسول واحد، وشريعة واحدة، وأنّ عليهم أن يزيلوا كل العوامل المفرقة لجماعتهم، من الخضوع للعصبيات العنصرية والإقليمية، ومن التبعية للمناهج والأنظمة المستوردة: يمينية أو يسارية. ومن الارتواء في أحضان الولاءات المعادية لأمتنا: غربية أو شرقية، ومن اتباع الأهواء والأنانيات الحاكمة، التي تدوس مصالح الأمة الكبيرة، في سبيل مطامعها الصغيرة، ومكاسبها القريبة.

كما أنّ عليهم أن ينتقلوا بالتضامن الإسلامي القائم، من مرحلة الكلام إلى مرحلة العمل، وأن يشدوا أزره، ويوسعوا نطاقه، حتى يصل إلى شكل سياسي من أشكال الاتحاد أو التكتل في عالمنا المعاصر، الذي رأينا فيه التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى، في أوروبا وأمريكا وغيرها. والذي لا يعيش فيه الصغير، إلا في حماية الكبير، ولا تنجح فيه إلا الدول الكبرى، وأمتنا جديرة أن تكون كتلة كبرى، إذا استجابت لنداء ربها، ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وعلى المسلمين متضامين، أن يعملوا على تحرير «الأرض الإسلامية» من غاصبيها، على أن تبدأ كل جماعة بتحرير وطنها الخاص، يعاونهم المسلمون في كل مكان، وبخاصة جيرانهم وأقرب الناس لهم، حسب حاجتهم العسكرية، والاقتصادية، والبشرية، وعملهم في هذا من أفضل الجهاد في سبيل الله.

ولفلسطين - خاصة - مكان في جهاد المسلمين اليوم، فهي أرض النبوات، ومسرى النبي ﷺ، وبلد المسجد الأقصى، وهي قضية كل مسلم، حتى تتحرّر أرضها السليبة، ويستعيد شعبها حقه، ويقيم دولته المستقلة في أرضه.

وهو - مع هذا - لا يجعل من المسلمين أمة عنصرية متعصبة، مغلقة على ذاتها، بل هي أمة منفتحة، ﴿أُخْرِجَتِ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فهي تعمل لإسعاد الناس، ونفع الناس، وهداية الناس، داعية الجميع أن يتعارفوا ولا يتناكروا، وأن يتفاضلوا بالعلم النافع والعمل الصالح، ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

مفهوم العلمانية

ذلكم هو مفهوم الإسلام، وتلك هي معالمه الأساسية، كما يفهمها، ويدعو إليها التيار الإسلامي، المتميز بالاستنارة والاعتدال والالتزام، فما مفهوم «العلمانية»؟

«العلمانية»^(١) ترجمة غير دقيقة، بل غير صحيحة لكلمة «Secularism» في الإنجليزية، أو «Secularite» أو «Laique» بالفرنسية، وهي كلمة لا صلة لها بلفظ «العلم» ومشتقاته، على الإطلاق.

فالعلم في الإنجليزية والفرنسية، يُعبر عنه بكلمة «Science»، والمذهب العلمي، تطلق عليه كلمة «Scientism»، والنسبة إلى العلم هي «Scientific» أو «Scientifique» في الفرنسية.

ثم إنَّ زيادة الألف والنون، غير قياسية في اللغة العربية، أي في الاسم المنسوب، إنَّما جاءت سماعًا مثل: «رباني» نسبة إلى «رب»، ثم كثرت في كلام المتأخرين؛ كقولهم: «روحاني، نفسياني، ونوراني». واستعملها المحدثون في عبارات مثل: «عقلاني»، و«شخصاني»؛ ومثلها «علماني».

(١) بعضهم ينطقها بفتح العين، نسبة إلى «العالم»، وشاع ذلك في عدد من المعاجم، حيث أخذ بعضها عن بعض. ولو صح ذلك لقليل: «العلمانية». وآخرون ينطقونها بكسر عينها - وأنا منهم - نسبة إلى «العلم». وهو خطأ من المترجمين.

والترجمة الصحيحة للكلمة هي «اللا دينية» أو «الدنيوية»، لا بمعنى ما يقابل الأخروية فحسب، بل بمعنى أخص، وهو ما لا صلة له بالدين، أو ما كانت علاقته بالدين، علاقة تضاد.

وإنما ترجمت الكلمة الأجنبية بهذا اللفظ «العلمانية»؛ لأن الذين تولوا الترجمة، لم يفهموا من كلمتي «الدين» و«العلم» إلا ما يفهمه الغربي المسيحي منهما. والدين والعلم في مفهوم الإنسان الغربي متضادان متعارضان، فما يكون دينيًا لا يكون علميًا، وما يكون علميًا لا يكون دينيًا، فالعلم والعقل، يقعان في مقابل الدين، والعلمانية والعقلانية، في الصف المضاد للدين.

وتتضح الترجمة الصحيحة من التعريف، الذي تورده المعاجم، ودوائر المعارف الأجنبية للكلمة:

تقول دائرة المعارف البريطانية مادة «Secularism»: «وهي حركة اجتماعية، تهدف إلى صرف الناس، وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة، إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها. وذلك أنه كان لدى الناس في العصور الوسطى، رغبة شديدة في العزوف عن الدنيا، والتأمل في الله واليوم الآخر، وفي مقاومة هذه الرغبة طفت الـ «Secularism»، تعرض نفسها، من خلال تنمية النزعة الإنسانية، حيث بدأ الناس في عصر النهضة يظهرون تعلقهم الشديد بالإنجازات الثقافية والبشرية، وبإمكانية تحقيق مطامحهم في هذه الدنيا القريبة.

وظل الاتجاه إلى الـ «Secularism» يتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله، باعتبارها حركة مضادة للدين، ومضادة للمسيحية.



ويقول قاموس «العالم الجديد» لوبستر، شرحًا للمادة نفسها:

١ - الروح الدنيوية، أو الاتجاهات الدنيوية، ونحو ذلك على الخصوص: نظام من المبادئ والتطبيقات «Practices»، يرفض أي شكل من أشكال الإيمان والعبادة.

٢ - الاعتقاد بأن الدين والشؤون الكنسية، لا دخل لها في شؤون الدولة، وخاصة التربية العامة.

ويقول «معجم أكسفورد» شرحًا لكلمة «Secular»:

١ - دنيوي، أو مادي، ليس دينيًا ولا روحانيًا؛ مثل: التربية اللادينية، الفن أو الموسيقى اللادينية، السلطة اللادينية، الحكومة المناقضة للكنيسة.

٢ - الرأي الذي يقول: إنه لا ينبغي أن يكون الدين أساسًا للأخلاق والتربية. ويقول «المعجم الدولي الثالث الجديد» مادة: «Secularism»: «اتجاه في الحياة أو في أي شأن خاص، يقوم على مبدأ أن الدين أو الاعتبار الدينية يجب ألا تتدخل في الحكومة، أو استبعاد هذه الاعتبار، استبعادًا مقصودًا، فهي تعني مثلاً: «السياسة اللادينية البحتة في الحكومة». «وهي نظام اجتماعي في الأخلاق، مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية، على اعتبارات الحياة المعاصرة والتضامن الاجتماعي، دون النظر إلى الدين».

ويقول المستشرق «أربري» في كتابه: «الدين في الشرق الأوسط» عن الكلمة نفسها: «إن المادية العلمية والإنسانية والمذهب الطبيعي والوضعية، كلها أشكال للادينية، واللادينية صفة مميزة لأوروبا وأمريكا،

ومع أنّ مظاهرها موجودة في الشرق الأوسط، فإنّها لم تتخذ أي صيغة فلسفية أو أدبية محددة، والنموذج الرئيسي لها، هو فصل الدين عن الدولة في الجمهورية التركية^(١).

(١) هذه النقول من كتاب: العلمانية ص ٢١ - ٢٣، نشر دار الهجرة، وهو رسالة ماجستير لسفر بن عبد الرحمن الحوالي، جامعة أم القرى، إشراف الأستاذ محمد قطب.

العلمانية بين الغرب المسيحي والشرق المسلم

العلمانية - كما ذكرنا - كلمة حديثة الاستعمال في لغتنا العربية، شأنها شأن كثير من الكلمات، التي أصبحت مصطلحات، أو لها قوة المصطلحات في عصرنا، و«الياء» المشددة فيها للنسب، والألف والنون زائدتان.

وهناك مَنْ ينطقونها بكسر العين «العلمانية»، نسبة إلى «العِلْم» بكسر فسكون، وهذا هو الأشهر، وَمَنْ ينطقونها بالفتح «الْعِلْمانية»، نسبة إلى «العِلْم» بفتح فسكون، بمعنى: «العالم»، أي الدنيا، وعليه جرى «المعجم الوسيط»، الذي أصدره مجمع اللغة العربية.

والكلمة - على كل حال كسرت عينها أو فتحت - مترجمة عن اللغات الأوروبية، كما رأينا. وكان يمكن أن تترجم بلفظة «لا دينية»؛ لأن معنى الكلمة الأجنبية ما ليس بديني، وكل ما ليس بديني، هو لا ديني، ولكن اختيرت كلمة «علماني» أو «مدني»؛ لأنها أقل إثارة من كلمة «لا ديني».

وكما أنّ لفظ الكلمة دخيل على معاجمنا العربية، فإن معناها ومدلولها، سواء أكانت بكسر العين أم بفتحها، ما يقابل «الدين»، فالعلماني: ما ليس بديني، ومقابله: الديني، أو الكهنوتي. وكأن مدلول



«العلمانية»، المتفق عليه يعني: عزل الدين عن الدولة وحياة المجتمع، وإبقائه حبيسًا في ضمير الفرد، لا يتجاوز العلاقة الخاصة بينه وبين ربه، فإن سمح له بالتعبير عن نفسه، ففي الشعائر التعبدية، والمراسم المتعلقة بالزواج والوفاة، ونحوها.

وهذا المعنى غير معروف في تراثنا الإسلامي، فتقسيم شؤون الحياة إلى ما هو ديني، وما هو غير ديني، تقسيم غير إسلامي، بل هو تقسيم مستورد، مأخوذ من الغرب النصراني. وما نراه اليوم في مجتمعاتنا العربية والإسلامية من تقسيمات للحياة، وللناس، وللمؤسسات، إلى ديني، وغير ديني، ليس من الإسلام في شيء.

لم يكن في الإسلام - كما في عصورنا الأخيرة إلى اليوم - تعليم ديني، وتعليم غير ديني، ولم يكن في الإسلام أناس يسمون: رجال الدين، وآخرون يسمون: رجال العلم أو السياسة أو الدنيا، ولم يعرف الإسلام سلطتين: إحداهما: دينية، والأخرى: زمنية أو دنيوية، ولم يعرف في تراث الإسلام دين لا سياسة فيه، ولا سياسة لا دين لها.

لقد كان الدين ممتزجًا بالحياة كلها، امتزاج الروح بالجسم، فلا يوجد شيء منفصل اسمه: الروح. ولا شيء منفصل اسمه: الجسم. وكذلك كان الدين والعلم، أو الدين والدنيا، أو الدين والدولة في الإسلام.

إنَّ العلمانية «بضاعة غربية» لم تنبت في أرضنا، ولا تستقيم مع عقائدنا ومسلماتنا الفكرية.

* * *

مبررات ظهور العلمانية في الغرب المسيحي

لقد كان لظهور العلمانية في الغرب مبرراتها الدينية، والفكرية، والنفسية، والتاريخية، والواقعية. وهي مبررات خاصة بالعالم الغربي، لا يجوز للعالم الإسلامي أن يقلده فيها:

(أ) المسيحية تقبل قسمة الحياة بين الله وبين قيصر:

إنَّ المسيحية - نفسها - تحتوي من النصوص ما يؤيد فكرة العلمانية، أي الفصل بين الدين والدولة، أو بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية.

أجل، تعترف المسيحية بهذه الثنائية للحياة، بحيث تقسمها قسمين: أحدهما: لقيصر، وهو الجانب الذي يخضع للسلطة الزمنية، سلطة الدولة.

والثاني: لله، وهو الجانب الذي يخضع للسلطة الروحية، سلطة الكنيسة. وهذا واضح في قول المسيح ﷺ، كما يرويه الإنجيل: أعط ما لقيصر لقيصر، وما لله لله! ^(١).

(١) إنجيل لوقا (٢٥/٢٠)، ومتى (٢١/٢٢).

ويسند هذا من تاريخ الفكر الغربي، أنه لم يعرف الله، الذي نعرفه نحن المسلمين، محيطًا بكل شيء، مدبرًا لكل أمر، لا تخفى عليه خافية، ولا يغيب عن علمه ذرة، في السماوات ولا في الأرض، وسع كل شيء رحمةً وعلماً، وأحصى كل شيء عدداً، وجعل لكل شيء قدراً، بعث الرسل مبشرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب بالحق، ليحكموا بين الناس، فيما اختلفوا فيه.

إنّما إله الفكر الغربي إله آخر، مثل إله «أرسطو»، الذي لا يعلم شيئاً غير ذاته، ولا يدري عما في الكون شيئاً، ولا يدبر فيه أمراً، ولا يحرك ساكناً، فهو - كما قال مؤرخ الحضارة والفلسفة «ول. ديورانت»: إله مسكين، أشبه بملك الإنجليز، يملك ولا يحكم!^(١).

أما الإسلام، فهو لا يعرف هذا الإله المسكين المعزول عن الكون والإنسان، ولا يقبل الثنائية، التي عرفها الفكر المسيحي والفكر الغربي، الذي يشطر الإنسان، ويقسم الحياة بين الله تعالى وبين قيصر. فليس قيصر ندّاً لله، ينازعه في ملكه، بل هو عبد الله، يخضع لحكمه، ويدين لأمره ونهيه، كما يدين كل العباد.

إنّ عقيدة التوحيد الإسلامية ترفض الشرك في العبودية لله، أو الشرك في الولاء له، أو الشرك في الطاعة لحكمه، فالمسلم لا يبغي غير الله ربّاً، ولا يتخذ غير الله وليّاً، ولا يتبغى غير الله حكماً، كما وضحت ذلك سورة التوحيد... سورة الأنعام، وإنّما يجب أن يكون المسلم كله لله، وحياته كلها لله ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

(١) مباحج الفلسفة، ص ١٦١ - ١٦٢، ترجمة د. أحمد فؤاد الأهواني، نشر مكتبة الأنجلو فرنكلين.



(ب) المسيحية ليس فيها تشريع لشؤون الحياة:

ومن ناحية أخرى، لا تملك المسيحية تشريعاً مفصلاً لشؤون الحياة، يضبط معاملاتها، وينظم علاقاتها، ويضع الأصول والموازن القسط لتصرفاتها. إنما هي روحانيات وأخلاقيات، تضمنتها مواعظ الإنجيل، وكلمات المسيح فيه، على خلاف الإسلام، الذي جاء عقيدة وشريعة، ووضع الأصول لحياة الإنسان من المهد إلى اللحد، ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

ولهذا شمل التشريع الإسلامي: الحلال والحرام في حياة الفرد، كما نظم الحقوق والواجبات في دائرة الأسرة، ونظم شؤون المبادلات والمعاملات في المجتمع بين الناس بعضهم وبعض، كما عني بشؤون الإدارة والمال والسياسة الشرعية، وكل ما يتعلق بحقوق الراعي والرعية، وكذلك بالعلاقات الدولية بين الأمة الإسلامية، وغيرها من الأمم مسالمين ومحاربين.

وهذا ما تضمنه «الفقه الإسلامي»، الذي يضم في جنباته كل ما يتعلق بحياة الفرد المسلم والمجتمع المسلم، من كتاب «الطهارة» إلى كتاب «الجهاد»، ومن آداب الأكل والشرب، إلى بناء الدولة.

أما المسيحي، فليس عنده مثل هذا التشريع، يرجع إليه ويحكم به، أو يحتكم إليه.

فالمسيحي إذا حكمه قانون مدني وضعي، لا ينزعج كثيراً ولا قليلاً؛ لأنّه لا يعطّل قانوناً فرضه عليه دينه، ولا يشعر بالتناقض بين عقيدته وواقعه، كما يشعر به المسلم، الذي يوجب عليه إيمانه بالله ورسوله

الاحتكام إليهما فيما شرعاً، والسمع والطاعة لما أمراً به أو نهياً عنه، ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

(ج) ليس للإسلام سلطة دينية بابوية:

على أن العلمانية، إذا فصلت دين المسيحي عن دولته، أو دولته عن دينه، لا يضيع دينه، ولا تزول سلطاته؛ لأنه لدينه سلطة بالفعل قائمة، لها قوتها وخطرها ومالها ورجالها.

فهناك سلطتان بالفعل في المسيحية: السلطة الدينية، ويمثلها البابا، ورجال «الإكليروس». والسلطة الدنيوية، ويمثلها الملك أو رئيس الجمهورية، ورجال حكومته، وأعوان سلطته.

فإذا انفصلت الدولة عن الدين هناك، بقي الدين قائماً، في ظل سلطته القوية الغنية المتمكنة، وبقيت جيوشها: «من الرهبان والراهبات والمبشرين والمبشرات» تعمل في مجالاتها المختلفة، دون أن يكون للدولة عليهم سلطان. بخلاف ما لو فعلت ذلك دولة إسلامية، فإن النتيجة أن يبقى الدين بغير سلطان يؤيده، ولا قوة تسنده، حيث لا بابوية له، ولا كهنوت، ولا «إكليروس».

وهذا ما حدث في تركيا المسلمة، حين أعلن «كمال أتاتورك» علمانية الدولة، وفصلها عن الدين، وفصل الدين عنها. كما فصل ذلك الكاتب المغربي المسلم الأستاذ «إدريس الكتاني» في كتابه: «المغرب المسلم ضد اللادينية». يقول الأستاذ: «إن التجربة التركية خلال (٣٠) عاماً - أكثر من (٦٠) عاماً الآن -، أقامت الدليل على أن تطبيق هذا النظام في دولة

إسلامية، معناه: القضاء على الإسلام، كعقيدة حية مزدهرة، ورسالة إنسانية خالدة؛ ذلك أنّ تجريد الحكومة من السلطة الدينية، ومن صبغة الدين - مع العلم بأنه لا يوجد في المجتمع الإسلامي من يمثل هذه السلطة، كما هو الشأن في المسيحية - لا يعني إلا انقراض سلطة الدين الإسلامي بالمرّة. وهذا عين ما حدث في تركيا، فإن الكمالين عندما فصلوا دولتهم عن كل سلطة «دينية» لم يكونوا راغبين فعلاً في وجودها؛ ولذلك عمدوا إلى إنشاء إدارة صغيرة للشؤون الدينية، تشرف على المساجد، وهي المظهر الوحيد، الذي بقي للإسلام في تركيا.

ومن البديهي أنّ هذه الإدارة لم تكن لها أية سلطة دينية؛ لأنّها في الواقع مصلحة حكومية صرفة، ولا يمكن - بحال من الأحوال - مقارنة نفوذ هذه الإدارة بسلطة «البابا» الروحية العظيمة في العالم المسيحي، وسلطاته المستقلة - تمامًا - في إدارة الكنائس والمؤسسات والمصالح المسيحية كلها.

ومن هذا يتضح لنا أن نظام «لادينية الدولة»، إذا كان ينسجم مع المسيحية، ولا يقضي على سلطتها، وإنّما يحدد اختصاصاتها بالنسبة للسلطة الدنيوية، فإن هذا النظام يتعارض - تمامًا - مع طبيعة الإسلام، ويكون خطرًا مباشرًا عليه، كشرعية كاملة للحياة، ويعطل أجهزته المتحركة، عن القيام بوظيفتها، ويحيله بالتالي، إلى عاطفة وجدانية نائمة في قلوب الناس.

ولذلك فإن المغرب العربي المسلم، لن يسمح بإعادة «التجربة التركية» فوق أراضيّه الطاهرة، ولن يصبح «لائكيا»، إلا عندما ترغب شعوبه في التخلي عن عقيدتها وإيمانها، والتنكر لتاريخها ورسالتها،

وهذا ما لم تسمح به للاستعمار في الماضي، ولن تسمح به للذين وقعوا تحت سيطرته الفكرية في المستقبل، بإذن الله»^(١).

والواقع أنّ هذا ليس موقف المغرب العربي المسلم وحده، بل هو موقف المشرق العربي المسلم أيضاً، وموقف العالم الإسلامي كله؛ لأن منطلق الجميع واحد، والوجهة واحدة، والخطر عليهم واحد.

(د) تاريخ الكنيسة غير تاريخ الإسلام:

إنّ تاريخ الكنيسة نفسه مع العلم والفكر والحرية، تاريخ مخوف، فقد وقفت الكنيسة مع الجهل ضد العلم، ومع الخرافة ضد الفكر، ومع الاستبداد ضد الحرية، ومع الملوك والإقطاعيين ضد الشعب، حتى ثارت الجماهير عليها، وتحرروا من الحكم المباشر لرجالها، واعتبروا عزل الدين عن الدولة، كسباً للشعوب ضد جلاديتها.

تاريخ الكنيسة في ذهن الإنسان الغربي المسيحي، يعني: الاضطهاد والقتل ومحاكم التفتيش، والمذابح المستمرة بين الطوائف المتنازعة بعضها وبعض، وعودة السلطة إليها تعني عودة هذه المآسي، فلا غرو أن ينفر الإنسان الغربي منها، ويقف في سبيل حكمها وتسلطها.

لنستمع إلى شاهد من أهلها، وهو الأستاذ «إمري ريفر»، حيث يحلّل أسباب فشل المسيحية في كتابه: «تحليل السلام»، فيقول: «إنّ القتل الواسع النطاق، والتعذيب، والاضطهاد، والضغط التي شهدناها في منتصف القرن العشرين، لأدلة قاطعة على الإفلاس الكامل للمسيحية،

(١) المغرب المسلم ضد اللادينية ص ٩٣، ٩٤، نشر دار السلمي للطباعة والنشر، الدار البيضاء،



كوسيلة لترويض الانفعالات الإنسانية الغريزية، ولتحويل الإنسان من حيوان إلى مخلوق اجتماعي معقول.

وإنَّ بعث البربرية، والاستعمال المطلق للقتل الجماعي، في العالم بأسره، لا يمكن اعتباره كعمل لقلّة من الأفراد، الذين لا يؤمنون بالله، أصابهم مرض التلذذ بالتعذيب «السادزم»، أو جماعة من المتعصبين للشنتوية اليابانية.

لقد قتل ملايين من الأبرياء، دون أن تهتز شعرة في جسم من قتلوهم، كما نُهب عشرات الملايين من البشر، وجردوا ممّا يملكون، ونفوا عن بلادهم، واستعبدوا، ولقد لقوا هذا المصير على أيدي مسيحيين، انحدروا من أصلاب أسر مسيحية، انتسبت منذ قرون إلى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، أو إلى الكنيسة الشرقية البروتستانتية.

ولقد ارتكبت فظاعات ومآسي مفرعة، ومجردة من كل مظهر إنساني، لا على يد ألمان، ويابانيين فحسب، بل على أيدي إسبانيين، وطلّيان، وبولنديين، ورومانيين، ومجر، وفرنسيين، وصرّب، وكروات، وروس. ولقد أغضت عن هذه القطاعات، وأغضت عينها كل المجتمعات المسيحية، على اختلاف مذاهبها.

وليس قصدي هنا، أن أتهم أو أصدر حكمًا على أي دين منزل «منظم» لإغضائه عن هذه الانفجارات الوحشية الشبيهة بحيوانية إنسان ما قبل التاريخ! ولكن مجرد حصول هذه النكسة أو وقوع تلك الرجعة، قاطع الدلالة على عدم كفاية الوسائل المسيحية، في تكييف الأخلاق الإنسانية، والتأثير عليها، وحمل الإنسان على ترك ما توحى به غرائزه، والاهتداء بالمثل الروحية.

إنَّه من العبث نكران أنَّ المسيحية عجزت عن التسرب إلى نفس الإنسان، وعن غرس جذورها في تلك النفس، لقد اقتصر نجاحها - فقط - على خلق قشرة رقيقة من السلوك الخلقي، وطبقة خفيفة من الحضارة، لم تلبث القلاقل الاجتماعية، التي شهدتها القرن العشرون، حتى مزقتها قطعاً.

ثم يتابع تحليله قائلاً:

«إنَّ ألفي سنة لزمن كاف للحكم على جدوى أية طريقة، بصرف النظر عن المذهب الذي تطبقه هذه الطريقة. خلال هذه القرون العشرين، خُيِّلَ إلى الناس أنَّ المسيحية نجحت في تأنيس الحيوان الراقد في صدر الإنسان، وفي ضبط وتقييد النزعات والخصائص الإنسانية المضرة. ولكن منذ حادت الكنائس عن رسالتها الإنسانية العالمية، متحولة إلى «منظمات وطنية»، مؤيدة أثر الوطنية الوثنية القبلية، كم هي ضعيفة قبضة المسيحية على العالم الغربي! ذلك لأنَّها من أجل عرض الدنيا، قد تخلت عن تعاليمها الروحية، مستسلمة أمام غرائز الإنسان البركانية، التي يحطم بعضها بعضاً، ما لم يتداركها القانون، ويلزمها حدها.

إنَّ ما في المسيحية من قدسية، وبواعث للحضارة، هو توحيدها وعالميتها، أي تعاليمها القائلة: أنَّ الناس خلقوا متساويين أمام الله، وأنَّهم عبيد لإله واحد، يحكمهم قانون واحد، فتلك هي التعاليم المنظوية على الفكرة حقاً، في تاريخ الإنسانية.

ولكن لسوء الحظ، المسيحية كدين منظم، تحولت شيئاً فشيئاً، إلى منظمة، ذات سلطة رئاسية مطلقة، وقد أدى هذا إلى "Shism" (انفصال)، ثم إلى التفرق، وبذلك انحدر القانون الواحد العالمي، إلى ديكتاتورية



من ناحية، وإلى انتشار الفرق والمذاهب على أوسع نطاق من ناحية أخرى. وفي هذه اللحظة، بدأت الأوطان والقوميات الحديثة تتبلور، كما بدأ الشعور الوطني يسود العالم الغربي، ويتفوق على الشعور المسيحي، فانقسمت الكنائس المسيحية فيما بينها إلى عدد جديد من الفرق المذهبية، وجعل كل فريق منها يؤيد المثل الأعلى الجديد الناشئ، أعني المثل الأعلى الوطني.

وما لبثت المسيحية أن تشابهت بالوطنية، وفي كل وطن اعتبرت السياسة الوطنية، كأنها سياسة مسيحية، لمناقشة الاتجاهات الاشتراكية والنزعات الحرة» اهـ.

هذا نموذج للمطاعن، التي وجهت للمسيحية، وهو غني عن كل تعليق. فهل الإسلام كان كذلك؟ وهل يمكن أن يؤخذ بمثل ذلك؟ إن وقائع التاريخ وحقائق الإسلام تجيب بالنفي، ولكن الإسلام مع ذلك تأثر من هذه الحملة، كما تأثر من طغيان الأفكار الوطنية والقومية عليه، ليس فقط لأن الغربيين أصبحوا ينظرون إليه ويكتبون عنه، باعتبار أنه نسخة من المسيحية كما يتهمونها؛ بل لأن المسلمين الذين تعلموا في مدارسهم «اللائكية» أصبحوا يعتقدون ذلك بدورهم، وينظرون إليه بنفس المنظار^(١).



(١) المغرب المسلم ضد اللادينية ص ٧١ - ٧٣.

فشل العلمانية في ديار الإسلام

من أجل هذا، لا يتصور للعلمانية أن تنجح في بلد إسلامي؛ لأنها مناقضة لطبيعة الإسلام، الذي تدين به الشعوب المسلمة، ومناقضة لمفاهيمه وسلوكه وتاريخه... ولا يوجد أي مبرر لقيامها، كما وجد ذلك في الغرب النصراني.

كل ما تفعله العلمانية أنها تحاول تغيير طبيعة الأمة واتجاهها، والأمة لا تستجيب لها، حيث ترفض أجهزة المناعة في كيانها زرع هذا الجسم الغريب في داخلها، وتقاومه بكل قوة، فينشأ بين الحكم العلماني وبين الأمة المسلمة صراع، يظهر حيناً ويختفي أحياناً، ويمتد يوماً، وينكمش يوماً آخر، ولكنه صراع باق مستمر؛ لأنه صراع بين الذات وبين العدوان على الذات، وقد يكمن كمون النار في البركان، ولكنه لا بد يوماً أن ينفجر.

والاتجاه العلماني - على كل حال - يعوق انطلاق الأمة بكل طاقاتها؛ لأنه غريب عنها، دخیل عليها، لا يحركها من داخلها، ولا يخاطبها باللسان، الذي يهز كينونتها.

وأبرز بلد إسلامي حكّمته العلمانية، ونفذت فيه خططها، وضربت بيد من حديد كل من يقاومها، وخاضت في ذلك بحرّاً من الدم، هو:



تركيا، بلد الخلافة الإسلامية الأخيرة، الذي قهره «أتاتورك» على تطبيق الأنموذج الغربي في الحياة كلها؛ في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والتعليم، والثقافة، وسلخه من تراثه، وقيمه، وتقاليده، كما تسلخ الشاة من جلدها، وأقام دستورًا لا دينيًا، يعزل الدين عن الحياة عزلاً كاملاً، قامت - على أساسه - قوانين مجافية للإسلام كل المجافاة، حتى في شؤون الأسرة والأحوال الشخصية.

فهل استطاع أتاتورك وخلفاؤه من بعده، ومعهم الدستور والقوانين، والتعليم، والإعلام، والجيش والشرطة، ومن ورائهم الغرب بكل جبروته وقوته، أن يجتثوا جذور الأفكار الإسلامية، والمشاعر الإسلامية، والتطلعات الإسلامية، والقيم الإسلامية، من حياة الشعب التركي المسلم؟ الواقع الذي يشهده كل من زار تركيا في السنين الأخيرة، تشهد به المساجد المزدحمة بالمصلين من كل الأجيال، وتشهد به المدارس القرآنية، التي تعدّ بالآلاف، وتشهد به معاهد الأئمة والخطباء، ويشهد به انتشار الكتب الإسلامية، ويشهد به حال الأتراك الذين يعيشون في ألمانيا، وغيرها من بلاد أوروبا - هذا الواقع يقول: لا، وألف «لا».

ولا بأس أن أنقل هنا ما كتبه جريدة «لوموند دبلوماسيك» الفرنسية، في (١٨/١/١٩٨٣م)، عن تركيا بين مدينة الغرب وأصالة الإسلام، ونقلته مجلة «الرائد»، التي تصدر في آخن بألمانيا، تقول الصحيفة: بعد قرنين من الإصلاحات، الرامية إلى طبع المجتمع التركي بالطابع الغربي، وبعد نصف قرن من الحكم العلماني، هنالك حديث الآن عن انبعاث الإسلام مجددًا في تركيا، التي كانت من أوائل الدول الإسلامية التي فصلت بين السياسة والدين.



فالثورة الكمالية (كمال أتاتورك)، كانت قد جعلت من العلمانية أساس الدولة وأساس التحديث فيها، ممّا كان يعني أن الإسلام يجب أن يخرج من الحياة العامة، ليحتفظ فقط بحق التأثير في ضمائر المتدينين. وهكذا تحوّل الإسلام، الذي هو دين وسياسة قبل كل شيء، إلى مسألة خاصة، بجرة قلم من جانب الدولة، التي راحت تشرف عليه.

والواقع أنّ فصل الإسلام عن السياسة في بلد مسلم بصورة تامة تقريباً، كانت تجربة فريدة، تقوم بها دولة علمانية قائمة على النمط الغربي. وأدّى هذا الوضع إلى انتقال الإسلام من موقع السيادة والسلطة إلى موقع الظل في الأوساط الشعبية، وخاصة الفلاحين في الأناضول، وأصبح عرضة للقمع غالباً؛ فالمدارس القرآنية والزوايا اعتبرت غير شرعية، ابتداءً من عام (١٩٢٥م)، على اعتبار أنّها مراكز للتخلف والتأمر الرجعي.

ولكن هل انطفأ الإسلام - مع ذلك - في ضمائر الأتراك، واختفى من الحياة السياسية التركية؟ يبدو أن العكس هو الصحيح. ومع اختفاء الإسلام من عالم الطبقة الحاكمة، تحول إلى مركز الخيارات السياسية في البلاد؛ فالجمعيات الإسلامية والتعاليم الدينية، استمرت تمارس نفوذها وسط الجماهير في الأناضول، بل اكتسبت أنصاراً جددًا.

إنّ حماس الجماهير التركية للرموز الإسلامية، لا يرجع - فقط - إلى نشاط جمعيتي «النقشبندي» و«القادري» وغيرهما، أو لكون الحكم معاديًا للدين؛ بل يرجع - كذلك - إلى رفض المجتمع التركي لأي نموذج اجتماعي، يخرج عن الإطار الثقافي الإسلامي، وخشية هذا المجتمع من رؤية الهوية الثقافية التركية، تذوب شيئاً فشيئاً وسط تنامي



نفوذ نمط الحياة الغربية داخل تركيا. إنّ من الصعب - الآن - تحديد عدد أتباع الجمعيات الدينية في تركيا، وعدد الذين يذهبون للمدارس الإسلامية السرية؛ لأن هذه الجمعيات والمدارس، لا تعمل كما تعمل الأحزاب، ولكن يمكن أخذ فكرة عن طريق نسبة الأصوات، التي حصل عليها «حزب الخلاص الوطني»، الذي يتزعمه السيد «أربكان»، الذي يقبع - الآن - في السجن بتهمة معارضة مبادئ «العلمانية»، ومخالفة المادة (١٦٣) من القانون، التي تحرّم الدعوة لأي ربط بين الدين والحياة الاقتصادية أو السياسية. والواقع أنّ حزب الخلاص بدأ مع دخول النمط البرلماني إلى تركيا، وقد حصل في انتخابات (١٩٧٣م) على (٨، ١١) بالمائة من مجموع الأصوات، واحتفظ بهذه النسبة - عمومًا - مع ميل للانخفاض، حتى قيام الانقلاب العسكري في أيلول (١٩٨٠م) اهـ.

* * *



العلمانية والعلمية

انتهز بعض العلمانيين فرصة الترجمة الخاطئة لكلمة «العلمانية»، محاولين أن يجعلوها مرادفة لـ «العلمية»، وقالوا: إن العلمانية تعني: استخدام العلم والعقل، موهمين بذلك - أو مصرحين - بأن الإسلام ضد العقل والعلم!

وهذه مغالطة مكشوفة، فإنّ البون شاسع بين العلمية والعلمانية، ونحن نقول: «نعم» للأولى، و«لا» للثانية.

«العلمية»: وجهة تنتسب إلى العلم، وتحتكم إليه، في كل مجالات الحياة وشؤونها، مادية وأدبية، مدنية وعسكرية، سياسية واقتصادية، فردية واجتماعية.

و«العلميون» من الناس: هم الذين يتبنون هذه الواجهة، فيحترمون ما يقرره العلم، وينزلون على حكمه، ويكيفون حياتهم وفقاً لمقتضاه. أما غيرهم، فيمضون في طريقهم، تبعاً للأهواء والعواطف «الشخصية» أو «الحزبية» أو للافتراضات والأوهام، أو تقليداً لغيرهم، دون فحص ولا اختبار.

ونريد بـ «العلم» هنا: ما قامت عليه الأدلة القاطعة؛ فكم من قضايا أُدخلت تحت عنوان «العلم»، وهي ليست من العلم في شيء.

ومن ذلك كثير من نتائج العلوم الإنسانية والاجتماعية، التي يريد بعض دارسيها أن يلبسوها ثوب العلم اليقيني، وهي ليست أكثر من استنتاجات مبنية على مقدمات غير يقينية، قد يُقبل بعضها، ويُرفض بعضها، وقد تُرفض كلها. ولا أدلّ على ذلك من اختلاف النتائج باختلاف المدارس الفكرية، التي ينتمي إليها الباحثون، ما بين شرق وغرب، وما بين يمين ويسار، يختلف كل منهما في درجاته من يمين اليمين إلى يسار اليسار!

وما أجدر أن يطبق على هؤلاء الذين يدعون العلمية، فيما ليس بعلمي، ما قاله الله في قوم قبلهم: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨].

ونحن المسلمين أولى الناس باحترام «العلم»، وتبني «العلمية» في كل أمورنا، فالدين عندنا علم، والعلم عندنا دين. ولم يعرف تراثنا صراعًا بين الدين والعلم، كما عرفه الغرب، الذي أدار رحى الحرب بينهما قرونًا، كان من آثارها محاكم التفتيش وأهوالها، التي يندى لها جبين التاريخ.

ومعجزة نبي الإسلام لم تكن «آية كونية»، تخضع لها الأعناق مقهورة، بل «آية علمية»، تدعن لها العقول مقتنعة، وهي القرآن الكريم. ولما طلب مشركو العرب من النبي ﷺ أن تكون له آية حسية، كما كان للأنبياء من قبله، كان الرد الإلهي عليهم: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

وحسبنا أن أول سورة نزلت في القرآن، بدأت بقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١].

وثاني سورة نزلت بدأت بقوله: ﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١].

والقرآن ينشئ «العقلية العلمية»، التي تعتبر التفكير عبادة، والعلم فريضة، وترى الإنسان والتاريخ والكون كله، مسرحًا للنظر والتأمل: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ * وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٠، ٢١].

﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الروم: ٩].

﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

العقلية التي لا تقبل دعوى بغير برهان يثبت صحتها، وإلا فدعواه مردودة عليه، كائنًا ما كان ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَنَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

فمن ادعى النبوة، طُوب بالبينة، ﴿فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٦].

ومن دعا الناس إلى عقيدة، قيل له: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨].

ومن ادعى في الدين شيئًا ينسبه إلى الله تعالى، قيل له ولمن وافقه: ﴿هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣].



إنَّها «العقلية العلمية» التي تطلب البرهان اليقيني في العقلیات، وصدق التجربة في الحسیات، وصحة النقل في المرویات: ﴿أَتُنُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرِقَ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤].

العقلية التي ترفض الظن في مقام اليقين: ﴿وَمَا يَنبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦].

وترفض أن تتبع الهوى بدل اتباع الحق، هوى النفس، أو أهواء الغير، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨].

وترفض مبدأ تقليد الآباء، ولو كانوا في ضلال مبين: ﴿أُولَٰئِكَ كَانَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤].

وترفض اتباع الآخرين بغير حجة، ولو كانوا سادة القوم وكبراءهم: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

وحسبنا أن القرآن نوّه بالعلم، وأشاد بآثاره في عدد من قصص الأنبياء الكرام. فهو في قصة آدم، المرشّح الأول لخلافة الإنسان في الأرض، وبه أثبت آدم تفوّقه على الملائكة المقربين.

وهو في قصة يوسف، الذي أنقذ الله به مصر وما حولها من المجاعة الماحقة، نتيجة التخطيط الاقتصادي الزراعي المحكم - إنتاجًا وادخارًا واستهلاكًا - لمدة خمسة عشر عامًا. وهو في قصة سليمان، الذي استطاع به صاحبه ﴿الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [النمل: ٤٠]، أن يحضر به عرش ملكة سبأ من اليمن إلى الشام، قبل أن يترد إليه طرفه، وهو ما لم

يستطعه ﴿عَفَرْتُ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [النمل: ٣٩]، فدلَّ على أن قوة الإنسان بالعلم تفوق قوة الجن، على ما لهم من قدرات وإمكانات.

وفي السُّنَّة نرى النبي ﷺ، يحمل على الأوهام والخرافات، التي يعتمد عليها الكهنة والعرافون في الجو الوثني.

كما أنكر - بشدة - الاعتماد على التمايم والأحجبة ونحوها، دون أن يبحث عن الدواء المناسب له، معلناً: «أن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه، وجهله من جهله»^(١).

ونرى الرسول الكريم ينزل عن رأيه الخاص، إلى رأي الخبراء، كما في موقعة بدر، ونزوله على رأي الحباب بن المنذر^(٢).

ونراه ﷺ، بعد الهجرة إلى المدينة يبادر بعمل «إحصاء» للمؤمنين به، ليعرف منه مدى «القوة الضاربة» لديه، فقال: «أحصوا لي عدد من يلفظ بالإسلام». فأحصوا له، فكانوا ألفاً وخمسمائة رجل، كما رواه البخاري^(٣).

ونراه ﷺ، يعتمد نتائج التجربة في الشؤون الفنية المتعلقة بشؤون الدنيا؛ من كفيات الزراعة والصناعة والتسليح والطب ونحوها. وفي هذا جاء الحديث الصحيح: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»^(٤).

(١) رواه أحمد (٣٥٧٨)، وقال مخرّجوه: صحيح لغيره. والحاكم في الطب (٣٩٩/٤)، وصحّحه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في الضحيا (٣٤٣/٩)، عن ابن مسعود.

(٢) انظر: سيرة ابن هشام (٦٢٠/١)، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م، والطبقات الكبرى (١٥/٢)، نشر دار صادر، بيروت، وتاريخ الطبري (٤٤٠/٢)، نشر دار التراث، بيروت، ط ٢، ١٣٨٧هـ.

(٣) متفق عليه: رواه البخاري في الجهاد والسير (٣٠٦٠)، ومسلم في الإيمان (١٤٩)، عن حذيفة.

(٤) رواه مسلم في الفضائل (٢٣٦٣)، عن عائشة، وأنس.



لم تكن هذه التعاليم القرآنية والنبوية حبرًا على ورق، فقد آتت أكلها، وقامت في ظلها حضارة شامخة البنيان، وطيدة الأركان، آخت بين الإيمان والعلم، بين العقيدة والفكر، بين الشريعة والحكمة، ولم يصطدم فيها معقول صريح، بمنقول صحيح، بل قرر علماؤها أن العقل أساس النقل، فلو ألغينا العقل ما ثبت لنا نقل ولا وحي، فإن الحقائق الكبرى في الدين، إنما ثبتت بالعقل أولاً، قبل أن يثبت الوحي.

فبالعقل استدللنا على وجود الله تعالى، وبالعقل استدللنا على صحة النبوة بعامة، وبالعقل استدللنا على صدق نبوة محمد بخاصة، وعلى أن القرآن، الذي جاء به، من عند الله.

والعقيدة عندنا - نحن المسلمين - تقوم على أساس البينة والبرهان، لا على أساس التقليد للآباء، أو الطاعة للكبراء. والدعوة في الإسلام يجب أن تكون على بصيرة، وليس في الإسلام ما عرف في أديان آخر من مثل قولهم: اعتقد، وأنت أعمى! أو أغمض عينيك، ثم اتبعني!

ولهذا شُحن القرآن بالأدلة على توحيد الله تعالى، وعلى صدق رسوله، وعلى إمكان البعث، وحكمة الجزاء في الآخرة، وغيرها.

والشريعة في الإسلام قائمة على رعاية مصالح العباد، في المعاش والمعاد، كما يعبر فقهاؤها، وكما يدل على ذلك استقراء أحكامها في العبادات والمعاملات، وكما يؤكد ذلك تعليقات الأحكام في القرآن والحديث.

فهي شريعة «منطقية»، لا تفرق بين متماثلين، ولا تسوي بين مختلفين؛ ولهذا كان «القياس» أصلاً من أصولها المعتمدة لدى

جمهرة الفقهاء المسلمين، ولهذا قال أحد من آمن بالنبي ﷺ: ما أمر بشيء، فقال العقل: ليته نهى عنه. ولا نهى عن شيء، فقال العقل: ليته أمر به^(١).

و«الاتجاه العلمي» أو «العقلانية» في الإسلام أمر واضح ثابت، اعترف به كل منصف، ممن اطلع على شيء من تعاليم الإسلام الأصيلة، في مصادرها النقية، ولو من غير المسلمين، بل من بعض من اتخذوا موقفاً ضد الإسلام.

فهذا الكاتب الماركسي «مكسيم رودنسون» يقول في حديثه عن «العقيدة القرآنية»^(٢): «القرآن كتاب مقدس، تحتل فيه العقلانية مكاناً، جد كبير؛ فالله لا ينفك فيه يناقش ويقيم البراهين، بل إن أكثر ما يلفت النظر هو أنّ الوحي نفسه - هذه الظاهرة الأقل اتساقاً بالعقلانية في أي دين، الوحي الذي أنزله الله على مختلف الرسل عبر العصور، وعلى خاتمهم محمد - يعتبره القرآن هو نفسه أداة للبرهان؛ فهو في مناسبات عديدة، يكرر لنا أن الرسل قد جاؤوا «بالبينات» وهو لا يألو يتحدى معارضيه، أن يأتوا بمثله.

والقرآن ما ينفك يقدم البراهين العقلانية على القدرة الإلهية؛ ففي خلق السماوات والأرض، واختلاف الليل والنهار، وتوالد الحيوان، ودوران الكواكب والأفلاك، وتنوع خيرات الحياة الحيوانية والنباتية،

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (١١٥٣/٢)، تحقيق عبد الرحمن بن حسن بن قائد، نشر دار عالم الفوائد، المكرمة، ط ١، ١٤٣٢هـ.

(٢) الإسلام والرأسمالية لمكسيم رودنسون ص ١٣٤ وما بعدها، ترجمة نزيه الحكيم، نشر دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.

تنوعًا رائع التطابق مع حاجات البشر، ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] ^(١).

وفعل «عقل» - بمعنى: ربط الأفكار بعضها ببعض، حاكم، فهم البرهان
العقلي - يتكرر في القرآن حوالي خمسين مرة، ويتكرر ثلاث عشرة مرة
هذا السؤال الاستنكاري، وكأنه لازمة: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

«والكفار أولئك الذين يرفضون الاستماع إلى دعوة محمد، يوصفون
بأنهم «قوم لا يعقلون»؛ لأنهم قاصرون عن أي جهد عقلي، يهز تقاليدهم
الموروثة، وهم بهذا كالجمادات والأنعام، بل أكثر عجمة... ولذلك يكره
الله هؤلاء الناس، الذين لا يريدون أن يعيدوا النظر في أسس تفكيرهم.

ولئن كان - يعني: الله سبحانه - يرسل الآيات «الدالة» على وجوده
وإرادته، وأهمها الآيات المنزلة على نبيه محمد، فلكي يفهمها الناس،
ويجعلوا منها أساسًا لتفكيرهم. ونرى الله يقيم البيئة الفاصلة، ثم يختتم
البرهان بقوله: ﴿كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: ٢٨].

ويستمر الكاتب في بيان عقلانية الإسلام، مقارنة هذه بما جاء في
العهدين القديم والجديد، لليهود والمسيحيين، إلى أن يقول: «في مقابلة
هذا، تبدو العقلانية القرآنية صلبة، كأنها الصخر» ^(٢).

(١) كان الأولى الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
وَأَفْلَاكِ الَّتِي بَاحَرِهَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا
وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَنَضْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ
يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، فهي المطابقة لكلام المؤلف هنا. ويبدو من كلام المؤلف أنه تتبع
مادة «عقل» فقط في القرآن، ولو تتبع كلمات أخرى في الموضوع، مثل: نظر، وتفكر، وفقه،
وعلم، وبرهان، ولُب، ونحوها، لخرج بشيء كثير، وكثير جدًا.

(٢) انظر: الإسلام والرأسمالية ص ١٣٤، ١٣٥، فصل: العقيدة القرآنية.

ومثل هذا المناخ العقلي، الذي صنعه آيات القرآن - كما اعترف به المفكر الماركسي وغيره - يشكل أخصب بيئة لإنتاج علمي مثمر، قائم على استخدام أقصى الطاقات والمواهب البشرية.

وهذا كله يبين لنا طبيعة «المناخ»، الذي هيأه الإسلام لظهور «المنهج العلمي» السليم، الذي لا يملك باحثو الغرب أن ينكروه.

يقول العلامة «رينيه ميليه»: «لقد جاء المسلمون جميعاً في البحث بجديد: مبدأ يتفرع من الدين نفسه، هو مبدأ التأمل والبحث، وقد مالوا إلى العلوم، وبرعوا فيها، وهم الذين وضعوا أساس علم الكيمياء. وقد وجد منهم كبار الأطباء»^(١).

يقول الدكتور «فرننتو رونثال»: «إن أعظم نشاط فكري قام به العرب، يبدو لنا جلياً في حقل المعرفة التجريبية، ضمن دائرة ملاحظاتهم واختباراتهم، فإنهم كانوا يبدون نشاطاً واجتهاداً عجيبين، حين يلاحظون ويمحصون، وحين يجمعون، ويرتبون ما تعلموه من التجربة».

ويقول المؤرخ الفيلسوف الاجتماعي الشهير «جوستاف لوبون»: «إنّ العرب هم الذين علّموا العالم، كيف تتفق حرية الفكر مع استقامة الدين»^(٢).

(١) من خطبة لمسيو رينيه ميليه ألقاها في مؤتمر إفريقيا الشمالية بباريس، نقلاً عن مجلة المنار، لصاحبها العلامة محمد رشيد رضا (١١/١٨١).

(٢) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية للأستاذ الإمام محمد عبده، ص ٨٦، نشر دار المنار، ط ٨، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.



و«العلمية» التي ننوّه بها، لا تعني مجرد السعي للحصول على التفوق العلمي، وتأكيد الاهتمام بمقررات «العلوم» وتطويرها، تأليفًا وتعليمًا وبحثًا، في المدارس والجامعات، ومراكز البحث العلمي، وتوجيه العناية إلى التطور «التكنولوجي»، الذي ينمو ويتصاعد يوميًا بعد يوم.

«العلمية» لا تقف عند هذا وحده، وإن كان الاهتمام بكل هذا فريضة وضرورة، والتقصير فيه منكرًا وإثمًا مبينًا في نظر الإسلام.

إنّما نعني بـ «العلمية» - إلى جوار هذا - أن يسود «التفكير العلمي»، وتسود «الروح العلمية» كل علاقاتنا ومواقفنا وشؤون حياتنا، بحيث ننظر إلى الأشياء والأشخاص والأعمال، والقضايا والمواقف «نظرة علمية»، ونصدر قراراتنا الاستراتيجية والتكتيكية، في الاقتصاد والسياسة والتعليم، وغيرها بعقلية علمية، وبروح علمية بعيدًا عن الارتجالية، والذاتية، والانفعالية، والعاطفية، والغوغائية، والتحكمية، والتبريرية، التي تسود مناخنا اليوم، وتصبغ تصرفاتنا إلى حد بعيد، فمن سلم من أصحاب القرار من اتباع هواه الشخصي، أو هوى فئته وحزبه، كان أكبر همه اتباع ما يرضى أهواء الجماهير، لا ما يحقق مصالحها، ويؤمن مستقبلها، في وطنها الصغير، ووطنها الكبير، والأكبر.

و«للروح العلمية» دلائل ومظاهر أو سمات، كنت أشرت إليها أو إلى أهمها في كتابي: «الحل الإسلامي» في مجال «النقد الذاتي» للحركة الإسلامية، يحسن بي أن أذكر بها هنا، وأؤكد لها، في مجال تأكيد حاجة الأمة إليها لا إلى «العلمانية» المستوردة. وفي بعض الإعادة إفادة.

وللروح العلمية سمات أبرزها:

١ - النظرة الموضوعية إلى المواقف والأشياء والأقوال، بغض النظر عن الأشخاص، كما قال علي بن أبي طالب: لا تعرف الحق بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله^(١).

٢ - احترام الاختصاصات، كما قال القرآن: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣]، ﴿فَسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]. فللدين أهله، وللإقتصاد أهله، وللعسكرية أهلها، ولكل فن رجاله، وخاصة في عصرنا، عصر التخصص الدقيق. أما الذي يعرف في الدين والسياسة، والعلوم والفنون، والشؤون الاقتصادية والعسكرية، ويفتي في كل شيء، فهو في الحقيقة لا يعرف شيئاً.

٣ - القدرة على نقد الذات، والاعتراف بالخطأ، والاستفادة منه، وتقويم تجارب الماضي تقويمًا عادلاً، بعيداً عن النظرة «المنقبية»، التي تنظر إلى الماضي على أنه كله مناقب وأمجاد!

٤ - استخدام أحدث الأساليب، وأقدرها على تحقيق الغاية، والاستفادة من تجارب الغير، حتى من الخصوم؛ فالحكمة ضالة المؤمن، أُنِّي وجدها، فهو أحق الناس بها.

٥ - إخضاع كل شيء - فيما عدا المسلمات الدينية والعقلية - للفحص والاختبار، والرضا بالنتائج، كانت للإنسان أو عليه.

٦ - عدم التعجل في إصدار الأحكام والقرارات، وتبني المواقف، إلا بعد دراسة متأنية، مبنية على الاستقراء والإحصاء، وبعد حوار بناء، تظهر معه المزايا، وتنكشف المآخذ والعيوب.

(١) تلبس إبليس لابن الجوزي ص ٧٤ نشر دار الفكر، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.



٧ - تقدير وجهات النظر الأخرى، واحترام آراء المخالفين في القضايا ذات الوجوه المتعددة، في الفقه وغيره، ما دام لكل دليله ووجهته، وما دامت المسألة لم يثبت فيها نص حاسم يقطع النزاع. ومن المقرر عند علمائنا: أن لا إنكار في المسائل الاجتهادية؛ إذ لا فضل لمجتهد على آخر، ولا يمنع هذا من الحوار البناء، والتحقيق العلمي النزيه في ظل التسامح والحب.



العلمانية والإلحاد

إذا كان مفهوم «الإلحاد» هو: إنكار وجود الله سبحانه، كما هو مذهب الماديين قديمًا وحديثًا، ومنهم: الشيوعيون دعاة المادية التاريخية، فإنَّ العلمانية - حسب مفهومها - لا تعني بالضرورة الإلحاد.

قد يوجد من «العلمانيين» من يجحد وجود الله تعالى، أو يجحد رسالاته ووحيه، أو يجحد لقاءه وحسابه في الآخرة، ولكن هذا ليس من اللوازم الذاتية لفكرة العلمانية، كما نشأت في الغرب، فإن الذين نادوا بها، لم يكونوا ملاحدة ينكرون وجود الله، بل هم ينكرون تسلط الكنيسة على شؤون العلم والحياة فحسب، فكل ما يعينهم هو عزل الدين - ممثلًا في رجاله وكنيسته - عن سياسة الدولة، وتوجيه أمورها؛ سياسية كانت، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو تربوية.

ولكن يجب أن نعرف بأن ثمة فرقًا واضحًا بين الإسلام، والمسيحية، في هذا الموضوع.

فالمسيحي يمكن أن يقبل العلمانية، حاكمًا، أو محكومًا، ويبقى مع هذا مسيحيًا، غير مخدوش ولا مقهور في عقيدته ولا شريعته.

فالعلمانية لا تمنعه أن يذهب إلى الكنيسة يوم الأحد من كل أسبوع، وأن يحتفل بأعياد ميلاد المسيح من كل عام، وأن يمارس شعائره الدينية الشخصية متى شاء.

والمسيحية نفسها لا تطالبه بشيء أكثر من ذلك، فليس فيها شريعة تلزمه الحكم بها أو الاحتكام إليها، وتصف بالكفر والظلم والفسق من أعرض عنها.

ولم تجئ المسيحية نظامًا كاملاً للحياة، يصبغها بصبغته، ويقودها بتشريعاته ووصاياه، وأوامره ونواهيه؛ في مختلف شؤون الفرد، والأسرة، والمجتمع، والدولة، والعلاقات الدولية.

بل إنَّ المسيحية في إنجيلها نفسه، كما أشرنا من قبل، تقبل ترك شؤون السياسة للحاكمين الدنيويين، بعيدًا عن توجيه الدين وهداية الله، كما هو ظاهر المقولة التي ذكرها الإنجيل عن المسيح ﷺ: «دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله!»^(١).

فإذا نظرنا إلى العلمانية مع الإسلام وجدنا الأمر يختلف تمام الاختلاف؛ ذلك لأن الإسلام جاء نظامًا كاملاً للحياة، لا يقبل أن تشاركه أية «أيديولوجية» أخرى، في توجيهها، فهو الذي يحدد أهدافها، ويضع أصول مناهجها، ويعد بالثواب أو العقاب، لمن عمل بها، أو انحرف عنها.

جاء الإسلام عقيدة وشريعة، فالعقيدة هي الأساس، والشريعة هي المنهاج. فهو عقيدة تنبثق منها شريعة يقوم عليها مجتمع.

(١) إنجيل لوقا (٢٥/٢٠)، وإنجيل متى (٢٢/٢١).

وهي شريعة ربّانية المصدر، منزّلة في أصولها من عند الله، والحكم بها والاحتكام إليها من لوازم الإيمان، ودلائل الالتزام بالإسلام.

ولهذا يكون المسلم، الذي يقبل العلمانية - مهما تكن علمانية معتدلة متساهلة - في جبهة المعارضة للإسلام، وخصوصًا فيما يتعلق بتحكيم الشريعة، التي جاء بها كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ.

إنّ هذا المسلم، الذي يقبل العلمانية، أو يدعو إليها - وإن لم يكن ملحدًا، يجحد وجود الله، وينكر الوحي، والدار الآخرة - قد تنتهي به علمانيته إلى الكفر البواح والعياذ بالله، إذا أنكر ما هو معلوم من الدين الضرورة؛ مثل: تحريم الربا، أو الزنى، أو شرب الخمر، أو فرضية الزكاة، أو إقامة الحدود، أو غير ذلك من القطعيات، التي أجمعت عليها الأمة، وثبتت بالتواتر اليقيني، الذي لا ريب فيه.

بل إنّ العلماني الذي يرفض «مبدأ» تحكيم الشريعة من الأساس، ليس له من الإسلام إلا اسمه، وهو مرتد عن الإسلام بيقين، يجب أن يستتاب، وتُزاح عنه الشبهة، وتُقام عليه الحجة، وإلا حكم القضاء عليه بالردة، وجُرد من انتمائه إلى الإسلام، أو سحبت منه «الجنسية الإسلامية»، وفُرق بينه وبين زوجه وولده، وجرت عليه أحكام المرتدين المارقين، في الحياة، وبعد الوفاة.

تحديد المعايير

إنَّ تحديد الهوية أو الموقع ثم تحديد المفاهيم بالصورة التي ذكرناها، يسهل علينا «تحديد المعايير».

وأريد بتحديد المعايير: الموازين التي يحتكم إليها الفريقان، عند الخلاف، فإذا لم يكن هناك معيار يرضاه الطرفان، ظل الخلاف قائماً، ولم يحسم، بل لم يقبل الحسم؛ لأن كل طرف يدعي أن معه الحق، الذي لا يشوبه الباطل، والصواب، الذي لا يتطرق إليه الخطأ.

وقد اتفق الناس في الماديات، على معايير يقيسون بها، ويرجعون إليها؛ مثل: الدرهم، أو الرطل، أو الكيلو جرام، في الموزونات. ومثل: القدم، أو الذراع، أو المتر، في الأطوال والمساحات.

وكذلك لا بد من معيار يرجع إليه في المعنويات، يحسم الخلاف، ويرفع النزاع.

وقد زعم الناس، في وقت من الأوقات، أنَّ المنطق القياسي الصوري الأرسطي، يمكن أن يكون معياراً صادقاً، وعرفوه بأنه آلة قانونية، تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

ولكن المنطق يعتمد على القضايا المسلّمة عند الخصم، وإن لم تكن حقًا في ذاتها؛ ولهذا ظلّ الناس مختلفين أشد الاختلاف في عصر سيادة المنطق، ولم يغنِ عنهم منطقهم شيئًا.

قد يقال: إن هناك معايير إنسانية عامة، يرجع إليها الناس في كل زمان ومكان؛ مثل: العقل، والعلم، والمصلحة.

ولكن مشكلة هذه المعايير، أنّ كل الناس يدعونها، وبينهم من التباين والتناقض ما بين الشرق والغرب، أو ما بين السماء والأرض.

فالليبرالي يزعم أن مذهبه يمثل قمة العقل والعلم، ويرعى مصالح الناس. والاشتراكي ينقض عليه دعواه، ويزعم أنّه - وحده - ممثل العقل والعلم والمصلحة الحقيقية. وثالث لا يقر لهذا ولا لذاك.

وإذا نظرنا إلى مذاهب المفكرين والفلاسفة قديمًا وحديثًا؛ نجد منهم من شرّق، ومنهم من غرّب. منهم المثبتون، ومنهم النافون، ومنهم الشاكّون الذين لا يثبتون ولا ينفون. منهم المؤلهون، ومنهم الملاحدة المنكرون. منهم المثاليون، ومنهم الماديون الواقعيون.

وكلهم يبني مذهبه وفلسفته على دعائم عقلية، لها وجاهتها عنده، وقد يجد من خصومه من يدحضها ويبطلها، كما يجد من أنصاره من يدافع عنها، ويرد على معارضيها.

ولهذا كانت هناك حاجة ماسة، إلى نور آخر، بجوار نور العقل، يسدده ويرشده، فيكون له نور على نور، وذلك النور هو الوحي الإلهي، كما بيّن ذلك الإمام محمد عبده في «رسالة التوحيد».

الوحي الذي لا يلغي دور العقل، ولكن يأخذ بيده، في المتاهات، ويهديه في مفارق الطرق، ومواضع الالتباس، التي يكثُر فيها الخلط، أو يحكم فيها الظن، أو يغلب فيها الهوى والتخبط، بحكم الضعف البشري. من هنا يجب أن يكون وحي الله - أي الإسلام - هو المرجع عند التنازع، كما بيّناه من قبل.

ولكننا - مع هذا - نرحّب بالاحتكام إلى العقل والعلم والمصلحة. حينما يكون العقل عقلاً صرفاً، لا يشوبه ظن ولا خرص، وينطلق من مقدمات يقينية، ليصل إلى نتائج يقينية.

وحينما يكون العلم علماً محققاً ثابتاً، لا مجرد افتراضات أو نظريات تخمينية، يناقض بعضها بعضاً، كما في كثير من حصاد «العلوم الإنسانية».

وحينما تكون المصلحة مصلحة حقيقية لا موهومة، مصلحة ترعى الجوانب الفردية والاجتماعية، المادية والمعنوية، الدنيوية والأخروية.

نحن المسلمين، لا نخشى من تحكيم العقل، ولا من تحكيم العلم، ولا من تحكيم المصلحة. فهي - دائماً - في جانبنا، ونحن أسعد الناس بها.

أما العلمانية في أوطاننا، فهي - بأي معيار - مرفوضة؛ معيار الدين، ومعيار العقل، ومعيار العلم، ومعيار المصلحة؛ إنّها ضد الدين، وضد الدستور، وضد حقوق الإنسان، وضد مصلحة الأمة وأصالتها.

ولهذا نقول: إننا - مهما نختلف في تحديد المعايير، التي يجب الاحتكام إليها - يمكننا أن نتفق على مجموعة منها.

فلدينا: المعيار الربّاني، وهو الوحي.

ولدينا: المعيار الإنساني، وهو العقل.

ولدينا: المعيار الاجتماعي، وهو المصلحة.

ولدينا: المعيار السياسي، وهو الدستور.

ولدينا: المعيار القومي، وهو الأصالة.

ولدينا: المعيار الدولي، وهو وثيقة حقوق الإنسان.

ولدينا: المعيار الديمقراطي، وهو احترام إرادة الأغلبية.

فماذا تقول هذه المعايير، إذا احتكنا إليها في الخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين؟

المعيار الربّاني: الوحي:

أول هذه المعايير، ولا شك، هو المعيار الربّاني، أعني الوحي الإلهي، الذي أمد الله به البشر، ليهديهم فيما تعجز العقول عن الوصول إليه، وليرجعوا إليه إذا حارت أفكارهم، وتناقضت آراؤهم، وتفرقت بهم السبل، وهو ما أشار إليه القرآن الكريم بقوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

والوحي الإلهي، يتمثل - الآن - في «الإسلام»، الذي ختم الله به رسالات السماء، وختم بكتابه «القرآن» كتب السماء.

وما دمنا مسلمين، رضينا بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولًا، وبالقرآن إمامًا، فمن البديهي أن نحتكم إلى الإسلام، فيما نختلف فيه، وهو خليق أن يهدينا سواء السبيل.

والاحتكام إلى الإسلام معناه الاحتكام إلى القرآن والسنة، كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقد أجمع المسلمون على أن الرد إلى الله تعالى معناه: الرد إلى كتابه الكريم. والرد إلى الرسول معناه: الرد إلى سنته ﷺ.

وإذا قيل: إن الناس يختلفون في فهم القرآن والسنة، على صور شتى، قلنا: إنّ «القطيعات» لا خلاف عليها، وهي التي أجمعت عليها الأمة، جيلًا بعد جيل، ودلّ عليها محكم القرآن، وصحيح السنة.

أما «الظنيات»، فيجب أن تُفهم في ضوء «القطيعات»؛ مهتدين بما وضعه علماء المسلمين من ضوابط للفهم، وتفسير للنصوص، واستنباط الأحكام، ممثلًا في علم «أصول الفقه»، وعلم «أصول الحديث»، وعلم «أصول التفسير».

وأحق ما يجب الرجوع فيه إلى الإسلام هو ما يتعلق بالإسلام ذاته، فإذا قال قائل: إنّ الإسلام مجرد دين، يعمل على تزكية الأنفس، وإقامة الشعائر، ولا علاقة له بالدولة وأصول الحكم، وشؤون السياسة، والاقتصاد. كان الواجب في ذلك هو الرجوع إلى الإسلام ذاته، لنعرف من مصادره الأصلية: أهو مجرد عقيدة وعبادة، أم هو عقيدة وشرعية، وعبادة وقيادة، ودين ودولة، ومصحف وسيف؟

إنَّها قضية شمول الإسلام، أو عدم شموله، ولا يفتي فيها إلا الإسلام نفسه، قرآنه وسنة نبيه، وهدى الراشدين من خلفائه، وإجماع المجتهدين من أمته.

فإذا قال بعض الناس: نعم للدين ولا للدولة. أو نعم للعقيدة ولا للشرعية، أو نعم للمصحف ولا للسيف. قلنا لهم: قولوا ما شئتم، وشاءت لكم أهواؤكم وثقافتكم، ولكن لا تقولوا ذلك باسم الإسلام، الذي يقول كتابه، في بيان لا لبس فيه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]. ويقرر فقهاؤه بالإجماع: أنَّ شريعته حاکمة على جميع أفعال المكلفين، وتصرفاتهم الخاصة والعامة، ولا يشذ منها فعل واحد، دون أن تعطيه حكمًا من أحكامها الخمسة المعروفة.

على أننا إذا احتكمنا إلى أي معيار من المعايير، التي أشرنا إليها لتقويم «العلمانية»، والحكم في شأنها، نجد أنها في أوطاننا كلها، مرفوضة شكلاً وموضوعاً، كما يقول رجال القانون. هي مرفوضة بمعيار الدين، ومرفوضة بكل المعايير الأخرى. ولا بأس أن نشير إلى ذلك في الصفائف التالية.



العلمانية ضد الدين

قلنا: إن «العلمانية» بالمعنى الذي بيّناه، مرفوضة في أوطاننا عامة، وفي مصر خاصة، بأي معيار احتكمنا إليه، وأول هذه المعايير هو الدين. فإذا احتكمنا إلى الدين، أعني الدين الذي تؤمن به الأغلبية، وتنزل على حكمه - وهو الإسلام - نجده يرفض العلمانية رفضًا حاسمًا؛ ذلك لأنّها هي لا تقبل التعايش معه، كما أنزله الله، كما بيّنا ذلك من قبل.

فهي قد تقبله عقيدة في ضمير الفرد، ولكنها لا تقبل هذه العقيدة أساسًا للولاء والانتماء، ولا ترى أن من موجبات العقيدة الالتزام بحكم الله ورسوله.

وهي قد تقبله عبادة ونسكًا، لكن على أن تكون شأنًا موكولًا إلى الأفراد لا على أن ترعاه الدولة، وتحاسب عليه، وتقدم الناس، أو تؤخرهم على أساس الالتزام بذلك أو عدمه.

وهي قد تقبله أخلاقًا وآدابًا، ولكن فيما لا يمس التيار العام، المقلد للغرب. فالأصل لدى العلمانيين أن يبقى الطابع الغربي سائدًا غالبًا على عاداتنا وتقاليدها، في المأكل، والملبس، والزينة، والمسكن، والعلاقة بين الرجال والنساء، ونحوها. ضاربين عرض الحائط بما قيد الله به الفرد المسلم والمجتمع المسلم، من أحكام الحلال والحرام.

أما الشيء الذي تقف العلمانية ضده بكل صراحة وقوة، فهو «الشريعة»، التي تنظم بأحكامها الحياة الإسلامية، وتضع لها الضوابط الهادية، والعاصمة من التخطئ والانحراف، سواء في ذلك ما يتعلق بشؤون الأسرة «الأحوال الشخصية»، أو المجتمع، أو الدولة، في علاقاتها الداخلية، أو الخارجية، السلمية، أو الحربية، وهو ما عني به الفقه الإسلامي بشتى مدارسه، ومختلف مذاهبه، وخلف لنا فيه ثروة تشريعية طائلة، تغنينا عن استيراد القوانين من غيرنا، وهي قوانين لم تنبت في أرضنا، ولم تنبع من عقائدنا وقيمنا وأعرافنا، وهي بالتالي تظل غريبة عنا، مرتبطة في أذهاننا وقلوبنا بالاستعمار الدخيل، الذي فرضها علينا دون إرادة ولا اختيار منا.

هذا هو حال القوانين الوضعية بالنسبة لنا، ولكن العلمانية تقبلها، وترفض شريعة الله، تتبنى الزنيم، وتنفي نسب الابن الأصيل.

فهي تأخذ من الإسلام ما يوافق هواها، وتعرض عما يخالف هواها، تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض، وهو ما صنعه بنو إسرائيل قديماً، فقرعهم الله أشد القرع حين قال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وبهذا تناصب العلمانية الدين العداء، أعني الإسلام، الذي أنزله الله نظاماً شاملاً للحياة، كما أن الإسلام يناصبها العداء أيضاً؛ لأنها تنازعه سلطانه الشرعي في قيادة سفينة المجتمع، وتوجيه دفتها وفقاً لأمر الله ونهيه، والحكم بما أنزله على رسوله ﷺ، وإذا لم يحكم المجتمع بما أنزل الله، سقط - لا محالة - في حكم الجاهلية، وهو ما حذر الله منه



رسوله والمؤمنين من بعده، حين قال: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ * أفحكم الجاهلية يبغون * وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿[المائدة: ٤٩، ٥٠].

إنَّ العلمانية بمعيار الدين دعوة مرفوضة؛ لأنَّها دعوة إلى حكم الجاهلية، أي إلى الحكم بما وضع الناس، لا بما أنزل الله.

إنَّها دعوة تتعامل على الله جَلَّالَهُ! وتستدرك على شرعه وحكمه! كأنها تقول لله رب العالمين: نحن أعلم بما يصلح لنا منك، والقوانين - التي أدخلها الغرب إلى ديارنا في عهود استعمارهم - أهدى سبيلاً من أحكام شريعتك!! فماذا عسى أن يوصف من يقف هذا الموقف من ربه وشرعه؟!!!



العلمانية ضد الدستور

وأما أنّ العلمانية ضد الدستور، فبيان ذلك من أوجه ثلاثة:

الأول: أنّ الدستور ينصّ في مادته الثانية بصريح العبارة: أنّ الإسلام دين الدولة الرسمي، كما أنّ اللغة العربية لغتها الرسمية.

وهذه مادة قديمة أصيلة في الدستور المصري، وقد كانت ثابتة في دستور (١٩٢٣م)، فهي من المواد الأساسية المميزة، والمبينة لشخصية مصر العربية المسلمة.

فالمناداة بالعلمانية - إذن - منافاة صريحة لهذه العبارة، التي لم يخالف فيها يمين ولا يسار.

الثاني: أنّ الدستور ينصّ في مادته تلك (الثانية) على أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

وهذه الفقرة تأكيد لتلك الفقرة وتفسير لها، وإعطاؤها مدلولاً عملياً يتمثل في التشريع، الذي تصوغ به المجتمعات حياتها الدنيوية في قوالب قانونية.

الثالث: أنّ الدستور في مواده يكفل الحرية الدينية لكل مواطن.

والمسلم إذا فرضت عليه العلمانية، فقد فرض عليه أن يتحلل من دينه، وما يوجبه عليه ربه، وما تلزمه به شريعته، فأنت بالعلمانية تلزم



المسلم - رغم أنفه - أن يعطل ما فرضه الله عليه، وأن يرتكب ما حرّم الله عليه، فلا يستطيع إذا كان حاكمًا (رئيسًا، أو وزيرًا، أو عضو مجلس تشريعي، أو قاضيًا)، أن يحكم بما أنزل الله، كما أمره الله. ومعنى هذا: أننا بالعلمانية نفرض عليه أن يسخط ربه ويتحداه جهرة، بتعطيل أحكامه؛ فيوصم بالكفر، أو الظلم، أو الفسوق، بنص القرآن.

وإذا كان محكومًا، لم تمكنه العلمانية أن يحتكم إلى ما أنزل الله، وهو فرض عليه، لا خيار له فيه شرعًا.

وكذلك لا يستطيع أن يمارس إسلامه بحرية كافية، فالمعاملات الربوية المحرمة تحيط به من كل جانب، وراتبه نفسه مشوب بالربا، ومواقيت الصلاة لا تُراعى في عمله، وهو إذا رأى منكرًا شائعًا، لا يستطيع أن يغيره أو ينهى عنه، إذا كانت القوانين الوضعية تحميه. وكذلك إذا رأى فرضًا مضيئًا من فروض العين، أو فروض الكفاية، لا يستطيع أن يأمر به.

وهو لا يستطيع أن يوالي أو يعادي على أساس العقيدة؛ لأن العلمانية ترفض العقيدة أساسًا للولاء والانتماء.

ومن هنا يحرم المسلم الذي يريد أن يرضي ربه، ويعمل بدينه، من التدين المفروض عليه، ولا يباح له إلا التدين الشعائري، التقليدي المعروف في النصرانية وما شابهها، بل إنّ هذا التدين - أحيانًا - تحوطه قيود وأغلال لا تمكن المسلم من أدائه على الوجه المطلوب.

وهذا ضد الدستور نصًا وروحًا، بيقين، فالدستور يكفل الحريات، وأولها الحرية الدينية، وأدنى دلائل الحرية الدينية أن تعمل بما يفرضه عليك دينك، بلا ضغط ولا تنازلات.

العلمانية ضد إرادة الشعب

وكما أنّ العلمانية ضد الدستور نصّاً وروحاً، فهي كذلك ضد إرادة الشعب، ضد الدعوة إلى الديمقراطية.

والعلمانيون يباهون بأنّهم ديمقراطيون، وأنّهم أنصار الديمقراطية ودعاتها. والديمقراطية: هي النزول على إرادة الشعب. وقد قال بعضهم: إنّ إرادة الشعب من إرادة الله! فما بالهم هنا - في قضية تحكيم الشريعة - يخونون مبادئهم، الذي اتخذوه شعاراً لهم؟! ويحاولون أن يثنوا عنان الشعب عما يؤمن به، ويعتقد أنّه وحده حبل النجاة، وسفينة الإنقاذ، وهو العودة إلى شرع الله.

والحق أنّ العلمانية معادية لإرادة جماهير شعبنا في مصر خاصة، وفي سائر البلاد العربية والإسلامية عامة، وأن تحكيم شرع الله في دنيا الناس مطلب شعبي، تنادي به الجماهير من شتى الطبقات.

وهذا ما تبين - بجلاء - في انتخابات «مجلس الشعب» الأخيرة في مصر (١٩٨٤م)^(١)، فقد تبنت الأحزاب كلها؛ حزب الحكومة، وأحزاب

(١) كتبت هذا منذ أشهر، قبل حل مجلس الشعب، وإجراء الانتخابات الأخيرة «إبريل ١٩٨٧م»، التي أثبتت بجلاء تجاوب الشارع المصري مع التيار الإسلامي، وشعار «الإسلام هو الحل»، والتي لم يحصل العلمانيون الصرحاء فيها على مقعد واحد، ورشح د. فرج فودة - المباهي =

المعارضة، الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. فالحزب الوطني الديمقراطي، حزب الدولة، أعلن ذلك في بياناته، وعلى لسان مرشحيه. وكذلك حزب الوفد أكبر أحزاب المعارضة، وكثيرًا ما أثير هذا الموضوع، وهو موقف حزب الوفد من تطبيق الشريعة، وها هي صحيفة الوفد الناطقة باسمه تعلن في عدد (١٩٨٦/٧/١٧م): أنّ موقف الحزب من تطبيق الشريعة الإسلامية هو التأييد المؤكد بصراحة، وبلا مواربة.

أما حزب العمل فإسلاميته أصرح وأوضح، وموقفه أوثق وأؤكد، وجذوره الإسلامية معلومة مشهورة، وغيره مؤسسه الأول على الإسلام، لا ريب فيها، أعني المرحوم الزعيم أحمد حسين، منذ أنشأ «مصر الفتاة» نواة حزب العمل القائم.

ولم يستطع د. فؤاد زكريا محامي العلمانية، أن ينكر القاعدة العريضة، التي تنادي بتحكيم الشريعة، بل اعترف بذلك على مضض، فقال في ختام كتابه: «الحقيقة والوهم»: إن كثيرًا من المعارضين على مقالاتي، قد تمسكوا بالحجة القائلة: إن تطبيق الشريعة هو - الآن - مطلب شعبي واسع النطاق، ولست أملك أن أخالف رأيهم في هذه المسألة، ولكن كل ما أستطيع أن أرد به عليهم، هو أننا نشأنا في بلد إسلامي، وظللنا عشرات السنين لا نعرف إلا مواطنين متدينين معتدلين، يمارسون العبادة من خلال العمل، والكفاح في سبيل النهوض بأنفسهم ومجتمعهم، ولم تكن صحيحة المطالبة بتطبيق الشريعة، إلا صحيحة خافتة، لا تأثير لها على المجرى العام لحياة الناس. هذه هي صورة الدين، كما عرفه شعبنا طوال أجيال عديدة.

= بعلمانيته - نفسه، فحصل على (٣٩٦) صوتًا! وقد توهم أنه يستطيع أن يكسب أصوات إخواننا الأقباط بالهجوم على الشريعة الإسلامية، فخاب ظنه، ولم يعيروه التفاتًا!

أما الموجة الحالية، فإنها - برغم انتشارها الواسع - ظاهرة جديدة ودخيلة على التدين المصري العاقل الهادئ «!»، وكأي ظاهرة دخيلة، ينبغي علينا أن نتعقب أسبابها إلى عوامل طارئة^(١).

وفي «التقديم» الذي وضعه لكتابه، عاد للموضوع، فقال: «إن الدعوة إلى تطبيق الشريعة، التي تعلو أصواتها في الآونة الراهنة، تركز - بلا شك - على قاعدة جماهيرية واسعة، وكثير من أنصارها يتخذون من سعة الانتشار هذه حجة لصالحها، ويستدلون على صحة اتجاههم، من كثرة عدد أشياعهم وأنصارهم»^(٢).

وأقول للدكتور: إنَّ الدعاة إلى تطبيق الشريعة، لا يستدلون على صحة اتجاههم - ولم يستدلوا يوماً - بكثرة من يناصرهم على هذه الدعوة من أبناء شعبنا المسلم. فإن عندهم من الأدلة والبراهين العقلية، والنقلية، والتاريخية، والواقعية، ما يقطع كل ريب. على أنَّهم في غير حاجة إلى التدليل على صحة اتجاههم بعد الالتزام بالإسلام؛ فمن رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، ليس له إلا الانقياد إلى ما شرع الله، والرضا بما حكم الله، وإلا راجع إيمانه.

وإنَّما يتخذ دعاة الشريعة من كثرة أشياعهم حجة عليكم؛ لأنَّهم يحاكمونكم إلى منطقكم، الذي تؤمنون به، ولا تختلفون فيه، وهو منطق الديمقراطية الذي يحتكم إلى أصوات الأغلبية، فما رضيت الأغلبية، فهو المحكم، وهو المعمول به، فالأمة التي تمثلها الأغلبية هي مصدر السلطات.

(١) الحقيقة والوهم ص ١٧٩، ١٨٠.

(٢) المصدر السابق ص ١٤، ١٥.

وكان المفروض أن يدعن كاتبنا - وهو من دعاة الديمقراطية - إلى هذا المنطق البين الناصع، ولكنّه فاجأنا - على عادته بالتنكر للديمقراطية، في هذا الموقف خاصة، وهذا من العجائب!

فماذا كانت حجته؟ هنا تضطرب أقواله واستدلالاته، التي يعتسفها اعتسافاً، ففي موضع نراه يقول في كتابه عن تنامي التيار الإسلامي: إنّما هو حالة شاذة، لم تعرفها مصر، إلا في عهود الحكم الفردي!

وفي مناسبة أخرى في ردّه على المنتقدين لمقالاته في «الأهرام» يقول: أما الموجة الحالية - موجة المطالبة بتطبيق الشريعة - برغم انتشارها الواسع، فإنها ظاهرة جديدة ودخيلة على التدين المصري العاقل الهادئ (!) وكأي ظاهرة دخيلة، ينبغي علينا أن نتعقب أسبابها إلى عوامل طارئة؛ كالقمع، والتسلط الفكري، والسياسي.

كأن ما كان سائداً في عهود الاستعمار والملكية البائدة، والعسكرية الطاغية، هو الأصل، الذي لا يسأل عنه، أما ما يحدث حين يستطيع الناس أن يجدوا فرصة للتعبير عن أنفسهم، فهو المخالف والشاذ!!

إنّ ذاك التدين «العاقل الهادئ» كما وصفه الدكتور، من صنع الاستعمار الثقافي، ولم يكن يوماً تدين المسلمين، ولا تدين المصريين، خلال ثلاثة عشر قرناً، أي قبل دخول الاستعمار إلى ديارنا.

ويتحدّث الكاتب عن موقف ثورة (٢٣) يوليو من الحركة الإسلامية، فيغرب إغراباً شديداً في التفسير والتحليل، ويبعد عن كل منطق مقبول، سواء في العهد الناصري، أم الساداتي.

فحين يتحدث عن الخلاف بين الحكم الناصري والتيار الإسلامي، نراه ينكر أي نزاع أو خلاف فكري أو أيديولوجي بين الطرفين، ويزعم أنه محض خلاف سياسي، أي يحصره في الصراع على السلطة، متناسياً أن أية حركة إسلامية حقيقية، لا بد أن تنادي بالإسلام عقيدة وشرعية وحضارة ومنهج حياة. وحينئذ لا بد أن تصطدم بحملة الأفكار العلمانية، الذين يريدون أن يحصروا الدين في أقفاص الصدور، أو خلف جدران المساجد، ولا يسمحون له بأن يقود مسيرة المجتمع، ويوجه شؤون الحياة، وخصوصاً إذا كانوا من الطغاة المتألهين، الذين يريدون أن يجعلوا من عباد الله عباداً لهم، وأن يتخذهم الناس أرباباً، لا يسألون عما يفعلون، ولا يراجعون فيما يحكمون. وأن يجعلوا الدين في خدمة سياستهم، ومنابر الدين أبواق دعاية لهم، وعلماء الدين مداحين لتصرفاتهم.

لا ريب أنّ الصراع بين الحكم الناصري والتيار الإسلامي، كان صراعاً حتمياً؛ لأنّه صراع بين الإسلام الحي المتحرك القائد، وبين حكم طاغوتي شمولي، يريد أن يحرك كل شيء بأصابعه، حتى الدين. وإذا سمى البعض هذا صراعاً سياسياً، فليسمه ما شاء. فليس في الإسلام فصل بين ما هو ديني وما هو سياسي. والدين عندنا سياسة، والسياسة دين، ولم يعرف المسلمون هذا «الفصام النكد».

ونعود إلى حجة د. فؤاد زكريا، في رفضه للأكثرية، التي تؤيد تحكيم الشريعة الإسلامية، يقول: (وفي رأيي أنّ اتساع القاعدة الجماهيرية، التي تنادي بمبدأ معين، لا يمكن أن يكون مقياساً لنجاح هذا المبدأ، إلا في حالة واحدة فقط، هي التي يكون فيها وعي هذه الجماهير ناضجاً كل النضج.

وأستطيع أن أقول من وجهة نظري الخاصة - يقول الكاتب - إن الانتشار الواسع للاتجاهات الإسلامية بشكلها الراهن، إنما هو مظهر صارخ من مظاهر نقص الوعي لدى الجماهير).

يُعلّل ذلك بغلبة الطابع الشكلي على فهمها للدين، وتركيز جهدها على الجانب الشعائري من الدين، وعلى التحريمات الجنسية، وشكل الملبس... إلخ.

«وتتصوّر أن أول جوانب تطبيق الشريعة وأهمها؛ هو تطبيق حدود الخمر، والسرقه، والزنى. وتتجاهل - كلية - مشكلات الحياة الاقتصادية والسياسية بتعقيداتها، التي لا تنتهي. هذا الانقياد لا يمكن أن يكون علامة صحة، وإنما هو حالة شاذة طارئة، لم تعرفها مصر، إلا في ظل عهود الحكم الفردي المتلاحقة، وفي العهد الذي فتح الباب، لتسرب الفكر المتخلف الوافد من مجتمعات بترولية، تستخدم الدين أداة للحفاظ على مصالحها في الداخل، ونشر أيديولوجيتها الهابطة في الخارج»^(١) اهـ.

هذا نصّ ما قاله الكاتب الفيلسوف في ردّ منطق الديمقراطية، والنزول على حكم الأكثرية. وفي هذا الرد أغلاط، ومغالطات شتى.

من ذلك أن القاعدة الجماهيرية الإسلامية، تمثل في الواقع أنضج شباب الأمة وعيًا، وأزكاهم خلقًا، وأقواهم إرادة، وأنظفهم سلوكًا، وجمهورهم من شباب الجامعات والمعاهد العليا، والمدارس الثانوية، والخريجين، الذين أثبتوا وجودهم في الاتحادات الجامعية، والنقابات

(١) الحقيقة والوهم ص ١٥، ١٦.

المهنية، وعلى مختلف أصعدة النشاط، برغم القيود التي تكبلهم، والعقبات التي توضع في طريقهم.

ثم إنّ الديمقراطية في العالم كله، تحتكم إلى عدد الأصوات، بغض النظر عن الكيف والنوع.

ولم يقل يوماً حزب المحافظين لحزب العمال في بريطانيا، أو حزب الديمقراطيين لحزب الجمهوريين في أمريكا: إنّ الأغلبية، التي معكم، ليست في مستوى الأقلية، التي معنا، ثقافة، ووعياً، ونضجاً!

فليت شعري من أين جاء الكاتب بهذا الشرط، وهو أن يكون وعي القاعدة الجماهيرية الواسعة، التي تنادي بمبدأ معين «ناضجاً كل النضج»؟! حتى إنّ لم يكتفِ بمجرد الوعي، ولا بمجرد نضوج الوعي، بل اشترط متعسفاً «النضج كل النضج»!

ولو سلمنا بهذا الشرط التعسفي، الذي انفرد به الكاتب، فمن الذي له الحق أن يقول: هذا نضج، وهذا ليس بنضج، وهذا بعض النضج، وهذا كل النضج؟!

إنّ اختلاف المقاييس، سيؤدي إلى اختلاف الحكم لا محالة.

وقد رأينا الكاتب يقع في أغلاط أو مغالطات شنيعة، في حكمه على القاعدة الجماهيرية الإسلامية، واتهامه لها بنقص الوعي، وتغيب العقل، وتغليب الطابع الشكلي في فهمها للدين.

ذلك أنّ الصنف، الذي يتكلم عنه الكاتب، ويجتهد في تضخيم عيوبه، لا يمثل إلا شريحة محدودة من شرائح الصحوة الإسلامية. أما التيار الغالب على فصائل هذه الصحوة، فهو تيار «الوسطية الإسلامية»،

وهو التيار الإيجابي الواقعي، الذي ينظر إلى الإسلام نظرة كلية شاملة، ولا يكتفي منه بالجانب القانوني وحده، ولا من الجانب القانوني بالحدود والعقوبات، بل يعمل بكل وسعه لإقامة حياة إسلامية متكاملة. وهو لا يكتفي من الإسلام بالشكل دون الجوهر، ولا بالفروع عن الأصول، ولا بالجزئيات عن الكليات، بل يعطي اهتمامه الأكبر إلى صميم الإسلام ولبابه.

إنَّ هذا التيار يعايش هموم الناس، ولا يجهل أو يتجاهل مشكلات الحياة؛ اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو ثقافية، كيف وهو يحياها، ويدعو إلى علاجها؟! بل يخوض معترك الحياة مشاركًا في حلها، كما نرى ذلك في تأسيس الشركات، والبنوك، والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية، وكذلك المؤسسات التعليمية، والطبية، والاجتماعية، وغيرها. على أن بعض ما يعتبره الكاتب، أمرًا شكليًا لا وزن له، إنما هو من صميم الدين ولبّه، مثل الجانب الشعائري، الذي يتعلق بالتعبّد لله تعالى، وإقامة فرائضه، التي هي من أركان الإسلام، ومبانيه العظام.

وما يسميه الكاتب: «التحريمات الجنسية، وشكل الملبس»، ليس نافلة في الدين، ولا أمرًا على هامشه، إنّه يتعلق بتربية المؤمنين والمؤمنات على العفاف، والطهر، والإحصان، والاستعلاء على نداء الغرائز والشهوات، والبعد عن جو الفتنة والإغراء، وهو ما أمر به القرآن الجنسين ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُوهِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ

أَبْنَائِهِمْ أَوْ أِبْنَاءَ بُعُولَتِهِمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِمْ
 أَوْ نِسَائِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ أَوْ التَّبَعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ
 الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضُرُّنَّ بِأَرْجُلِهِمْ لِيُعَلَّمَ مَا
 يُخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِمْ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿
 [النور: ٣٠، ٣١]، ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ
 مِنْ جَلْبِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ [الأحزاب: ٥٩].

وقد تقع من بعض فصائل الصحوۃ الإسلامية، بعض التشديدات
 والتطرفات، في أمور هيينة، وهذا من أسبابه؛ طبيعة الشباب المتحمس
 من جهة، ومن تطرف اللادينيين من جهة أخرى، وقد شرحت أسباب
 ما يسمونه: «التطرف الديني» في كتابي عن: «الصحوۃ الإسلامية بين
 الجحود والتطرف».

على أن هذا التيار، الذي يوصف بالتطرف، لم يملك كاتبنا نفسه، إلا
 أن يعترف له بأنه هو الذي وقف في وجه الطغيان، واستطاع أن يربي من
 شبابه، من يدفع حياته فداء لدينه، وإنقاذاً لوطنه.

وهذا ما قاله الكاتب في رده على د. حسن حنفي، في مقالاته، التي
 كتبها عن «مستقبل الأصولية الإسلامية»، والذي أكد فيها أن هذه
 الأصولية بتعمقها، وازدياد رصيدها الشعبي، وقدرتها على الإنجاز،
 وشرعيتها التاريخية في الماضي والحاضر، تقدم نفسها على أنها مستقبل
 مصر، الذي لا بديل له.

يقول د. فؤاد زكريا في ختام رده على د. حسن حنفي: «وتبقى بعد
 هذا كله نقطة جوهرية، ينبغي أن نلتمس فيها العذر لأي كاتب يتعاطف

مع هذه الاتجاهات؛ ذلك لأن الشباب المنتمي إلى هذه الجماعات المتطرفة، وهو وحده الذي استطاع أن «ينجز» شيئًا. بغض النظر عن دوافعه في هذا الإنجاز، وهو الذي تمكن من إزالة حالة الجمود التي بدا وكأنها استقرت، وسوف تستمر سنوات طويلة، وهو الذي ألقى في البركة الآسنة حجرًا ضخماً، حرّك مياهاها، وأحدث فيها دوامات، قد تتحول يوماً ما إلى أمواج وعواصف عاتية. وفي مقابل ذلك، فإن التقدميين، والديمقراطيين، والعلمانيين، لم يكن لهم دور في هذا التحريك المفاجئ للأحداث، بل كان يبدو في الوقت الذي حدث فيه المفاجأة، أنهم وصلوا إلى طريق مسدود لا مخرج منه»^(١).

وأما زعم الكاتب أن التيار الديني تيار وافد من مجتمعات بترولية، فهو زعم غير صحيح، ومبني على مقدمات خاطئة، فالتدين في الشعب المصري تدين أصيل، وإيمانه بالإسلام عقيدة وشرعية، يجري منه مجرى الدم في العروق، ولا يحتاج إلى استيراده من بلد آخر، وقد كانت مصر - ولا تزال - تصدر الإسلام علماً، وحركة، وجهاداً، إلى غيرها.

بل إن كثيراً من المسؤولين في تلك المجتمعات، التي يشير إليها الكاتب، تصف التيارات الإسلامية الجديدة، التي أبرزت شمول الإسلام وتوازنه، وأظهرت جوانبه الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والفكرية، وغيرها، بأنها «تيارات وافدة» عليها من خارج أرضها، لم تكن تعرفها من قبل. وأن ألوفاً من الشباب باتوا يؤمنون بها، ويدعون إليها، ويعتقدون أن فيها وحدها الخلاص والإنقاذ. بل قال بعضهم بصراحة: إن هذا «إسلام مصري» غير الإسلام الذي توارثناه!

(١) الحقيقة والوهم ص ١١٦.

إنَّ التيار الإسلامي في مصر أصيل كل الأصالة، بل هو تيار «الأب» أو «الأم» لكل التيارات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، بل في خارج العالم الإسلامي أيضًا. وهذا أمر يعلمه الخاص والعام.

إنَّ موقف الكاتب، والله، عجيب حقًّا، أنَّه ينادي بالديمقراطية، ويرتضيها، إذا كانت نتيجة التصويت في صالحه، فإذا كانت النتيجة في صف الإسلاميين، فهي مرفوضة بأي شبهة أو بغير شبهة، فأين العلم؟! وأين الإنصاف يا معشر العلمانيين، والتقدميين؟؟؟!

* * *

العلمانية ضد مصلحة الأمة

وإذا كانت العلمانية دعوة مضادة ومناقضة للدين، ودعوة مضادة ومناقضة للدستور، وهي مضادة ومناقضة لإرادة الشعب، فهي كذلك دعوة مضادة ومناقضة لمصلحة الوطن، ومصلحة الأمة.

فلو كنا لا نقيس الأمور إلا بمقياس المنفعة وحدها، كما هو مذهب «البراجماتيين» لكانت منفعة الوطن، ومصلحته العليا والعامة والدائمة توجب علينا أن نرفض «العلمانية»، ونتبنى «الإسلامية».

وذلك أنّ الأوطان إنّما تنهض وترتقي وتنتج، بمقدار ما تملك من طاقات مادية، ومن طاقات بشرية، ولا قيمة للإمكانات والطاقات المادية، والاقتصادية، وغيرها، ما لم تكن هناك طاقات بشرية قادرة على تسخيرها، والاستفادة منها، واعية بذلك، مريدة له.

والشعوب - دائماً - في حاجة إلى حوافز وأهداف ومحركات معنوية، تفجر طاقاتها المكنونة، وتستخرج قدراتها المذخورة، وتستثير مواهبها المبدعة، وتغرس في أنفسها حبّ التفوق والإلتقان، وتدفعها إلى بذل النفس، والمال، والوقت، والراحة في سبيل ما تؤمن به، وفي سبيل الحفاظ على مقوماتها وخصائصها الذاتية، التي تميزها عن

غيرها. وبعبارة أخرى: في حاجة إلى «رسالة» تعبئ قواها، وتجمع شتاتها، وتحيي مواتها، وتنشئها خلقاً جديداً.

وإذا أخذنا الشعب المصري، مثلاً لذلك، فما الذي يحركه، ويفجر طاقاته الدفينة، ويدفعه بقوة إلى الأمام؟ ويهون عليه بذل الأنفس والنفائس من أجل أهدافه؟

إنَّ قراءة التاريخ، واستقراء الواقع، يؤكدان لنا: أنَّ هذا المحرك المفجر هو الإيمان، هو الإسلام.

يقصّ علينا القرآن في عدد من سورته: «الأعراف، طه، الشعراء»، قصة طائفة من أبناء مصر، غرّر بهم حيناً من الدهر، فساروا في ركاب الطغيان المتآله، طغيان فرعون، فاقدن لهويتهم، لا هدف لهم إلا المال أو الزلفى إلى الطاغوت، فلما أنار الله بصائرهم بالإيمان استحالوا إلى قوة هائلة، ترفض المال والجاه، وتستتهن بالجبروت والطغيان، وتتحدّى - مع ضعفها المادي - أقوى الأقوياء.

أولئك هم سحرة فرعون من أبناء مصر، الذين ضلّوا من فرعون وملئه حتى أذن الله لهم أن يتحرروا من الوهم والضلال، حين ألقى موسى عصاه، فلقفت كل ما ألقى السحرة من عصي وحبال، ﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * فَغُلِبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَغِيرِينَ * وَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَجِدِينَ * قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ * قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١١٨ - ١٢٣]، وهدد فرعون وتوعّد هؤلاء المؤمنين الجدد بالتقتيل والتصليب، فلم يبالوا به، وقالوا وهم في رسوخ الجبال: ﴿إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ * وَمَا نُنْقِمُ مِنْهَا إِلَّا أَنْتَ ءَامَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْ رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٥، ١٢٦].

وعندنا مثل قريب واضح وضوح الشمس في رابعة النهار - كما يقولون - يعبر أبلغ التعبير عن «أثر الدين» في تعبئة شعبنا، وتحريكه وبعثه في أي معركة يخوضها.

هذا المثل هو معركة العاشر من رمضان - وهذا هو اسمها الذي يجب أن تُذكر به دائمًا، لا السادس من أكتوبر، كما قالوا بعد - إنها معركة هبت فيها رياح الإيمان، ونفحات رمضان، وقام فيها الإيمان الديني، بدور هائل، شهد به المقاتلون أنفسهم؛ قادة، وجنودًا، ولمسه كل مراقب لسير المعركة، من مصري، أو عربي، أو أجنبي.

ولسنا من السذاجة أو الجهالة، بحيث ننسى دور التخطيط والتدريب والإعداد لهذه المعركة، ولكن ما كان هذا يغني، لو فرغت القلوب من الإيمان، وقطعت صلتها برب السماء، كما كان عليه الحال في يونيو «حزيران» سنة (١٩٦٧م).

إنَّ شعار: «الله أكبر»، حين دوت صيحاته في الآفاق، لمس أوتار القلوب، وأوقد جذوة الحماس في الصدور، وحرك كوامن النفوس، وأيقظ معاني البطولة المستكنة بين الضلوع، ووصل الحاضر بالماضي البعيد، فتذكر أبناء مصر المؤمنة، أيام قطز، وصلاح الدين، وتذكروا قبل ذلك غزوات النبي ﷺ، وسرايا أصحابه، ومعارك الإسلام الحاسمة في التاريخ.

وهناك كان العبور، واقتحام خط «بارليف»، والانتصار على القوة، التي قيل يومًا: إنها لا تُقهر، كما قيل قديمًا عن التتار: إذا قيل لك: إنهم انهزموا، فلا تصدق.

لقد أقسم كثير من الضباط والجنود أنهم كانوا يرون مخلوقات
بثياب بيض، تقاتل إلى جوارهم. وسواء كان هذا حقيقة أم خيالاً،
كما يقول الماديون، فعلى كل حال لا يشك أحد في قيمة الروح
المعنوية عند من يحارب وهو يعتقد أن الملائكة تحارب معه،
وتنصره على عدو الله وعدوه!

ومهما يختلف المراقبون والمحللون في شأن الثورة الإيرانية،
ومدى صوابها أو خطئها في مواقفها، ومدى قربها من الإسلام أو
بعدها، فإن الذي لا يختلف فيه اثنان: أنها استطاعت أن تعبئ قوى
الشعب الإيراني تعبئة، لا نظير لها في التاريخ القريب ولا في الواقع
الحاضر.

لقد جعلت من الشعب كله جيشاً وراءها، يساندها في معاركها
الداخلية والخارجية، وأشعلت إيمانه وحماسه، حتى لم يعد يبالي
بالضوابط الاقتصادية، ولا بالحصار الخارجي، طلباً للجنة، وسعيًا إلى
«الشهادة»، التي نالها إمامهم الحسين عليه السلام!

أجل، لقد جعلت الشباب الغض يركض إلى الموت ركضًا عن
حرص وحب، وأبوه يبارك خطاه، وأمه تدعو له بإحدى الحسينين، فإذا
جاء نبأ شهادته، انطلقت الزغاريد في بيته، كأنه خبر زفافه إلى عروس،
وليس نبأ مقتله في المعركة!

ولقد نجحت الثورة نجاحًا منقطع النظير في إخراج المرأة من عزلتها
وأमितها الدينية والسياسية، ومن اهتماماتها التافهة بالزينة و«المودة»، إلى
الاهتمام بالقضايا المصيرية للدين والوطن.

على أن المثل الأروع الذي لا يقبل الجحود ولا الشك، هو ما يصنعه الإسلام اليوم على أرض أفغانستان الصامدة، وما يلقنه المجاهدون البسطاء من دروس للقوة العظمى الثانية في العالم «الاتحاد السوفيتي». لقد هزم إيمان الأفغان دبابات الروس وصواريخهم. وكذلك يصنع الإسلام دائمًا.

واعتقد أنّ قدرة التيار الإسلامي على تعبئة الأمة، وإلهاب حماسها، وإحياء روحها، واستنفار طاقاتها للعمل والبناء والجهاد، ممّا لا يختلف فيه اثنان.

وقد يقول بعض العلمانيين: إننا لا نمانع في استخدام الدين لشحن الهمم، وبعث العزائم، وتعبئة الطاقات لدى الشعب لمواجهة التحديات، في معارك التحرير والتقدم والبناء.

ونقول لهؤلاء:

أولاً: إنّ الدين أشرف وأرفع قدرًا من أن يتخذ مطية تركب، أو أداة تستخدم لغرض موقوت، ثم يلقي به - بعد ذلك - في سلة المهملات. إنّ الدين هو جوهر الوجود، وسر الخلود، وروح الحياة، وهو غاية تقصد لذاتها، وليس مطية تركب.

ثانيًا: إنّ الدين لا يؤدّي رسالته في البعث والإحياء والتعبئة، إلا إذا كان هدفًا لا وسيلة، وكان دماء يجري في عروق الحياة كلها، لا شيئًا على هامش الحياة. إنّما يؤثر الدين في الشعوب، ويغير من حياتها وسلوكها، إذا كانت كلمته هي العليا في التشريع والتوجيه والتعليم والثقيف، بحيث يصبغ الحياة بصبغته، فينطلق الناس تحت لوائه، عاملين مخلصين، وفي الخيرات مسارعين ومسابقين.

وثالثاً: إنّ الشعوب بحاستها الفطرية، لا تستجيب لمن يجندها باسم الدين، إلا إذا لمست فيه الولاء لدين الله، وأحست بحرارة الإخلاص له، والحرص على تطبيق شرائعه، وتعظيم شعائره، والدخول فيه كافة كما أمر الله. وإلا أعرضت عنه، وكشفت خداعه ونفاقه، وقالت في قوة وجلاء: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥].

* * *



العلمانية مبدأ مستورد

والعلمانية من ناحية أخرى، ضد أصالتنا وسيادتنا؛ لأنها مبدأ مستورد من خارج أرضنا، ومن قوم غير قومنا، لهم تاريخ غير تاريخنا، ومفاهيم غير مفاهيمنا، وقيم غير قيمنا، وعقائد غير عقيدتنا، وقوانين غير شريعتنا، وأوضاع غير أوضاعنا.

إنهم احتاجوا إلى العلمانية لظروف خاصة بهم، ونحن لا حاجة لنا إلى العلمانية؛ لأنها كانت حلاً لمشكلتهم مع كنيستهم، وهي عندنا، تكون مشكلاً في ذاتها.

والعلمانية لا تصادم عقيدتهم، ولا شريعتهم، ولا تعارض أحكاماً إلهية مفروضة عليهم من ربهم، ولكنها عندنا تصادم العقيدة، التي من مقتضياتها النزول على حكم الله ورسوله، وتعارض الشريعة التي أنزلها الله، منظمة لحياة الناس، بوضع الأصول الضابطة لها، والأحكام الهادية لمسيرتها.

والعلمانية عندهم، لم تمنح سلطة الدين ورجاله، وإنما فصلت بين السلطتين: الروحية والزمنية، وتركت لكل منهما مجالها ونفوذها وحرية تحركها. وقد بقيت هناك سلطة الكنيسة، تمارس نشاطها بما تملك من مال ورجال وسلطان.



أما نحن، فليس لنا سلطة دينية مستقلة مقتدرة، فالعلمانية
- عندنا - تعني: تصفية الوجود الإسلامي، بحيث لا يبقى له قدرة
ولا سلطان ولا حرية، ما لم يكن خادماً للسلطة السياسية القائمة.

* * *



تحرير موضع النزاع

بعد تحديد المواقع أو الهويات، وتحديد المفاهيم المتنازع عليها، وتحديد المعايير التي يحتكم إليها، يأتي الأساس الرابع للحوار، وهو: تحرير موضع النزاع أو الخلاف بين الفريقين: فريق الإسلاميين، وفريق العلمانيين.

واعتقد أنّ من السهل تحديد مواضع الخلاف، بعد تحديد القضايا الثلاث، التي أسلفنا الحديث عنها: المواقع، والمفاهيم، والمعايير. كما يمكننا تحديد نقاط الاتفاق أيضاً، إن صح الاتجاه، وصدقت العزائم.

نحن متفقون على ضرورة النهوض بأوطاننا، والعمل بأقصى طاقاتنا لتنميتها تنمية شاملة، واستخدام أحدث ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا في العالم المعاصر، والاستفادة من كل جديد نافع، وكل قديم صالح، والوقوف في وجه الجمود والتحجر في العلم، والفكر، والأدب، والصناعة، وتجديد الحياة مادية ومعنوية، بكل ما يرقى بها وينميها ويطورها.

ومتفقون على ضرورة الإيمان بالله واليوم الآخر، وأنّ حاجة الأمة إلى زكاة الأنفس، وصلاح الضمائر، واستقامة الأخلاق حاجة أساسية، كحاجتها إلى الغذاء اليومي.

ومتفقون على الاعتزاز بالإسلام، باعتباره دين الأغلبية، واحترام الأديان السماوية لغير المسلمين، وأنّ الإسلام للمواطنين منهم ثقافة وحضارة، وإن لم يكن ديناً وعقيدة.

ومتفقون على إقامة نظام سياسي يحقق الشورى، التي أقام عليه الإسلام قاعدة الحكومة الإسلامية، وعلى إقرار كل الضمانات، التي هيأتها الديمقراطية الحديثة للمحافظة على حق الشعوب في اختيار حكامها ومراقبتهم ومحاسبتهم، وتغييرهم إن ساؤوا؛ من دساتير مكتوبة مفصلة، وانتخابات حرة نزيهة، وصحافة لا تستطيع الحكومة إغلاقها، ومعارضة قادرة على أن تنصح وتنقد، بلا خوف من الحاكم وأعوانه.

ومتفقون على إقامة نظام اقتصادي يحقق زيادة الإنتاج، وعدالة التوزيع، وترشيد الاستهلاك، وسلامة التداول، يُعنى بحماية الضعفاء من الأقوياء، وحقوق الفقراء لدى الأغنياء، وقيم تكافلاً اجتماعياً، يجعل الأمة كالبنيان المرصوص.

ومتفقون على ضرورة توفير الأمن لكل إنسان في وطننا، بحيث لا يخاف على نفسه أو أهله وماله، أو أي حرمة من حرماته، وتوفير الحرية له، دينية أو سياسية أو فكرية أو مدنية، بما لا يهدم القيم السائدة، والأصول العامة المتفق عليها في مجتمعنا.

ومتفقون على ضرورة تحرير أوطاننا من كل تبعية أجنبية، غربية كانت أم شرقية، عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية.



ومتفقون على رفض «الدولة الدينية» بالمفهوم، الذي عرفه الغرب في العصور الوسطى، الدولة التي تعادي العلم باسم الدين، وتقف مع الطغيان ضد الحرية، ومع الملوك ضد الشعب، وتزعم أنها تمثل في الأرض سلطان الله في السماء! ولكننا مع هذا كله نختلف في أمور أساسية، وقضايا جوهرية، يجب أن نجليها، وخصوصًا فيما يحدّد العلاقة بين العلمانية والإسلام.

* * *



العلمانية والإسلام

العلمانية - بالمفهوم الذي شرحناه - لا تقف من الإسلام موقفًا محايدًا، ولا يمكن أن تكون «محايدة» كما زعم بعض العلمانيين العرب؛ فهذا بالنسبة للإسلام مستحيل.

إنَّ الإسلام يواجهها بشموله لكل جوانب الحياة الإنسانية: مادية ومعنوية، فردية واجتماعية، وهي لا تسلم له بهذا الشمول، فلا مفر من الصدام بينهما.

إنَّ النصرانية قد تقبل قسمة الحياة والإنسان شطرين: شطر للدين، وشرط للدولة. أو بتعبير الإنجيل: شطر لله وشرط لقيصر، فتعطي ما لقيصر لقيصر، وما لله لله! ^(١) أما الإسلام، فيرى الحياة وحدة لا تتجزأ، ويرى الإنسان كيانًا واحدًا لا ينقسم، ويرى أنَّ الله هو رب الحياة كلها، ورب الإنسان كله، فلا يقبل قيصر شريكًا لله، فله ما في السماوات وما في الأرض، ومن في السماوات ومن في الأرض، وقيصر وما لقيصر، كله لله! فلا يجوز أن يستولي على جزء من الحياة، ويوجهها بعيدًا عن هدى الله.

(١) إنجيل لوقا (٢٠: ٢٥)، ومتى (٢٢: ٢١).

إِنَّ الإسلام يأبى إلا أن يوجه الحياة كلها بأحكامه ووصاياه، وأن يصبغها بصبغته، وهي صبغة الله، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨]، ويضفي عليها من روحه الصافية، وهي روح ربانية الغاية، أخلاقية المنزع، إنسانية المضمون.

ولا يقبل الإسلام إلا أن يصحب الإنسان - بتوجيهه وتشريعه - في رحلة الحياة منذ أن يولد، وإلى أن يموت، بل قبل أن يولد، وبعد أن يموت^(١).

ولا يرضى الإسلام أن يكون في الحياة فضلة لا عمدة، وأن يكون له منها الهامش لا الصلب، وأن يكون لغيره القيادة، وعليه الطاعة والاتباع! إِنَّ طبيعة الإسلام أن يكون قائداً لا مقوداً، وسيداً لا مسوداً؛ لأنه كلمة الله، «وكلمة الله هي العليا»، ولهذا فهو «يعلو ولا يعلى».

والعلمانية تريد من الإسلام أن يكون تابعاً لها، يآتمر بأمرها، وينتهي بنهيها، لا أن يأخذ موقعه الطبيعي والمنطقي والتاريخي، أمراً ناهياً، حاكماً هادياً.

إنها تباركه وترضى عنه، إذا بقي محصوراً في الموالد والمآتم، في دنيا الدراويش والمجاذيب، في عالم الخرافة والأساطير، أما أن يتحرك ويُحرَّك، ويوجه الشباب، ويقود الجماهير، ويفجر الطاقات، ويضيء العقول، ويلهب المشاعر، ويصنع الأبطال، ويربي الرجال، ويضبط مسيرة المجتمع بالحق، ويقيم بين الناس الموازين القسط، ويوجه التشريع والثقافة والتربية والإعلام، ويعلم الناس أن يدعوا إلى الخير،

(١) لأن هناك أحكاماً وتوجيهات، تتعلق بالجنين في بطن أمه، وأخرى تتعلق بالميت بعد وفاته، مثل: غسله وتكفينه والصلاة عليه، إلخ. انظر كتابنا: الخصائص العامة للإسلام ص ١٠٥ - ١٢٤، فصل: الشمول، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٧، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

ويأمرُوا بالمعروف، وينهوا عن المنكر، ويقاوموا الانحراف والفساد، فهذا ما لا ترضى عنه العلمانية بحال.

تريد العلمانية من الإسلام أن يقنع بركن أو زاوية له في بعض جوانب الحياة، لا يتجاوزها ولا يتعداها، وهذا تفضل منها عليه؛ لأن الأصل أن تكون الحياة كلها لها، بلا مزاحم أو شريك!

فعلى الإسلام أن يقنع «بالحديث الديني» في الإذاعة أو في التلفاز!

وأن يقنع «بالصفحة الدينية» في الصحيفة يوم الجمعة.

وأن يقنع «بحصّة التربية الدينية» في برامج التعليم العام.

وأن يقنع «بقانون الأحوال الشخصية» في قوانين الدولة.

وأن يقنع «بالمسجد» في مؤسسات المجتمع.

وأن يقنع «بوزارة الأوقاف» في أجهزة الحكومة.

عليه أن يقنع بذلك، ولا يمد عينيه إلى ما هو أكثر من ذلك، بل عليه أن يزجي من الشكر أجزله للعلمانية، التي أتاحت له أن يطل برأسه من هذه النوافذ، أو تلك الزوايا!

والإسلام - بطبيعته - يرفض أن يكون له مجرد ركن في الحياة، وهو موجه الحياة وصانعها. يرفض أن يكون مجرد ضيف على العلمانية، وهو صاحب الدار!

من هنا يصطدم الإسلام بالعلمانية ولا بد، في أكثر من مجال، يصطدم بها في كل شعبة من شعب تعاليمه الأربع الرئيسية: العقائد، والعبادات، والأخلاق، والتشريع.

العلمانية والعقيدة

العلمانية لا تجحد الجانب العقدي في الإسلام، ولا تنكر على الناس أن يؤمنوا بالله ورسوله واليوم الآخر، انطلاقاً من مبدأ مُسلم به عندها، وهو تقرير الحرية الدينية لكل إنسان. فهذا حق من حقوقه، أقرته المواثيق الدولية، ومضت عليه الدساتير الحديثة.

ولكن الإسلام في داره «دار الإسلام»، لا يكتفي بأن تكون عقيدته مجرد شيء مسموح به، وليس محظوراً كالمخدرات والسموم البيضاء.

إنه يريد أن تكون عقيدته روح الحياة، وجوهر الوجود، وملهمة أبناء المجتمع، وأن تكون أساس التكوين النفسي والفكري لأفراد الأمة. وبعبارة أخرى: تكون محور التربية والثقافة، والفن والإعلام، والتشريع والتقاليد في المجتمع كله.

إن الإسلام يغرس في نفس الطفل، منذ نعومة أظفاره، عقيدة التوحيد، التي تحرّر الإنسان من العبودية لكل ما سوى الله؛ من العبودية للطبيعة، والعبودية للحيوان، والعبودية للجن، والعبودية للبشر، والعبودية للحجر، والعبودية لهوى النفس، والعبودية لأي طاغوت عبده الإنسان من دون الله، وإفراد الله تعالى بالعبادة له، والاستعانة به وحده، لا شريك

له. كما تعلم ذلك سورة الفاتحة، التي يقرأها المسلم في كل صلاة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

بل إنَّ المسلم منذ يولد له طفل، ذكرًا أو أنثى، مطالب أن يؤذن في أذنه اليمنى، أي يسمعه كلمة التكبير: «الله أكبر الله أكبر». وكلمة التوحيد: «أشهد أن لا إله إلا الله». وكلمة الرسالة: «وأشهد أن محمدًا رسول الله». وإن لم يكن المولود يعي ذلك، ولكن لذلك إيحاءه ودلالته في المستقبل، حين يعلم أن أول كلمة طرقت سمعه، هي كلمة التوحيد. كما يعلم أن آخر كلمة يسمعها المسلم، وهو على فراش الموت هي كلمة التوحيد - أيضًا.

فهو يستقبل الحياة بالتوحيد، ويودع الحياة بالتوحيد، وهو ما بين الاستقبال والوداع، يعيش لرسالة التوحيد، ملتزمًا بها، وداعيًا إليها.

إنَّ التوحيد - الذي هو جوهر الإسلام - ليس مجرد كلمة تقال، أو شهادة تعلن: إنَّه اتجاه فكري، ونفسي، وخلقي، وعملي، يفرض على المسلم: ألا يبغي غير الله ربًّا، ولا يتخذ غير الله وليًّا، ولا يبتغي غير الله حكمًا.

وهو - بهذا - أساس الحرية الحقيقية، إذ لا حرية لمجتمع اتخذ بعضه بعضًا أربابًا من دون الله، سواء كان هؤلاء الأرباب من رجال الملك، مثل: فرعون، الذي قال للناس: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]. أم من رجال الدين، الذين حرموا على الناس ما شاؤوا، وحلّلوا لهم ما شاؤوا، دون إذن من الله تعالى. كما قال القرآن عن أهل الكتاب: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣١].

وسواء أعلن هؤلاء المؤلهون هذه الربوبية للبشر بألسنتهم وأقوالهم، أم أعلنوها بممارساتهم وأعمالهم، كما هو الغالب، فالنتيجة واحدة، وهو استعباد البشر للبشر.

ولهذا كانت رسائل النبي ﷺ، إلى قيصر وغيره من ملوك الأرض، تختم بهذه الآية الكريمة: ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وعرف ذلك المسلمون الأوائل، فقال ربعي بن عامر رضي الله عنه، لرستم قائد الفرس: إن الله ابتعثنا لنخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده...^(١).

والتوحيد - كذلك - أساس الإخاء الحقيقي بين البشر، فالأرباب لا يؤاخون العبيد، إنما يتآخى العباد أمام رب العباد.

وقد كان من دعاء النبي ﷺ، دبر كل صلاة، كما رواه أحمد، وأبو داود: «اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه أنا شهيد أنك الله وحدك لا شريك لك، اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه أنا شهيد أن محمدًا عبدك ورسولك، اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة»^(٢).

وبهذا وضع الأخوة في المرتبة التالية للشهادتين؛ لأنها ثمرة لهما.

(١) تاريخ الطبري (٥٢٠/٣).

(٢) رواه أحمد (١٩٢٩٣)، وقال مخرجه: إسناده ضعيف. وأبو داود في الصلاة (١٥٠٨)، والطبراني

(٢١٠/٥)، وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (٣٢٥)، عن زيد بن أرقم.

والتوحيد - كذلك - أساس المساواة الحقيقية بين البشر، فإن المتألهين في الأرض، لا يتساوون بمن يؤلهونهم، وينحنون لهم خاشعين.

أما عقيدة التوحيد، فتسوي بين الناس جميعاً، باعتبار عبوديتهم لرب واحد، إلى جوار بنوتهم لأب واحد. وقد أعلن النبي ﷺ ذلك في حجة الوداع، على رؤوس الأشهاد، وقال: «يا أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي، ولا لأبيض على أسود، إلا بالتقوى، ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]»^(١).

حتى النبي ﷺ نفسه، لم يرفع نفسه عن مرتبة العبودية قيد شعرة، فهو «عبد الله ورسوله» ليس إلهاً، ولا نصف إله، ولا ثلث إله، بل خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]. وحذر أمته من الغلو الذي سقط في هوته أصحاب الأديان السابقة، فقال: «لا تطروني، كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، ولكن قولوا: عبد الله ورسوله»^(٢).

هذه العقيدة - عقيدة التوحيد - وما تفرع عنها من الإيمان بتنزيه الله تعالى عن كل نقص، ووصفه بكل كماله، ومن الإيمان بملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر، يجب أن تكون الملهم الأول، والموجه الأول، للحياة الإسلامية.

(١) سبق تخريجه ص ٥١.

(٢) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٤٤٥)، عن عمر بن الخطاب.

فالمجتمع المسلم، مجتمع عقيدة وفكرة، وليس مجتمعًا سائبًا، وعقيدته وفكرته هي الإسلام، فيجب أن تصبغ الحياة به، ﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صَبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨].

إنَّ وضع العقيدة الإسلامية في المجتمع المسلم، يجب ألا تكون دون وضع العقيدة الماركسية في المجتمع الشيوعي، فهو يراها أساس فلسفته الثقافية، والاجتماعية، والسياسية.

ولا يقبل في مجتمع مسلم، أن يكون الإسلام - وهو في قلب داره وعز سلطانه - مجرد شيء مأذون فيه، لا غبار على من آمن به، كما لا حرج على من تركه. فالدين لله والوطن للجميع، كما قالوا!

ومن ناحية أخرى، نرى العلمانية - وإن قبلت عقيدة الإسلام نظريًا أو كلاميًا - ترفض ما تستلزمه العقيدة من معتنقيها، وما توجهه على أبنائها إيجابًا حتمًا، بمقتضى الإيمان. وذلك بين واضح في أمرين أساسيين:

أولهما: رفضها اتخاذ العقيدة أساسًا للانتماء والولاء، فهي لا تقيم للرابطة الدينية وزنًا، بل تقدم عليها رابطة الدم والعنصر، ورابطة التراب والطين، وأي رابطة أخرى.

وهذا مناقض تمامًا لتوجيه القرآن الذي يقيم الأخوة على أساس الإيمان والعقيدة، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، ﴿فَأَصْبَحَتْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ويجعل ولاء المؤمن - قبل كل شيء - لله ورسوله وجماعة المؤمنين ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦].

ويلغي كل رابطة مهما يكن قربها وقوتها، إذا تعارضت مع رابطة الإيمان، حتى رابطة الأبوة والبنوة والأخوة. يقول تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣]، ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

ويضرب القرآن مثلاً بأبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام، الذي برئ من أبيه، حين تبين له أنه عدو الله تعالى، وكذلك موقفه هو والذين آمنوا معه، من قومهم حين كفروا بالله وحادوه: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [الممتحنة: ٤].

كذلك قال الله تعالى لنوح عن ابنه من صلبه، لما تمرّد على ربه: ﴿يٰنُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦].

ويحذر المؤمنون من اتخاذ أعداء الله أولياء في آيات كثيرة، ويشدّد في ذلك، حتى يكاد يعتبره ردة عن دين الله ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، ويقول بعدها: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

ولا يرخص في شيء من ذلك، إلا في حالة الضعف، التي لا تجد فيها جماعة المؤمنين بدّاً من إظهار التقية للكافرين، وذلك استثناء من القاعدة العامة. يقول القرآن: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ

الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا
وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿[آل عمران: ٢٨].

والآية تدل على أنّ الولاية تعني الانتصار لهم والوقوف في صفهم،
من دون المؤمنين، وليس المراد المودة القلبية، فلو كان هذا المراد،
ما رخص فيه؛ لأن الضعيف يمكنه أن يضر الكراهية والبغضاء في قلبه،
ولا يطلع عليه أحد.

والأمر الثاني: أنّ العلمانية ترفض ما توجبه العقيدة الإسلامية
على أبنائها، من النزول على حكم الله ورسوله، والتسليم لهما، دون
تردد أو حرج.

وهذا هو موجب الإيمان، ومقتضى الالتزام بعقد الإسلام، وهو
ما نطق به القرآن في بيان محكم صريح، لا لبس فيه ولا تشابه.

يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا
أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾
[الأحزاب: ٣٦].

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا
وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا
فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فالعقيدة الإسلامية تفرض على المسلم أن يكيف حياته وفقاً
للأحكام التي تجسدها، وأن يتجلى أثرها في سلوكه وعلاقاته كلها،
سواء كان حاكماً أم محكوماً.

والعلمانية تريد من العقيدة أن تظل حبيسة الضمير، لا تخوض معترك الحياة، ولا تؤثر في أهدافها ومناهجها، فإن سمح لها بالظهور، فليكن بين جدران المسجد، لا تخرج عنها، على أن يكون المسجد نفسه تحت سلطانها.

وبهذا، نرى المسلم الذي يعيش تحت سلطان العلمانية، يعاني من التناقض بين العقيدة التي يؤمن بها، والواقع الذي يفرض عليه، فعقيدته تشرق وواقعه يغرب، عقيدته تحرّم والعلمانية تبيح، عقيدته تلزم والعلمانية تعارض. وهكذا، لا تعايش بين الإسلام الحقيقي والعلمانية الحقيقية؛ فهما كالضرتين، إذا أرضيت إحدهما أسخطت الأخرى، أو ككفتي الميزان لا ترجح إحدهما إلا بمقدار ما تُحَطُّ الأخرى.



العلمانية والعبادة

والعلمانية قد لا ترفض الإسلام باعتباره عبادة وشعائر، يتقرب بها الإنسان إلى ربه، بناءً على أن ذلك جزء من الحرية الدينية. ولكنها لا تجعل لهذه العبادة أهميتها، باعتبارها غاية الحياة، والمهمة الأولى للإنسان ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. ولا تقيم نظامها التربوي والثقافي والإعلامي على غرس هذا المعنى، وتثبيته، وتعهده، حتى يؤتي أكله.

ولا تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية تنظيمًا ييسر على المسلم أداء عبادته، بغير عوائق، ولا ضغوط، بحيث لا تتعارض أنظمة العمل والدراسة وغيرها، ومواقفها مع مواقف العبادة المفروضة.

وهي لا تجعل للالتزام بفرائض العبادات، أو إهمالها، مكانًا في تقديم الناس وتأخيرهم، وخصوصًا عند الترشيح لمناصب القيادة، وجلائل الأعمال، على أساس مقولة خاطئة: هي التفرقة بين السلوك الشخصي والسلوك الاجتماعي للإنسان، وهو ما لا يقول به الإسلام.

وهي - كذلك - لا ترى المجاهرة بترك العبادات، التي هي أركان الإسلام العملية، شيئًا يوجب المحاسبة أو المؤاخظة، بله العقوبة التي أجمع عليها فقهاء الإسلام، فيمن يصر على ترك الصلاة، أو منع الزكاة،

أو إفطار رمضان، حتى إنهم اتفقوا على تكفير من ترك شيئاً منها؛ استخفافاً بحرمتها، أو إنكاراً لفرضيتها، لإنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

وهي كذلك لا تعتبر الزكاة - التي هي الركن المالي الاجتماعي من أركان الإسلام - جزءاً من نظامها المالي والاقتصادي والاجتماعي، تؤخذ من الأغنياء، لترد على الفقراء بوساطة «العاملين عليها»، بل تعتبرها عبادة شخصية، مَنْ شاء أداها، وعليه عبء الضرائب الوضعية كاملاً. ومن شاء أعرض عنها، ولا حرج عليه ولا ملامة!



العلمانية والأخلاق

ذلك هو موقف العلمانية من العقيدة، ومن العبادة في الإسلام، فما موقفها من الأخلاق التي جاء بها الإسلام؟

ربما يبدو لأول وهلة أن العلمانية لا اعتراض لها على الجانب الأخلاقي في الإسلام، بل لعلها ترحب به، وتدعو إليه، باعتبار أن الأخلاق هي قوام المجتمعات، وعماد النهضة، وأن الإنسان الذي هو محور التقدم، وصانع التنمية، ومنشئ الحضارة، إنما تبنيه الأخلاق والفضائل الإنسانية الرفيعة. ولم ينل بيت شعر قاله شاعر في عصرنا، ما ناله بيت شوقي الشهير^(١):

وإنَّما الأممُ الأخلاقُ ما بقيتْ فإن هُمُ، ذهبَتْ أخلاقهم، ذهبُوا!

هذا ما لا خلاف عليه - على وجه العموم - بين الإسلام والعلمانية. ولكن عند التأمل والتحقيق، نجد بينهما خلافاً أكيداً في موضعين: أولاً: في مجال العلاقة بين الجنسين، حيث تتميز الأخلاق الإسلامية هنا عن أخلاقيات الحضارة الغربية، التي يتبع سننها العلمانيون، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع.

(١) انظر: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر لمحمد محمد حسين (١٦٦/١)، المطبعة النموذجية بالحلمية الجديدة، القاهرة.

فالإسلام - وإن كان لا يصادر هذه الغريزة ولا يعطلها، أو يعتبرها في ذاتها قذارة ورجسًا - يصر على تصريفها في نطاق الزواج المشروع، الذي به يجد كل من الزوجين السكينة والمودة والرحمة، وبهذا تتكون الأسرة، التي هي نواة المجتمع الراقي.

ويحرم الإسلام أيّ اتصال جنسي خارج هذه الدائرة، ويعتبره من الزنى أو الشذوذ، الذي يجلب سخط الله تعالى، ويشيع الانحلال والفساد في المجتمع، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

كما يحرم الإسلام كلّ الوسائل التي تيسّر وقوع الفاحشة، أو تغري بها، أو تجرّ عليها؛ ولهذا يربي المؤمنين والمؤمنات على العفاف والإحصان وغض البصر، كما يوجب على المسلمة التزام الحشمة والوقار؛ في الزي، والكلام، والمشي، والحركة، ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

كما حرّم الإسلام خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه، وحرّم عليها السفر وحدها بغير زوج، ولا محرم، وخصوصًا مع عدم الأمن.

هذه الأحكام والتوجيهات الإسلامية لا ترحب بها العلمانية المستغربة، ولا ترى أن تقيد المجتمع الذي تحكمه بقيودها، وأن تدع الحبل على الغارب للجنسين، ليتصرفا كما يحلو لهما، بناءً على أن ذلك يدخل في نطاق الحرية الشخصية.

وهذا الموضوع من المحكّات الأساسية التي تصطرع فيها العلمانية والإسلام. فالإسلام يغلق - بقوة - الأبواب التي تهب منها رياح الفتنة، من: الأغنية الخليعة، والصورة المثيرة، والقصة المكشوفة، والأزياء المغرية. ويقاوم كل ألوان التبرج والإثارة، والخلوة غير المشروعة، ويجتهد في حلّ مشكلات الزواج، وإزاحة العوائق من طريقه، حتى يستغني الناس بالحلال عن الحرام.

والعلمانية لا تنظر للأمر على أنّه مشكلة تتطلب حلًّا، ولا ترى حرجًا من إتاحة الفرص لاستمتاع أحد الجنسين بالآخر، كما تفعل المجتمعات المتقدمة اليوم! وتنظر لموقف الإسلام هنا على أنّه موقف متزمت متشنج، وللدعاة الإسلاميين على أنّهم قوم «معقدون» يضخّمون مسألة العلاقة الجنسية، ويعطونها من المساحة أكثر ممّا ينبغي.

والإسلاميون لا ذنب لهم، إلا أنّهم يحلون ما أحل الله، ويحرمون ما حرم الله، ويوجبون ما أوجب الله، ويقررون ما شرع الله، وهل يسع مسلمًا صحيح الإسلام، إلا هذا الموقف؟!

والموضع الثاني: أنّهم لا يحبون أن يربطوا الأخلاق بالدين، وإنّما يريدون أن يقيموها على أساس فلسفي أو عملي، بعيدًا عن الدين، وترغيه وترهيبه. «فالأخلاق الدينية» عندهم في موضع الاتهام، أما «الأخلاق المدنية» فهي أقوم قيلاً، وأهدى سبيلاً^(١).

(١) قال هذا - بوضوح - الأستاذ خالد محمد خالد، في فترة اتجاهه إلى العلمانية، في كتابه: لكيلا تحرثوا في البحر ص ١٦٧ وما بعدها، نشر مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م، وقد رجع عما كتبه عن «قومية الحكم» في كتابه: من هنا نبدأ، ونرجو أن يصحح ما كتبه عن الأخلاق، أيضًا وهو لذلك أهل، غفر الله لنا وله.

العلمانية والشرعية

أما الجانب الذي تقف العلمانية ضده من تعاليم الإسلام، بصراحة وقوة، فهو الشريعة، أعني الجانب التشريعي أو القانوني في الإسلام.

وقد يتساهل بعض العلمانيين، فيدعون للإسلام التشريع المتعلق بالأسرة، أو ما يسمى: «الأحوال الشخصية»، من الزواج، والطلاق، والميراث، ونحوها، على اعتبار أن هذه متعلقة بالحرية الدينية أو الشخصية للإنسان. وهم حين يصنعون ذلك يعتبرونه منة منهم على الإسلام.

فالعلمانية الأصلية لا تسمح للإسلام بأي مساحة في التشريع، ولو كان ذلك في الأحوال الشخصية، فالدين مكانه - عندها - الضمير، أو المسجد - فحسب.

وقد رأينا علمانية «أتاتورك»، وهي أم العلمانيات في البلاد الإسلامية، تطرد التشريع الإسلامي في كل المجالات، حتى في الأحوال الشخصية؛ لهذا حرمت الطلاق، وتعدد الزوجات، وسوّت بين الأبناء والبنات في الميراث، مخالفة بذلك قطعيات الشريعة، وما علم من الدين بالضرورة.

وفي بعض البلاد العربية في الشمال الإفريقي، رأينا بعض العلمانيات الحاكمة تقلد العلمانية «الأتاتورية» في الزواج والطلاق، وأوشكت أن تقلده في قانون الميراث، لولا ضغط الرأي العام.

تري العلمانية أنَّ التشريع للمجتمع من حقها هي، وليس من حق الإسلام أن يحكم ويشرع، ويحلل ويحرّم، أي أنَّها تغتصب حق التشريع المطلق من الله الخالق، وتعطيه للإنسان المخلوق.

والعلمانية بهذا تجعل الإنسان ندًا لله الذي خلقه، بل هي - بهذا - تعلي كلمة الإنسان، على كلمة الله ﷻ، فهي تمنحه من السلطة والاختصاص، ما تسلبه من الله سبحانه؛ وبهذا يصبح الإنسان «ربًّا» يحكم بما يريد، ويأمر بما يشاء.

قد تعترف العلمانية لله في هذا الكون بالخلق، ولا تعترف له بالأمر، والإسلام يقوم على أن لله الخلق والأمر جميعًا: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وإذا تسامحت العلمانية واعترفت لله بحق التشريع، فإننا نجدها تعطي الإنسان حق النسخ لما شرع الله بدعوى باطلة ما أنزل الله بها من سلطان؛ فهي تحلّ ما حرّم الله، وتحرم ما أحلّ الله، وتسقط ما فرض الله، وتعطل ما شرع الله.

إنّها - في قرارة نفسها - لا تقدر الله حق قدره، حين تستبعد أن يحيط الله تعالى شأنه، بما يحدث للبشر، برغم تغير الزمان، وتبدل المكان، وتطور الإنسان، وأن يشرع لهم من الأحكام، ويضع لهم من القواعد ما يصلح لهم، ويصلحهم ويرقى بهم، أفرادًا وجماعات، وإن مضى عليه أربعة عشر قرنًا من الزمان.

والإسلام يقوم على عقيدة راسخة، بأن الله العظيم لا تخفى عليه خافية، ولا يعزب عن علمه شيء، في السماوات ولا في الأرض، وأن الماضي والحاضر والمستقبل بالنسبة له سواء، فهو يعلم ما كان، وما هو

كائن، وما سيكون. ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

إنَّ «الشريعة» هي العدو الأول للعلمانيين في البلاد الإسلامية؛ لأنَّها هي التي تنقل الإسلام من عالم النظريات والمثاليات إلى دنيا الواقع والتنفيذ. وهي التي تهیء للمجتمع سياجاً من القوانين يحميه من عدوان العادين، وهي التي تردع من لم يرتدع بوازع الإيمان، كما قال الخليفة الثالث: إن الله ليزع بالسلطان، ما لا يزع بالقرآن^(١).

وأشد ما تكون عداوة العلمانيين للشريعة فيما كان مضاداً لاتجاه الحضارة الغربية، وفلسفتها في التشريع، والنظرة إلى الفرد والمجتمع؛ وذلك مثل: تحريم الربا في القانون المدني، أو تحريم الزنى والسُّكر في القانون الجنائي، أو تحديد الجزاء على الجرائم بعقوبات بدنية، مثل: الجلد، والقطع، ونحو ذلك.

إنَّ العلمانية تقبل القانون الوضعي، الذي ليس له في أرضنا تاريخ ولا جذور ولا قبول عام، وترفض الشريعة، التي تدين أغلبية الأمة بربانيته، وعدالتها، وكمالها، وخلودها، وتحس بالإثم والقلق إذا أعرضت عن أحكامها، وترى أنَّها مهددة بعقاب الله في الدنيا والآخرة.

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤١٦/١١)، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

العلمانية والدعوة إلى تطبيق الشريعة

الشريعة من عند الله

قديمًا قال الشاعر العربي:

وليس يصحُّ في الأذهانِ شيءٌ إذا احتاج النهارُ إلى دليلٍ! ^(١)
ومن أصعب الأشياء أن تحاول إقناع محاورك بأنك في نهار مشمس،
إذا كانت الشمس ساطعة، لا يحول دونها ضباب ولا سحب. ولهذا قال
علماؤنا: إن توضيح الواضحات من المشكلات!

ونحن مضطرون أن نقاسي هذه الصعوبة في توضيح الواضح، وإثبات
الثابت، مع د. فؤاد زكريا، الذي ينكر أن في الإسلام «الشريعة» من عند الله!

لماذا الدعوة إلى تطبيق الشريعة؟

لقد بدأ د. زكريا، فوجّه سؤالاً من سؤالين رئيسيين عنده:

أولهما: لماذا الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية؟

وأجاب الدكتور على سؤال نفسه، بما يجيب به أنصار الشريعة،
ودعاة الحل الإسلامي عادة، من خلال منطق قوي، لا يستطيع عقل

(١) من شعر المتنبي، كما في ديوانه ص ٣٤٣، نشر دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٣م.

مؤمن أن يهرب منه أو يرفضه بغير مكابرة، كما اعترف بذلك الدكتور نفسه.

يقول في جواب السؤال:

«إن الرد الجاهز، الذي يجيب به كل من يتحمس لهذه الدعوة في هذا السؤال، هو أن تطبيق الشريعة ضروري؛ لأن الشريعة آتية من عند الله، بينما القوانين الوضعية، التي نعمل بها من صنع البشر. والمنطق البسيط والمباشر، الذي تتغلغل به هذه الدعوة إلى قلوب الملايين من البشر وعقولهم، هو أنه لا وجه للمقارنة بين قانون يأتي من عند الله، وقانون وضعه البشر. إن الإنسان كائن هش ضعيف، لا يمتد عمره إلا لحظة خاطفة في زمن الكون الأزلي، ولا يشغل كيانه إلا ذرة ضئيلة في كون شاسع، تقاس أبعاده بملايين السنين الضوئية. فإذا كانت لدينا شريعة أوحى لنا بها خالق هذا الكون، وقانون وضعه هذا الإنسان الضئيل المحدود، فهل يصح أن نتردد لحظة في الاختيار بين الاثنين؟!»

إنه كما قلت منطق واضح مباشر، يبدو في نظر الإنسان العادي أمراً يستحيل الاعتراض عليه، بل إن قدرته الإقناعية أعظم من قدرة أشد البديهيّات الرياضية وضوحاً. ومما يزيد من قدرة هذا المنطق على الإقناع: حالة التردّي والتأزم التي يعيشها الناس، فكلما أحكمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قبضتها على رقابهم؛ ازدادوا استعداداً لقبول الحجة التي تخاطبهم - بكل ثقة - فتقول: رأيتم إلى أين يؤدي بكم حكم البشر؟ إن كل مصائبكم ترجع إلى ابتعادكم عن طريق الله. فلماذا لا تسيرون في هذا الطريق، إن كنتم تريدون - حقاً - أن تنشلوا أنفسكم من هذه الهاوية؟».

وهكذا اعترف الدكتور بوضوح منطق دعاة الإسلام، وقوته وقدرته على التأثير والإقناع. وخصوصًا مع ما نحن فيه من بلاء، لا تزيده الأيام إلا تفاقمًا.

ولكن كيف تخلص الدكتور الفيلسوف من قوة هذا المنطق ومحاصرته وبدهيته، التي تفوق أشد البديهيات الرياضية وضوحًا؟

هنا يتلجلج الدكتور، وينزل إلى المستوى الذي وصف به الغزالي، من هم خير منه من أعمدة الفلسفة، وهو مستوى «التهافت»! وليس ذلك لضعف الدكتور، فهو رجل متمكن في فنه، مالك لقلمه، ولكن لضعف الفكرة التي يدافع عنها، وهي العلمانية الدخيلة. وقديمًا قالوا: الحقُّ أبلج، والباطل لجَلَج. وقال الشاعر:

إذا جاء موسى وألقى العصا فقد بَطَلَ السَّحَرُ والسَّاحِرُ!^(١)

لنقرأ معًا بتأمل وإنصاف ما يقول الكاتب، تعقيبًا على المنطق الفطري الناصع، الذي عرضه بعبارته، لنذكر ونفحص - معًا - قيمة الأدلة، التي يستند إليها في نفي النسب الإلهي للشريعة الإسلامية.

يقول: «وبطبيعة الحال، فلو كان الاختيار حقًا بين حكم إلهي وحكم بشري، لأصبحت المسألة محسومة على الفور. ولكن السؤال الأساسي هو: هل نحن حقًا إزاء اختيار بين شرع الله، وقانون الإنسان؟ في رأيي أن الأمر على حقيقته أبعد ما يكون عن ذلك، ويرتكز هذا الرأي، الذي أقول به على أساسين جوهريين:

(١) ذكره الثعالبي في ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ص ٣١ - دار المعارف، القاهرة - ولم ينسبه.

الأول: هو أنّ أحكام الشريعة، باعتراف الجميع، تمثل في أغلبها مبادئ شديدة العمومية، يتعين بذل جهد كبير من أجل ملء تفاصيلها، بمضمون صالح للتطبيق في ظروف كل عصر بعينه. وكلما تعقدت أوضاع الحياة ازداد الدور الذي تلعبه هذه التفاصيل أهمية. ومن المؤكد أنّ مجتمعنا المعاصر يمثل قمة التعقيد الذي بلغته البشرية طوال تاريخها، نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي المذهل، وما يترتب عليه من تغييرات متلاحقة في ظروف حياة البشر، وهي التغييرات التي واجهتنا بمواقف جديدة، لم يكن لها نظير في أية فترة سابقة، ومن هنا كان لزاماً على أي مجتمع، يريد لنفسه الحياة وسط عالم متغير متجدد، يتعين عليه أن يتعامل معه، أن يبذل جهداً بشرياً هائلاً، لكي يترجم المبادئ الدينية العامة إلى واقع، يمكن تحقيقه في عالم كهذا.

ولنضرب لذلك مثلين: فمبدأ الإحسان مبدأ معترف به في الإسلام، تنصّ عليه آيات كثيرة، تهدف كلها إلى إشعار الأغنياء بأن للمحرومين في أموالهم حقاً، أي إلى ضمان حدٍّ أدنى من المعيشة للفقير، أي أن الإحسان صيغة أساسية، تستهدف تحقيق شكل من أشكال العدالة الاجتماعية. غير أن تعقّد المجتمعات الحديثة، وعدم وجود اتصال وثيق أو تعارف مباشر بين الغني والفقير في مجتمع المدينة الضخم المزدهم، يحتمّ علينا أن نأخذ من مبدأ الإحسان روحه العامة، وهي السعي إلى تضيق الفجوة بين الغني والفقير، ثم نبذل جهوداً هائلة من أجل تحديد الوسائل، التي تكفل تحقيق شكل من أشكال العدالة الاجتماعية في هذا المجتمع المعقد. وتتفاوت الصيغة التي يمكن تطبيقها، بين قيام الغني بتقديم صدقة مباشرة إلى الفقير، «وهي صيغة لم تعد مجدية في معظم المجتمعات المعاصرة»، وبين منع الأغنياء من أن يملكوا الوسائل التي

تمكنهم من استغلال الفقراء والضعفاء، في الطرف الآخر من سلم الحلول الممكنة. وفيما بين هذين الطرفين تدور خلافات، لا أول لها ولا آخر، كلها خلافات بشرية خالصة، وإن كانت كلها قابلة لأن تندرج تحت المبدأ الديني العام «مبدأ الإحسان».

أما المثل الآخر، فهو مفهوم الشورى. فكما نعلم جميعًا ما زال الخلاف محتدمًا حول طبيعة الشورى، وهل هي اختيارية أم ملزمة للحاكم. ولكن الأهم من ذلك أن مبدأ الشورى يحتمل تفسيرات شديدة التباين: ما بين همس الحاكم في أذن وزرائه وأمراءه المقربين «للتشاور». وما بين إجراء انتخابات نيابية نزيهة تؤدي إلى اختيار ممثلين حقيقيين للشعب يكونون سلطة، تراقب جميع تصرفات الحاكم، وتضع لها ضوابط لا يستطيع أن يتعدها. فالمبدأ الإلهي واحد، ولكن التفسيرات متعددة ومختلفة، وكلها تفسيرات تتم بجهود بشرية.

أما الأساس الثاني: الذي أقول من أجله: إننا لسنا إزاء اختيار بين حكم إلهي وحكم بشري، فهو أن النص الإلهي لا يفسر نفسه بنفسه، ولا يطبق نفسه بنفسه، وإنما يفسره البشر ويطبقونه. وفي عملية التفسير والتطبيق البشري هذه تتدخل كل أهواء البشر ومصالحهم وتحيزاتهم، ففي عصر الرسول وصحابته^(١) فقط، كان التشريع إلهيًا، وكان التفسير والتطبيق بدوره إلهيًا؛ لأن المكلف بالتفسير والتطبيق كان مبعوثًا من عند الله. في مثل هذا العصر - فقط - يحق للناس أن يقارنوا بين الحكم

(١) أخطأ الدكتور، حين جعل التشريع في عصر الصحابة إلهيًا، مثله في عصر الرسول. والصحابة إنما هم مجتهدون يخطئون ويصيبون، وإن كان لاجتهاداتهم قيمة أكثر من غيرهم، أما إجماعهم فهو حجة بلا نزاع.

الإلهي والحكم البشري، أما في جميع العصور اللاحقة، فقد دخل البشر، بكل ما يتصفون به من ضعف وهوى، ولم يعد النص الشرعي الإلهي يتحول إلى واقع متحقق، إلا من خلالهم. وهذا هو التعليل الوحيد للتباين الشديد بين أنظمة متعددة، يقسم كل منها بأغلظ الأيمان أنّه هو الذي يطبق الشريعة، كما ينبغي أن يكون التطبيق.

ماذا نستنتج من ذلك كله؟ النتيجة الواضحة التي تفرض نفسها على كل من يملك حدًا أدنى من القدرة على التفكير، هي أن الهدف الأصلي، الذي تسعى إلى تحقيقه دعوة تطبيق الشريعة، هو هدف يستحيل بلوغه، فأصحاب هذه الدعوة، الذين تملكهم رغبة حقيقية في الإصلاح، يريدون أن يتخلصوا من ضعف البشر وتخطيهم بالالتجاء إلى حكم إلهي، يسمو على كل ما يصل إليه البشر الفانون. ولكن المشكلة الكبرى هي أن ضعف البشر وتحيزهم، بل وفسادهم وانحلالهم، سيظل ملازمًا لنا، حتى عندما نحتكم إلى الشرع الإلهي، وبمجرد أن نطرد الهوى والتحيز البشري من الباب، نجده يقفز عائدًا إلينا من النافذة.

إنّ عملية الحكم عملية بشرية، وما دام الذين يمارسونها بشرًا، فسوف يقحمون مشاعرهم وميولهم في أي نصّ يحكمون بمقتضاه، حتى لو كان نصًّا إلهيًّا. وعلى كل من يشك في ذلك أن يتأمل جميع تجارب تطبيق الشريعة، لا في العالم الإسلامي المعاصر فحسب، بل طوال التاريخ الإسلامي بعد عصر الرسول، لكي يتأكد من أن البشر، مهما فعلوا، لن يستطيعوا أن يهربوا من طبيعتهم أو يتخلصوا من أعمالهم»^(١) اهـ.

(١) الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية ص ١٤٢ - ١٤٨.

مناقشة علمية هادئة:

ولنقف قليلاً عند الأدلة التي اتكأ عليها أستاذ الفلسفة لينفي - بشدة - أن الإسلام شريعة تنسب إلى الله، ويثبت أن الشريعة مثل القانون الوضعي، كلها من عمل الإنسان.

الحق أنني ما كنت أحسب أن يتورط رجل مثله في مثل هذا الباطل المكشوف، وأن يتوكأ على عكاز منحور، أكلته دابة الأرض.

ولا أدري كيف بلغ به الزهو، أن يتهم الأمة الإسلامية كلها بالغباء والجهل. فقد ظلت بجميع مذاهبها وفرقها طوال أربعة عشر قرناً، تعتقد أن عندها شيئاً اسمه: «شرع الله»، عمل به من عمل، وانحرف عنه من انحرف، حتى الفلاسفة الذين لا يجهل الأستاذ أمرهم، كانوا يحاولون أن يثبتوا ما بين حكمة البشر وشريعة الله من الاتصال.

ثم لا أدري - ولا المنجم يدري - ماذا يقول في الآيات القرآنية، التي ألزمت بالحكم بما أنزل الله، ودمغت من لم يحكم بما أنزل الله، بما هو معلوم من الكفر، أو الظلم، أو الفسوق.

وما معنى: ﴿وَأَن أٰحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأٰخِذْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، إذا كان الله لم ينزل شيئاً محدداً، وإنما أنزل «مبادئ شديدة العمومية»، أي لا نستطيع أن نأخذ منها تشريعاً محكماً، ولا توجيهاً بيّناً! لماذا إذن وصف الله قرآنه بأنه: ﴿كِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وجعله نوراً، وبياناً، وبرهاناً، وفرقاناً؟!

ولماذا خاطب رسوله بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

كيف يكون القرآن نورًا وبيانًا وبرهانًا، إذا لم يعطنا إلا مبادئ غامضة شديدة العمومية، لا يؤخذ منها حكم، ولا يستنبط منها شرع.

أما لو رجع الدكتور إلى ما كتبه أهل الاختصاص - ولو من المحدثين والمعاصرين، أمثال: رشيد رضا، وأحمد إبراهيم، وخلاف، وشلتوت، وأبي زهرة، والخفيف، والخضر حسين، وابن عاشور، ومن عاصرهم، ومن بعدهم - لعلم أن في الشريعة منطقتين متميزتين:

الأولى: منطقة المقاصد الكلية، والقواعد الشرعية، والأحكام القطعية، وهي التي أجمعت عليها الأمة، وتوارثتها الأجيال، وغدت تجسد الوحدة الفكرية والشعورية والعملية للأمة، وهذه هي منطقة «المحكمات» أو «القطعيات»، التي لا مجال للاجتهاد فيها. كما يوجد في كل نظام مبادئ أو بنود لا تقبل الإلغاء.

والثانية: هي منطقة الظنيات من الأحكام، وهي معظم الشريعة، ممّا ثبت بنصّ لم تتوافر له قطعية الثبوت والدلالة معًا، بأن كان ظنيًا في ثبوته، أو في دلالته، أو فيهما معًا.

وأولى من ذلك ما لم يكن فيه نصّ أصلاً، بأن ترك للبشر قصداً، وهو ما سميناه: «منطقة العفو»، أخذًا من الحديث الشريف: «ما أحلّ الله في كتابه فهو حلال، وما حرمّ فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته؛ فإن الله لم يكن لينسى شيئاً» ثم تلا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]^(١).

(١) رواه البزار (٤٠٨٧)، وقال: إسناده صالح. والحاكم في التفسير (٣٧٥/٢)، وصحح إسناده، ووافقه الذهبي، والبيهقي في الضحيا (١٢/١٠)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧٩٤): رواه البزار والطبراني في الكبير وإسناده حسن ورجاله موثقون. عن أبي الدرداء.



ومنطقة الظنيات هذه بقسميها (ما ليس فيه نص، وما فيه نص ظني) ليست كلاً مباحاً، يرهه كل من هبّ ودبّ، إنّما يجب أن تفهم في ضوء المنطقة الأولى، وفي إطارها، بحيث يسير الجزئي في كنف الكلي، ويرد الظني إلى القطعي، ويفهم المتشابه في دائرة المحكم، ولا تضرب النصوص بعضها ببعض، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

ولقد كان من مفاخر التراث الإسلامي «علم» انفراد بوضعه المسلمون، وقعدوا قواعده العقلية، والدينية، واللغوية، ليضبطوا به كيفية الاستدلال بالنصوص الشرعية، والاستنباط فيما لا نص فيه، ذلكم هو «أصول الفقه»، الذي لم تضع أمة، من أمم الحضارة مثله.

لقد أخطأ الدكتور خطأ فاحشاً، حين اتخذ من سعة الشريعة ومرونتها، دليلاً على أنّها جهد بشري، لا يختلف عن القانون الوضعي: الروماني قديماً، أو الفرنسي حديثاً.

وكان أجدر به أن يجعل هذه مزية للشريعة الإلهية، وخصيصة من خصائصها الأساسية. ولقد كتبت في هذا بحثاً مستقلاً^(١)، بيّنت فيه عوامل السعة والمرونة في الشريعة، وقابليتها لمواجهة التطور وتوجيهه.

لو قال الكاتب: إنّ الدور الذي يقوم به الاجتهاد في عصرنا، يجب أن يكون أكبر منه في أي عصر آخر، نظراً للتغيرات الهائلة والمتلاحقة التي دخلت وتدخل حياة الناس، وتحتاج إلى أن تملأ بتفاصيل كثيرة، ليست كلها نصوصاً دينية، بل هي اجتهادات مبنية على مراعاة مصالح

(١) نشر في دار الصحوة في القاهرة بعنوان: عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية.

البشر أفرادًا ومجتمعات. لو قال هذا، لكننا معه على طول الخط، وقد أوسعت هذا بحثًا في مقالاتي التي نشرتها «مجلة الدوحة (١٩٨٤م)»، وكذلك في كتابي: «الاجتهاد في الشريعة الإسلامية».

مبدأ الإحسان الذي ضربه الدكتور مثلاً:

ومما توكلأ عليه الدكتور ليقوي دليله الأول - وهو شدة العمومية في مبادئ الشريعة - أنه ضرب مثلين: أحدهما عن «الإحسان» والآخر عن «الشورى». قال: فمبدأ الإحسان مبدأ معترف به في الإسلام، تنص عليه آيات كثيرة، تهدف كلها إلى إشعار الأغنياء بأن للمحرومين في أموالهم حقًا، أي إلى ضمان حد أدنى من المعيشة للفقير، أي إن الإحسان صيغة أساسية، تستهدف تحقيق شكل من أشكال العدالة الاجتماعية. غير أن تعقد المجتمعات الحديثة، وعدم وجود اتصال وثيق، أو تعارف مباشر بين الغني والفقير في مجتمع المدينة الضخم المزدهم، يحتم علينا أن نأخذ من مبدأ الإحسان روحه العامة، وهي السعي إلى تضيق الفجوة بين الغني والفقير، ثم نبذل جهودًا هائلة من أجل تحديد الوسائل التي تكفل تحقيق شكل من أشكال العدالة الاجتماعية في هذا المجتمع المعقد. وتتفاوت الصيغة التي يمكننا تطبيقها، بين قيام الغني بتقديم صدقة مباشرة إلى الفقير «وهي صيغة لم تعد مجدية في معظم المجتمعات المعاصرة» وبين منع الأغنياء من أن يملكوا الوسائل التي تمكنهم من استغلال الفقراء والضعفاء، في الطرف الآخر من سلم الحلول الممكنة. وفيما بين هذين الطرفين، تدور خلافات لا أول لها ولا آخر، كلها خلافات بشرية خالصة، وإن كانت كلها قابلة لأن تندرج تحت المبدأ الديني العام؛ مبدأ الإحسان.

وهنا نقول للكاتب: إنك لم توفق في هذا المثل الذي ضربته؛ فالإحسان^(١) - بمعنى التصديق الاختيار الفردي لمعونة الفقراء - ليس صيغة أساسية إسلامية، لإقامة عدالة اجتماعية أو تكافل اجتماعي، أو علاج مشكلة الفقر، بل للإسلام في ذلك فلسفة واضحة، لها أصولها، ولها أهدافها، ولها وسائلها، ولكن كما قلت في ندوة «الإسلام والعلمانية»: إن عيب الدكتور وجماعته من العلمانيين واليساريين أنهم لا يعرفون الإسلام، ولا يقرؤون كتب علمائه القدماء ولا المحدثين، وأنا لن أدل الدكتور على كتابي: «فقه الزكاة»، فربما يشق عليه قراءته، وهو من مجلدين، وربما لا تهضم معدته هذا النوع من الكتب، بل أدله على كتب أسهل منه، مثل:

«العدالة الاجتماعية في الإسلام» للمرحوم سيد قطب.

«اشتراكية الإسلام» للمرحوم مصطفى السباعي.

«المجتمع الإنساني في ظل الإسلام» للمرحوم الشيخ أبي زهرة.

«مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام» من كتبنا.

وسيجد أن الإسلام لم يعالج القضية الاجتماعية بطريق «الإحسان»، كما توهم، وكما فعلت ذلك أديان وفلسفات أخرى.

(١) كلمة «الإحسان» كما وردت في القرآن والسنة، لها دلالة غير دلالتها العرفية التي اعتمد عليها الدكتور، وإنَّما معناها إتقان العمل، وأداؤه على الوجه الذي ينبغي، وفيه جاء الحديث الصحيح: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء». رواه مسلم في الصيد والذبائح (١٩٥٥)، عن شداد بن أوس. وفي حديث جبريل: «الإحسان أن تعبد الله، كأنك تراه، فإن لم تكن تراه، فإنَّه يراك». متفق عليه: رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، كلاهما في الإيمان، عن أبي هريرة.

وقد حلّل الأستاذ المرحوم الدكتور إبراهيم اللبان في بحث قيّم له، قدّمه لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر: لماذا رفض الإسلام فكرة الإحسان، ولم يعتمد عليها في رعاية حقوق الفقراء؟^(١).

والزكاة ليست - بالضرورة - علاقة مباشرة بين الغني والفقير، كما تخيل الكاتب، بل هي في الأصل تنظيم اجتماعي، تشرف عليه الدولة. فتأخذ هذا الحق المالي من الأغنياء، لترده على الفقراء. وهي تنظم ذلك بواسطة جهاز إداري ومالي سمّاه القرآن: ﴿وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠]، وجعل أجرهم من ميزانية الزكاة نفسها، حتى لا تتعطل الفريضة.

ومن هنا تفرق الزكاة في الإسلام، عن الصدقات في الأديان الأخرى، افتراقاً بيّناً، يتمثّل في عشرة فروق أساسية، أقتبسها من كتابي: «فقه الزكاة»:

أولاً: أن الزكاة الإسلامية لم تكن مجرد عمل طيب من أعمال البر، وخلة حسنة من خلال الخير، بل هي ركن أساسي من أركان الإسلام، وشعيرة من شعائره الكبرى، وعبادة من عباداته الأربع، يوصم بالفسق من منعها، ويحكم بالكفر على من أنكر وجوبها، فليست إحساناً اختيارياً، ولا صدقة تطوعية، وإنّما هي فريضة تتمتع بأعلى درجات الإلزام الخلقي والشرعي.

ثانياً: أنّها - في نظر الإسلام - حق للفقراء في أموال الأغنياء. وهو حق قرره مالك المال الحقيقي وهو الله تعالى، وفرضه على من استخلفهم من عباده فيه، وجعلهم خزاناً له، فليس فيها معنى من معاني

(١) راجع ذلك في بحثه ضمن بحوث «المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية» بالأزهر. وقد نشره المجمع. وكتابنا: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، نشر مكتبة وهبة، القاهرة.

التفضل والامتنان من الغني على الفقير، إذ لا منة لأمين الصندوق، إذا أمره صاحب المال بصرف جزء من ماله على عياله.

ثالثًا: أنَّها حق معلوم، قدر الشرع الإسلامي نُصْبَه، ومقاديره، وحدوده، وشروطه، ووقت أدائه، وطريقة أدائه، حتى يكون المسلم على بينة من أمره، ومعرفة بما يجب عليه، وكم يجب، ومتى يجب؟

رابعًا: هذا الحق لم يوكل لضمائر الأفراد وحدها، وإنَّما حملت الدولة المسلمة مسؤولية جبايتها بالعدل وتوزيعها بالحق، وذلك بواسطة «العاملين عليها»، فهي ضريبة «تؤخذ»، وليست تبرعًا يمنح؛ ولهذا كان تعبير القرآن الكريم: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، وتعبير السنة أنَّها: «تؤخذ من أغنيائهم»^(١).

خامسًا: أنَّ من حق الدولة أن تؤدّب - بما تراه من العقوبات المناسبة - كل من يمتنع من أداء هذه الفريضة. وقد يصل هذا إلى حدّ مصادرة نصف المال، كما في حديث: «إنا آخذوها وشطر ماله»^(٢).

سادسًا: أنَّ أي فئة ذات شوكة، تتمرد على أداء هذه الفريضة، فإن من حق إمام المسلمين - بل من واجبه - أن يقاتلهم، ويعلن عليهم الحرب، حتى يؤدوا حق الله، وحق الفقراء في أموالهم. وهذا ما صرحت به الأحاديث الصحيحة، وما طبقه الخليفة الأول أبو بكر ومن معه من الصحابة الكرام رضي الله عنهم.

(١) متفق عليه: رواه البخاري في الزكاة (١٣٩٥)، ومسلم في الإيمان (١٩)، عن ابن عباس.
(٢) رواه أحمد (٢٠٠١٦)، وقال مخرّجوه: إسناده حسن. وأبو داود (١٥٧٥)، والنسائي (٢٤٤٤)، والحاكم (٣٩٧/١)، وصحّحه، ثلاثتهم في الزكاة، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (١٤٠٧)، عن معاوية بن حيدة.

سابعًا: أنّ الفرد المسلم مطالب بأداء هذه الفريضة العظيمة وإقامة هذا الركن الأساسي في الإسلام، وإن فرطت الدولة في المطالبة بها، أو تقاعس المجتمع عن رعايتها، فإنها - قبل كل شيء - عبادة يتقرب بها المسلم إلى ربه، ويزكي بها نفسه وماله، فإن لم يطالبه بها السلطان، طالبه بها الإيمان والقرآن. وعليه - ديانة - أن يعرف من أحكام الزكاة ما يمكنه من أدائها على الوجه المشروع المطلوب.

ثامنًا: أنّ حصيلة الزكاة لم تترك لأهواء الحكام، ولا لتسلط رجال الكهنوت - كما كان الحال في اليهودية - ولا لمطامع الطامعين من غير المستحقين، تنفقها كيف تشاء. بل حدد الإسلام مصارفها ومستحقيها كما في آية: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠]، وكما فصلت ذلك السنة بدقة ووضوح. فقد عرف البشر من تجاربهم أن المهم ليس هو جباية المال، إنّما المهم هو أين يصرف؟ ولذلك أعلن ﷺ ألاّ يحل له، ولا لآله منها شيء، وإنّما تؤخذ من أغنياء كل إقليم، لترد على فقرائه، فهي منهم وإليهم.

تاسعًا: أنّ هذه الزكاة لم تكن مجرد معونة وقتية، لسدّ حاجة عاجلة للفقير، وتخفيف شيء من بؤسه، ثم تركه - بعد ذلك - لأنياب الفقر والفاقة، بل كان هدفها القضاء على الفقر، وإغناء الفقراء إغناءً دائماً، يستأصل شأفة العوز من حياتهم، ويقدرهم على أن ينهضوا - وحدهم - بعبء المعيشة؛ وذلك لأنّها فريضة دورية منتظمة دائمة الموارد، ومهمتها أن تيسر للفقير قواماً من عيش، لا لقيمات أو دريهمات، كما فصلنا ذلك في مصارف الزكاة من كتابنا: «فقه الزكاة».

عاشراً: أنّ الزكاة - بالنظر إلى مصارفها، التي حددها القرآن، وفصلتها السنة، قد عملت لتحقيق عدة أهداف روحية وأخلاقية واجتماعية وسياسية؛ ولهذا تُصرف على المؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، فهي أوسع مدى، وأبعد أهدافاً من الزكاة في الأديان الأخرى.

وبهذه المميزات يتضح لنا: أنّ الزكاة في الإسلام نظام جديد متميز، يغير ما جاءت به الديانات السابقة، من وصايا ومواعظ، ترغب في البر والإحسان، وتحذر من البخل والإمساك. كما أنّها شيء آخر، يخالف الضرائب والمكوس التي كان يجبيها الملوك والأباطرة، وكانت كثيراً ما تؤخذ من الفقراء، لترد على الأغنياء، وتنفق على أبهة الحاكمين وترفعهم، وإرضاء أقاربهم وأنصارهم، وحماية سلطانهم من الزوال.

على أنّ الزكاة ليست هي الحق المالي الوحيد في أموال الأغنياء، بل هو الحق الدوري الثابت، ولكن في المال حقاً سوى الزكاة، تضيق وتتسع بحسب حاجة الفقراء، وقدرة الأغنياء.

وفي موارد الدولة كلها متسع لتحقيق الكفاية التامة للفقراء حتى يستغنوا، وتتهياً لهم ولأسرهم حياة إنسانية كريمة.

مبدأ الشورى:

وأما المبدأ الثاني الذي ضرب به الدكتور مثلاً على شدة عمومية الشريعة، فهو مبدأ الشورى.

ولا ريب أن الإسلام لم يضع صوراً مفصلة للشورى، ولكنّه في القرآن المكي، الذي يرسّي القواعد والأسس للفرد والمجتمع، جعلها

عنصرًا أساسيًا من عناصر الحياة الإسلامية، وصفة ثابتة من صفات المجتمع المسلم، إلى جوار إقامة الصلاة والإنفاق ممَّا رزق الله، ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨].

وفي القرآن المدني، أمر بها رسوله ﷺ بقوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وإذا كان رسول الله ﷺ مأمورًا بها، وهو مؤيد بالوحي، فغيره أولى أن يؤمر بها.

يقول الإمام ابن عطية في تفسيره: «الشورى من قواعد الشريعة، وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين؛ فعزله واجب، ذاك ما لا خلاف فيه»^(١) اهـ.

وكان ﷺ، أكثر الناس مشاورة لأصحابه، وكان ينزل عن رأيه إلى رأيهم، فيما لم ينزل عليه فيه وحي، كما تدل على ذلك وقائع كثيرة، في غزوة أحد، وغزوة الخندق، وغيرها.

وإذا كان هناك من الفقهاء من قال بأن الشورى معلمة للحاكم، وليست ملزمة له، وإنما عليه أن يستمع إلى الآراء، ثم يتبنى ما يراه أقرب إلى الصواب منها، وينفذه على مسؤوليته، فإن «تيار الوسطية الإسلامية»، الذي نتحدث باسمه، يرى الالتزام بالرأي الآخر، وهو أن على الحاكم أن يستشير وجوبًا، ثم ينفذ ما تراه الأكثرية، إن لم يكن الإجماع.

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥٣٤/١)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

وقد وضع عمر رضي الله عنه، مبدأ الأخذ بالأكثرية في قضية الستة أصحاب الشورى، حتى في حالة التساوي - ثلاثة إلى ثلاثة - اقترح عليهم مرجحًا من الخارج هو «عبد الله بن عمر»، فإن لم يرتضوه، رجح الثلاثة الذين فيهم: عبد الرحمن بن عوف.

وفي كتابي: «الحل الإسلامي فريضة وضرورة» رددت على الذين يقولون بأن الشورى غير ملزمة لأولي الأمر، مرجحًا الإلزام بأدلة واعتبارات، أظهرها:

١ - أن هذا يتفق مع ما قرره فقهاء الأمة من تسمية أعضاء شورى المسلمين: «أهل الحل والعقد»، فإذا كان رأيهم غير ملزم، ويمكن أن يضرب به عرض الحائط، فماذا يحلون ويعقدون؟! وقد فسر «أولو الأمر» في قوله تعالى: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، بهؤلاء فهم الذين يختارون الحاكم أو الأمير، وهم الذين يراقبونه، وهم الذين يعزلونه، إلخ.

٢ - ما فعله النبي ﷺ، في غزوة أُحُد من الخروج إلى المشركين، نزولًا على رأي الأغلبية المتحمسة، وما فعله عمر في قضية الستة أصحاب الشورى، من التزام رأي الأكثرية العددية، واعتبار عبد الله بن عمر مرجحًا، إذا افترقوا إلى ثلاثة وثلاثة، إلخ، وإقرار الصحابة لذلك، كل ذلك دليل على أن الشورى ملزمة، وأن رأي الأغلبية معتبر.

٣ - ما ذكره ابن كثير في تفسيره، نقلًا عن ابن مردويه، عن علي مرفوعًا، في تفسير العزم في قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، قال: «العزم: مشاوره أهل الرأي، ثم اتباعهم»^(١).

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/١٥٠)، تحقيق سامي سلامة، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢،

٤ - أنّ الاستشارة من غير التزام برأي المشيرين، ولو كانوا جمهور الأمة، أو أهل الحل والعقد فيها، يجعل الشورى شبه «مسرحة»، يضحك الحاكم المتسلط بها على الناس، ثم ينفذ ما في رأسه هو!

٥ - أنّ تاريخ الإسلام في الماضي البعيد والحاضر القريب، ينطق بأن الاستبداد بالرأي هو الذي قوّض دعائم القوة والخير في حياة المسلمين، وجرّأ الطغاة على أن يعبثوا بمقدرات الأمة، كما يشاؤون، دون أن يخشوا شيئاً، أو توجه إليهم كلمة؛ لأنّهم غير ملزمين بمشورة أحد أو رأيه!

٦ - أنّ الإنسان - بطبيعته - ظلوم جهول، ورأي الفرد لا يؤمن انحرافه، لغلبة الهوى فيظلم، أو غلبة الجهل فيضل، ولهذا كان رأي الاثنين أقرب إلى الصواب، وإلى العدل والعلم من رأي الواحد، وإن كان الخطأ من الجميع محتملاً.

٧ - أنّ الأغلبية التي تشير بالرأي تتحمل مسؤوليته، وتتقبل نتائجه أيّاً كانت، وهذا ما يجعل الأمة شريكة الحاكم، في الصواب والخطأ، والخير والشر، ويغرس فيها معاني القوة، والكرامة، والإحساس بالذات، ويدربها على أن تقول: «لا» بملء فيها، وتلزم بها.

٨ - أنّ الالتزام بشورى الأغلبية، وإن كان فيه خلاف، ينبغي أن يكون موضع اتفاق اليوم، إذا تراضت عليه جماعة ما، وتشارطوا على الأخذ بهذا الرأي. فهنا يرتفع الخلاف، ويصبح واجباً على الجميع أن ينفذوه؛ لأنّه نوع من الوفاء بالعهود، التي أمر الله برعايتها. وفي الحديث: «المسلمون عند شروطهم»^(١).

(١) علّقه البخاري بصيغة الجزم قبل الحديث (٢٢٧٤)، ووصله الترمذي في الأحكام (١٣٥٢)، وقال: حسن صحيح. وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (١٥٨٨) بعد أن ذكر تصحيح الترمذي: =



أما عدم وضع الصيغ التفصيلية؛ فذلك لحكمة ذكرها حكماء الإسلام في هذا العصر. يقول العلامة رشيد رضا في تفسير آية: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]: «الحكم والأسباب التي جعلت النبي ﷺ، لم يضع نظامًا مفصلاً للشورى جملة أسباب:

منها: أنَّ هذا الأمر يختلف باختلاف أحوال الأمة الاجتماعية، في الزمان والمكان، وكانت تلك المدة القليلة التي عاشها ﷺ بعد فتح مكة، مبدأ دخول الناس في دين الله أفواجًا، وكان ﷺ، يعلم أن هذا الأمر سينمو ويزيد، وأن الله سيفتح لأمته الممالك، ويخضع لهم الأمم، وقد بشرها بذلك، فكل هذا كان مانعًا من وضع قاعدة للشورى تصلح للأمة الإسلامية في عام الفتح، وما بعده من حياة النبي ﷺ، وفي العصر الذي يتلو عصره، إذ تفتح الممالك الواسعة، وتدخل الشعوب التي سبقت لها المدنية في الإسلام، أو في سلطان الإسلام، إذ لا يمكن أن تكون القواعد الموافقة لذلك الزمن صالحة لكل زمن، والمنطقة على حال العرب في سذاجتهم، منطبقة على حالهم بعد ذلك، وعلى حال غيرهم. فكان الأحكم أن يترك ﷺ وضع قواعد الشورى للأمة، تضع منها في كل حال ما يليق بها بالشورى.

ومنها: أنَّ النبي ﷺ، لو وضع قواعد مؤقتة للشورى - بحسب حاجة ذلك الزمن - لاتخذها المسلمون دينًا، وحاولوا العمل بها في كل زمان ومكان، وما هي من أمر الدين. ولذلك قال الصحابة في اختيار أبي

= وإه بمرة؛ بسبب كثير (ابن عبد الله). وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٤/٤٥١): وكثير بن عبد الله، ضعيف عند الأكثر، لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقوون أمره. وقال في بلوغ المرام (٨٧٦) بعد أن ذكر كلام الترمذي: وأنكروا عليه... وكأنه اعتبره بكثرة طريقته. وصححه الألباني في غاية المرام (٣٣٤)، عن عمرو بن عوف المزني.

بكر حاكمًا: رضيه رسول الله ﷺ لديننا، أفلا نرضاه لدينانا؟! فإن قيل: كان يمكن أن يذكر فيها أنه يجوز للأمة أن تتصرف فيها عند الحاجة بالنسخ والتغيير والتبديل. نقول: إنَّ الناس قد اتخذوا كلامه ﷺ، في كثير من أمور الدنيا دينًا، مع قوله: «أنتم أعلم بأمركم دنياكم»^(١)، وقوله: «ما كان من أمر دينكم فإليّ، وما كان من أمر دنياكم، فأنتم أعلم به»^(٢). وإذا تأمل المنصف المسألة حق التأمل، وكان ممن يعرف حقيقة شعور طبقات المؤمنين من العامة والخاصة في مثل ذلك، يتجلى له أنه يصعب على أكثر الناس أن يرضوا بتغيير شيء وضعه النبي ﷺ للأمة، وإن أجاز لها تغييره، بل يقولون: إنه أجاز ذلك تواضعًا منه، وتهذيبيًا لنا، حتى لا يصعب علينا الرجوع عن آرائنا، ورأيه هو الرأي الأعلى في كل حال»^(٣) اهـ.

تفسير البشر وتطبيقهم للشريعة، لا ينفي إلهيتها:

وأما السبب الثاني الذي اعتمد عليه د. فؤاد زكريا، ليقول: إننا لسنا إزاء اختيار بين حكم إلهي وحكم بشري، فهو أن النص الإلهي لا يفسر نفسه بنفسه، ولا يطبق نفسه بنفسه، وإنَّما يفسره البشر ويطبّقونه. وفي عملية التفسير والتطبيق البشري هذه تتدخل كل أهواء البشر ومصالحهم وتحيزاتهم... إلخ.

ولك أن تعجب أيها القارئ ما شاء لك العجب من هذا المنطق القائم على المغالطة المكشوفة.

(١) سبق تخريجه ص ٨٤.

(٢) رواه أحمد (١٢٥٤٤)، وقال مخرّجوه: إسناده صحيح على شرط مسلم، عن أنس.

(٣) تفسير المنار (٤/١٦٤، ١٦٥).

فالتفسير لأي نص كان تحكمه أصول تضبطه من اللغة، والعرف، والعقل، والنقل.

فكيف بنص إلهي معجز بالغ ذروة البيان واليسير للذكر والفهم؟! ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ١، ٢]، ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان: ٥٨]، ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧].

إن معنى كلام أستاذ الفلسفة، أن الإلهي ينقلب بشريًا بمجرد تفسيره وتطبيقه من البشر: أنه لا فائدة من أن ينزل الله كتابًا لهداية البشر، ولا أن يلزمهم بمنهج يتبعونه، ولا بأحكام يأترون بأوامرها، وينتهون بنواهيها؛ لأن هذا كله سيفقد ربانيته وأصله الإلهي، إذا فسره البشر وطبقوه، ولا بد أن يفسره البشر ويطبقوه!!

أهذا كلام يا أولي الألباب؟ لماذا أنزل الله كتبه، وبعث رسله إذن؟! لماذا قال الله عن كتابه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾؟! [الإسراء: ٩]، لماذا قال: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩].

إذا قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِن لَّمْ يَكُن لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوَصُّونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]، وفسرنا هذه الآية، أو

هذا الجزء من الآية، بما هو معروف في كتب التفسير والفرائض، وطبقناها بما هو معلوم من قوانين الأسرة أو الأحوال الشخصية - تكون هذه الأحكام قد فقدت نسبها إلى الله، الذي شرعها وأنزلها في كتابه المبين؟!؟!!

ولنأخذ مثلاً آخر من النصوص التي تحتمل أوجهها من التفسير في جزئياتها، يقول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

هذا النص القرآني، جاءت السنة فحددت بعض معانيه ووضحتها؛ حددت المراد بالسارق الذي تقطع يده، وأنه من يسرق من حرز، فلا قطع على من أخذ من الحقل، وأنه من يسرق لغير حاجة، فلا قطع على من سرق طعاماً لأكله، وأنه من يسرق مالاً له قيمة؛ فلا قطع فيما دون نصاب معين.

كما بينت أن القطع يكون من عند الرسغ، وأن الحدود تدرأ بالشبهات، وأن للإمام أن يدرأ الحد بالتوبة.

ولا شك أن بعض هذه الأحكام، تختلف باختلاف الزمان والمكان والحال، ولهذا اختلفت فيها المذاهب، وتعددت الأقوال، وفي هذا سعة ورحمة، ولكن يبقى الأصل الذي لا نزاع فيه، وهو وجوب القطع عندما تستوفي الجريمة أركانها وشروطها، وتنفي الشبهة عنها، وفي هذا ورد الحديث المتفق عليه: «وأيام الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت؛ لقطعت يدها»^(١).

(١) متفق عليه: رواه البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٤٧٥)، ومسلم في الحدود (١٦٨٨)، عن عائشة.

وقد أطال د. فؤاد زكريا الكلام في هذا الموضوع وكرره، يحسب أنه بالإلحاح والتكرار يجعل من باطله حقًا، وهيهات.

إنَّ لله أحكامًا وشرائع جاء بها كتابه، وبَيَّنَّها رسوله، وطبقها خلفاؤه، وفصلها فقهاء الأمة، وعمل بها المسلمون قرونًا متطاولة، قبل أن يدخل الاستعمار أرض الإسلام، اتفقوا على بعضها، واختلفوا في بعضها، ولكنهم لم يختلفوا يومًا في أن لله شريعة، يجب أن تحكم، وأحكامًا يجب أن تطاع، ومنهاجًا يجب أن يتبع، وأنَّهم إذا لم يتبعوا حكم الله، سقطوا في حكم الجاهلية ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وهذا الإجماع التاريخي، يؤيده اليوم إجماع جماهيري من أبناء الأمة الإسلامية، بوجوب الرجوع إلى شريعة الله، وتحكيمها كما أمر الله، والتحرر من شرائع الطاغوت، أو الاستعمار، التي فرضها أيام سطوته وسلطانه على الأرض، والناس في ديار الإسلام.

فأين يهرب الدكتور، وأين المفرد؟ من إجماع الأمس، أو إجماع اليوم؟ ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ۖ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ [القيامة: ١١، ١٢].

ويقول الدكتور: إنني أجد تعبير «الحكم الإلهي» تعبيرًا متناقضًا؛ لأن البشر هم - دائمًا - الذين يحكمون، وهم الذين يحولون آية شريعة إلهية إلى تجربة بشرية، تمامًا كما يطبق الحاكم - في الغالبية الساحقة من الحالات - أحكام الدستور، ويفسرها على النحو الذي يخدم أغراضه ومصالحه.

ونقول للدكتور: إنك لو حددت مفاهيم الألفاظ كما ينبغي، ما وجدت مجالًا للتناقض بأي وجه من الوجوه.

فالحكم الإلهي - وهو التعبير الذي تختاره أنت - لا يعني السلطة الإلهية، إنما يعني التشريع الإلهي الأصول، بما فيه من قطعي وظني، ومتفق عليه، ومختلف فيه. أما السلطة فهي للبشر، فهم الذين يحكمون وينفذون.

وقد ذهب قوم من الخوارج - قديمًا - إلى إنكار حكم البشر حين أنكروا على الإمام عليٍّ (عليه السلام)، قبول التحكيم بينه وبين معاوية، فقالوا كلمتهم الشهيرة: «لا حكم إلا لله»^(١)، فكان تعليق عليٍّ كرم الله وجهه، الشهير أن قال: «كلمة حق، يراد بها باطل»!^(٢).

وقد حاورهم ابن عباس^(٣)، مبينًا أن تحكيم البشر أمر لا مفر منه، وهو ما جاء به القرآن في أبسط الأمور، مثل: التحكيم في الخلاف بين الزوجين، ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]. والتحكيم في جزاء قتل صيد الحرم، ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥].

فليس معنى الرجوع إلى «الحكم الإلهي» أن الله جل شأنه هو الذي يحكم بذاته، أو ينزل ملائكة يحكمون الناس، إنما معناه: الرجوع إلى شرع الله تعالى بإحلال ما أحل، وتحريم ما حرم، وإيجاب ما أوجب، واستحباب ما أحب، والائتمار بما أمر، والانتهاز عما نهى، والوقوف عند حدوده، ﴿وَمَنْ يَنْعَدْ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

(١) رواه مسلم في الزكاة (١٠٦٦)، عن عبيد الله بن أبي رافع.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في الجمل (٣٩٠٦٢)، والبيهقي في قتال أهل البغي (١٨٤ / ٨)، عن علي.

(٣) الحديث بطوله رواه النسائي في الكبرى في الخصائص (٨٥٢٢)، والحاكم في قتال أهل البغي (١٥٠/٢ - ١٥١)، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.



التكرار الممل:

على أنّ تيار الوسطية الإسلامية يستخدم كلمة «الحكم الإسلامي»، لا «الحكم الإلهي»؛ حتى لا يساء تفسيرها خطأ أو عمدًا، كما يفعل الدكتور زكريا، محامي العلمانية.

وها نحن نراه - على عادته في الإلحاح على الدعاوى الباطلة، وتكرار الحديث عنها بأسلوب أو بآخر، عسى أن تعلق ببعض الأذهان من طول تكرارها - يعود إلى موضوع التشكيك في مصدرية الشريعة، وفي أن أصولها من عند الله، فيردها إلى البشر، وينكر نسبها الإلهي، مخالفًا بذلك العقل والنقل، والتاريخ والواقع، كأن الله لم يبعث بها رسولًا، ولم ينزل بها كتابًا.

يقول فؤاد زكريا في مقدمة كتابه عن «الحركة الإسلامية»:

«إن دعاة تطبيق الشريعة يرددون عبارات ذات تأثير عاطفي هائل على الجماهير؛ ونتيجة لهذا التأثير العاطفي تمر هذه العبارات دون أن يتوقف أحد لمناقشتها، وتتناقلها الألسن محتفظة بمحتواها الهلامي، حتى تشيع بين الناس، وكأنها حقائق نهائية ثابتة، مع أنّها في ضوء التحليل العقلي، عبارات مليئة بالغموض والخلط. قال: وسأكتفي من هذه العبارات باثنتين: الحكم الإلهي في مقابل الحكم البشري، وصلاحيّة أحكام الشريعة لكل زمان ومكان»^(١).

أما القضية الأولى: وهي الحكم الإلهي في مقابل الحكم البشري، فنحن نعترض على هذا التعبير الذي يصر عليه الكاتب ويكرره، فنحن

(١) الحقيقة والوهم ص ١٠ - ١١.

إنَّما ندعو إلى الحكم الإسلامي، وهو حكم يقوم به البشر، مستندين إلى الشرع الإلهي. فالحكم للبشر، والشرعية من عند الله.

فما بال الدكتور لا يستعمل إلا عبارة «الحكم الإلهي»، التي توحي بأنه حكم يقوم على دعوى «الحق الإلهي»، وأنَّه حكم «الكهنة» الذين يتحكمون في ضمائر الناس، وما حلَّوه في الأرض فهو محلول في السماء؟!!

إنَّ السر في اختيار هذا التعبير «الحكم الإلهي»، ما ذكره الكاتب نفسه في موقف مشابه: أنَّه تحريف يهدف إلى خلق خصم وهمي، حتى يسهل توجيه النقد إليه.

ولقد أحسن الكاتب اللامع المعروف الأستاذ فهمي هويدي، حين كتب في صحيفة الأهرام (١٤/١٠/١٩٨٦م) تحت عنوان: «أكذوبة الحكم الإلهي»، فقال:

«تعرضت فكرة الدولة الإسلامية لعملية اغتيال معنوي، باشرها العلمانيون المتطرفون، واستخدموا فيها - غير الاجترار والافتراء - مختلف أساليب التدليس والتزوير، إذ حاولوا أن يثبتوا في الأذهان أنَّها دعوة إلى «الحكم الإلهي» محملة بكل شرور تلك الصفحة السوداء من تاريخ التجربة الأوروبية في العصور الوسطى. وفي مختلف كتاباتهم وحواراتهم، فإنهم ما انفكوا يدسون على عقولنا أفكارًا وصياغات، تضفي على التطبيق الإسلامي مختلف صفات الكراهية والنفور، فهو عندهم يتلبس الحق الإلهي ويياشر بدعوى التفويض من الله، ويتخفى بقناعات العصمة والقداسة، ويحيل الحكم إلى كهنوت، يحتكره

القابضون على «أسرار» الشريعة، القائمون على السلطة الدينية، وهم في ذلك كله ما فتئوا يحتجّون علينا بتاريخ لم يثبت لنا في أرض، ويخوفوننا بعفاريت لم تدخل لنا بيتًا، ويصطنعون أوهامًا وكوابيس ما أنزل الله بها من سلطان، لا في ماضي المسلمين، ولا في فكرهم، ولا في تعاليم دينهم».

على أننا إذا تساهلنا وقبلنا تعبيره عن الحكم الإسلامي المنشود بالحكم الإلهي، فماذا يقول في ردّه؟

إنّه يذكر: أن مهمة الحكم أصبحت بشرية، وستظل بشرية، حتى لو كانت الأحكام التي يرجع إليها إلهية، فإن وجود النصوص الإلهية لا يحول دون تدخل العنصر البشري في اختيار النصوص، وتفسيرها بما يرضي مصالح الحكم.

يريد د. زكريا أن يثبت عدم جدوى النصوص الإلهية، ما دام البشر هم الذين يفسرونها، وهم الذين يطبقونها.

ويضرب الدكتور هنا مثلاً - للتدليل على دعواه - بالدستور والمبادئ الدستورية، واستطاعة الحكام أن يتلاعبوا بها، ويضربوا بها عرض الحائط «فأسمى المبادئ الدستورية - كما يقول - لا يحول دون قيام حاكم طاغية باضطهاد رعيته، ونشر الرعب والظلم بينهم. وبالمثل، فإن أرفع التشريعات السماوية لا تمنع - ولم تمنع طوال التاريخ - من وجود حكام مستبدين، يتلاعبون بها كما يشاؤون، ويفسرونها على هواهم.....»^(١).

(١) لحقيقة والوهم ص ١١.

ونقول للدكتور زكريا: إنك - دائماً - تستدل بما ينقلب في النهاية عليك، فإن تلاعب الحكام بالدستور، وبالمبادئ الدستورية، وتفسيرها على هواهم، ليس مبرراً - أبداً - للمناداة بإلغاء الدساتير، بل إن الشعوب ودعاة الحرية - دائماً - يخوضون معركة بعد معركة، من أجل الدستور، يجاهدون ليعود الدستور إذا ألغي، ويجاهدون لحمايته إذا عاد؛ حمايته من سوء التفسير، ومن سوء التطبيق، وسوء الاستغلال.

* * *



صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان

يضيق د. فؤاد زكريا بعبارتين، يغص بهما، كلما قرأهما في كتاب، أو سمعهما من محاضر، وهو يزعم أن لهما تأثيراً عاطفياً هائلاً على الجماهير، ولكنها لا تثبتان للمناقشة العقلية! والحمد لله... قد ناقشناه في أولاهما - وهي ربانية الشريعة، ونسبتها إلى الله - بما كشف عن تهافت أدلته، وسقوط حجته.

أما العبارة الثانية التي يضيق بها صدر محامي العلمانية، فهي «صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان».

يقول الكاتب: «أنا أشك - كثيراً - في أن يكون هناك نص ديني مباشر يحمل المعنى الذي تفهم به هذه العبارة لدى القائلين بها، وأعتقد أن التفكير في هذه العبارة بشيء من التعمق يكشف فيها عن تناقضين أساسيين:

الأول: يرجع إلى أن الإنسان كائن متغير، ومن ثم ينبغي أن تكون الأحكام التي تنظم حياته متغيرة، والحق أن تغير الإنسان حقيقة أساسية، لا يستطيع إنسان يحترم عقله وعلمه أن ينكرها، وحقيقة التغير هذه تحتم أن تكون القواعد التي يخضع لها متغيرة بدورها، فالعقل البسيط والمباشر يأبى أن يكون هناك في المجال البشري ما يصلح لكل زمان

ومكان، ما دام الإنسان ذاته قد طرأت عليه تغيرات أساسية في الزمان، منذ العصر الحجري حتى عصر الصواريخ، كما طرأت عليه تغيرات جوهرية في المكان، ما بين بيئة الجزر الاستوائية البدائية، وبيئة المدن الصناعية الشديدة التعقيد.

أما التناقض الثاني: الذي يتصل بالأول اتصالاً وثيقاً، فهو أنّ التفسير المباشر لعبارتهم هذه، وهو التفسير الأكثر تداولاً بينهم، يعني الحجر على الإنسان والحكم عليه بالجمود الأبدي، فالمعنى المباشر لعبارتهم هذه هو أن الله قد وضع للناس، في وقت ما، سنناً ينبغي عليهم أن يسيروا وفقاً لها، إلى أبد الدهر، وأقصى ما يمكنهم أن يتصرفوا فيه هو أن يجددوا في تفسير هذا النص أو تأويل ذاك، ولكن الخطوط العامة لمسار البشرية اللاحق كله مرسومة ومحددة.

والتناقض هنا يكمن في أن أصحاب هذا الفهم يؤكدون، في الوقت ذاته، أن الله قد استخلف الإنسان في الأرض، وكرّمه على العالمين، فهل يتمشى هذا التكريم والاستخلاف مع تحديد المسار البشري مقدماً، ووضع قواعد يتعين على الإنسان ألا يخرج عنها مهما تغير وتطور؟ هل يمكن أن يلجأ الأب الحريص على رعاية أبنائه وسلامة نموهم العقلي والنفسي إلى وضع قواعد ثابتة وأوامر محددة لا يحدون عنها طوال حياتهم؟^(١)

والحق أنني ما رأيت مثل الكاتب المذكور في اجترائه على التشكيك في الحقائق القاطعة، يريد أن يحيلها إلى أمور محتملات، قابلة للأخذ والرد، والجذب والشد.

(١) الحقيقة والوهم ص ١٢ - ١٣.

وهذه لعبة مأكرة من لعب العلمانيين وخصوم الإسلام، يحاولون جر الإسلاميين إلى التسليم بها، فتقلب القطيعات إلى ظنيات، والمحكمات إلى متشابهات.

ومن هذا المنطلق، يشكك الكاتب في وجود نصّ ديني مباشر يدل على صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان.

يا عجبًا! هل يحتاج مثل هذا الأمر الخطير إلى نصّ جزئي؟! إن هذا أمر معلوم من الدين بالضرورة، وإلا فما معنى أن النبوة ختمت بمحمد، وأن الكتب ختمت بالقرآن، وأن الشرائع ختمت بالإسلام؟!

إذا قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، أو ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، أو ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨]، و﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، هل أنزل هذه الأحكام لجيل أو جيلين أو ثلاثة، ثم يأتي من بعدهم فينسخون ما شرع الله بأهوائهم، ويقولون: هذا قد انتهى أمده؟!!

وعند أي جيل تتوقف أحكام الشريعة؟! وما الذي يفرق جيلًا عن جيل؟!!

إنَّ الأصل في أوامر الله وأحكامه هو الثبات والبقاء، حتى ينسخها الله ذاته بشرع آخر، إذ لا يملك بشر سلطة فوق سلطة الله، حتى يلغي أحكامه، ولا شرع بعد محمد ﷺ.

إنَّ شريعة الإسلام عامة خالدة، هذا من القطيعات الضرورية، ولكن الدكتور - بذكائه ودهائه - كثيرًا ما يدفعنا إلى توضيح الواضحات، والتدليل على الضروريات!

فلنعد إلى مناقشة ما اتكأ عليه من شبهات، يستدل بها على دعواه العريضة.

استدلالات منقوضة:

اعتمد د. فؤاد زكريا في رفضه لصلاحية الشريعة لكل زمان ومكان على أمرين أثبتناهما، بعبارة بحروفها، حتى لا نتجنى عليه. خلاصة الأمر الأول: أنّ الإنسان جوهره التغير، فلا تصلح له شريعة جوهرها الثبات. وهنا أقول للكاتب: لقد أخطأت في القضيتين كليهما، فلا الإنسان جوهره التغير، ولا الشريعة جوهرها الثبات.

حقيقتان كبيرتان:

وقبل أن أبين خطأ الكاتب في دعوييه، أريد أن ألفت النظر هنا إلى حقيقتين كبيرتين:

الأولى: أنّ منطق الإيمان يرفض رفضاً كلياً مناقشة ما أثاره الدكتور من دعاوى؛ فالمسلم الذي رضي بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً، وبالقرآن إماماً، لا يتصور منه أن يناقش مبدأ صلاحية الأحكام التي شرعها له ربه وخالقه، لهدايته وتوجيهه إلى التي هي أقوم؛ لأن معنى هذا أن المخلوق يتعالم على الخالق، وأن العبد يستدرك على ربه، وأنّه أعرف بنفسه، وبالكون، وبالحياة من حوله، من صانع الكون، وواهب الحياة، وبارئ الإنسان.

فالمسلم لا يناقش - بحال - مبدأ صلاحية الشريعة، أو النصوص الإلهية للتطبيق والعمل في كل زمان ومكان؛ لأن هذا يعني مراجعته



للإسلام ذاته، أهو من عند الله أم لا؟ وهذا أمر قد فرغ منه كل من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، أيقن بها قلبه، ونطق بها لسانه.

إنّما يناقش المسلم في بعض الأحكام والجزئيات؛ هل هي من عند الله أم لا؟ هل صحت نسبتها إلى الله، بأن جاءت في محكم كتابه، أو ثبتت على لسان رسوله ﷺ؟

وإذا ثبت النص أمكن مناقشة ما استنبط منه من حكم؛ أهو من القطعيات المجمع عليها، أم من الظنيات القابلة للاحتمال والاختلاف؟

والحقيقة الأخرى: كنت نبّهت عليها من أكثر من عشرين سنة، وهي ما يريده خصوم الإسلام من تشكيك في المسلّمات المعلومة بالضرورة من دين الإسلام، وذكرْتُ ذلك في كتابي: «فتاوى معاصرة» مبينًا أن هناك مؤامرة فكرية، تريد تذويب الحدود بين القطعيات والظنيات. وقلت في الرد على المتلاعبين، الذين يحاولون أن يشككوا في تحريم أم الخبائث:

«إن من أعظم الفتن تحويل الأمور القاطعة إلى أمور محتملة، وجعل الأمور المجمع عليها أمورًا مختلفًا فيها، وهذا يصدق بوضوح على تحريم الخمر، الذي أجمعت عليه الأمة الإسلامية جيلًا بعد جيل، وأصبح معلومًا من دين الإسلام بالضرورة، بحيث لا يحتاج إلى مناقشة ولا دليل؛ كوجوب الصلاة، والزكاة؛ وكحرمة الزنى، والربا.

ومن الخطر أن ننقاد غافلين للهدامين، الذين يريدون أن يجعلوا كل شيء في الدين - حتى الأصول والضروريات - محل بحث وجدال، وقيل وقال، وقد أجمع العلماء على أن من أنكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة،

ولم يكن حديث عهد بالإسلام، ولا ناشئاً ببادية أو ببلد بعيد عن دار الإسلام؛ فإنه يكفر بذلك، ويمرق من الدين، وعلى الإمام أن يطلب منه التوبة والإقلاع عن ضلاله، وإلا طبقت عليه أحكام المرتدين»^(١).

ولهذا كان الأصل ألا أشتغل بالرد على دعاوى الدكتور فؤاد زكريا، بالتشكيك في المسلّمات القطعية عند المسلم. ولكنني تنازلت عن موقعي الأصلي، واشتغلت بالرد «تبرعاً»، كما يقول علماء البحث والمناظرة في تراثنا، ومن باب «إرخاء العنان للخصم» كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، وقوله: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

الإنسان بين الثبات والتغير:

بعد هذا البيان الواجب، أعود متبرعاً للرد على مقولة محامي العلمانية: «إنّ الإنسان متغير، والشريعة ثابتة»، وهو ما قلت: إنّه خطأ الصواب فيه في القضيتين معاً:

أما الإنسان؛ فليس صحيحاً أن جوهره التغير، ويؤسفني أن يصدر هذا من أستاذ فلسفة! إن من يقول ذلك ينظر إلى الإنسان نظرة العوام، الذين يكتفون من الأمور بما يطفو على السطح، ولا تنفذ بصائرهم إلى الأعماق، وتتركز أعينهم على الأعراض، ولا يخلصون إلى الجوهر.

قد ينظر هؤلاء إلى إنسان اليوم، وقد قرّب البعيد، وأنطق الحديد، وحطم الذرة، ووصل إلى القمر، وزرع القلوب التي في الصدور، والأعين التي في الرؤوس، وأحدث ثورة في البيولوجيا، وصنع العقل

(١) فتاوى معاصرة (١/٦٤٤)، نشر دار القلم، الكويت، ط ٩، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

الإلكتروني «الكمبيوتر» ويوازنون بينه وبين الإنسان، الذي لم يكن يملك غير رجله يمشي عليهما، أو دابة يركبها، أو مركبًا شراعيًا يستوي عليه، تتقاذفه الرياح والأمواج، ولم يكن يستطيع علاج نفسه، إلا بالأعشاب والكي بالنار.

أجل، قد ينظر هؤلاء إلى إنسان الأمس وإنسان اليوم، ويقولون: ما أعظم ما تغير الإنسان!

ولكن بالرغم من هذا التغير الهائل، الذي حدث في دنيا الإنسان، هل تغيرت ماهيته؟ هل تبدلت حقيقته؟ هل استحال جوهر إنسان العصر الذري عن جوهر إنسان العصر الحجري؟ هل يختلف إنسان أواخر القرن العشرين الميلادي عن إنسان ما قبل التاريخ؟

أسأل عن جوهر الإنسان، لا عما يأكله الإنسان، أو عما يلبسه الإنسان، أو عما يسكنه الإنسان، أو عما يركبه الإنسان، أو عما يستخدمه الإنسان، أو عما يعرفه الإنسان من الكون من حوله، أو عما يقدر عليه من تسخير طاقاته لمنفعته.

لقد تغير - بالفعل - أكبر التغير مآكل الإنسان، وملبسه، ومسكنه، ومركبه، وآلاته، وسلاحه، كما تغيرت معرفته للطبيعة، وإمكاناته لتسخيرها، ولكن الواقع أن الإنسان في جوهره وحقيقته بقي هو الإنسان، منذ عهد أبي البشر آدم إلى اليوم، لم تتبدل فطرته، ولم تتغير دوافعه الأصلية، ولم تبطل حاجاته الأساسية، التي كانت مكفولة له في الجنة، وأصبح عليه بعد هبوطه منها أن يسعى لإشباعها، وهي التي أشار إليها القرآن في قصة آدم: ﴿لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ [طه: ١١٨، ١١٩].

إنَّ إنسان القرن العشرين أو الحادي والعشرين، أو ما بعد ذلك، لا يستغني عن هداية الله المتمثلة في وصاياه وأحكامه التي تضبط سيره، وتحفظ عليه خصائصه، وتحميه من نفسه وأهوائها.

سيظل الإنسان في حاجة إلى العقيدة التي تعرفه بسر وجوده، وإلى العبادات التي تغذي روحه، وتصله بربه، وإلى الأخلاق والفضائل التي تزكي نفسه، وتقوِّم سلوكه، وإلى الشرائع العملية التي تقيم الموازين القسط بينه وبين غيره.

سيظل الإنسان - وإن صعد إلى القمر، أو ارتقى إلى المريخ - في حاجة إلى قواعد ربانية تضبط مسيرته، وتحكم علاقته، تأمره بالمعروف، وتنهاه عن المنكر، وتحل له الطيبات، وتحرم عليه الخبائث، تلزمه بعمل ما ينفعه، وتجنب ما يضره، تأمره بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، وتنهاه عن الفحشاء والمنكر والبغي.

سيظل الإنسان في حاجة إلى تحريم الربا، وتحريم الخمر والميسر، وتحريم الزنى والشذوذ، وتحريم السرقة والرشوة، وأكل أموال الناس بالباطل، وتحريم الظلم بكل صوره وأنواعه.

سيظل الإنسان في حاجة إلى توثيق صلته بربه بإقام الصلاة، وصلته بالناس من حوله بإيتاء الزكاة، وصلته بالكون بالبحث والعمارة للأرض.

سيظل الإنسان في حاجة إلى رادع يردعه، إن هو تعدى حدود الله، أو عدا على حقوق الناس، في أنفسهم، أو أعراضهم، أو أموالهم. وصعود الإنسان إلى الكواكب، وغزوه للفضاء، لا يعفيه من العقوبة، بل ربما يؤكد؛ لأن النعم التي تغمره من قرنه إلى قدمه، والإمكانات المسخرة

له بأمر ربه، لا تجعل له عذرًا، بل توجب عليه مزيدًا من الشكر لربه، والإحسان إلى خلقه.

إذا ثبت هذا، فلا معنى لقول الكاتب: «إنَّ العقل الذي توصل إلى أن الإنسان كائن جوهره التغير ليس من صنع الشيطان، وعلى القائلين بصلاحية النصوص لكل زمان ومكان، أن يعترفوا بأن العقل الذي خلقه الله للبشر، والعلم الذي حضهم عليه، ودعاهم إلى التزود به، هو نفسه الذي كشف عن حقيقة التغير الأساسية التي لا تفلت منها أية ظاهرة بشرية». زين الكاتب غلاف كتابه بهذه العبارة مزهواً بها، وكأنه اكتشف حقيقة كانت غائبة.

والحق أن الكاتب - على عادته - دائماً - لا يستدل بشيء يتوهمه حجة دامغة، إلا انقلب في النهاية عليه؛ لأن حججه كلها - إذا تساهلنا في تسميتها حججاً - أوهى من بيت العنكبوت، ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١].

ونحن هنا نقلب على الكاتب حجته لتصدق وتوافق الواقع، فنقول:

إنَّ العقل الذي توصل إلى أن الإنسان كائن جوهره الثبات، ليس من صنع الشيطان؛ فالذي يتغير في الإنسان هو العرض لا الجوهر، هو الصورة لا الحقيقة، وعلى هذا الأساس تتعامل معه نصوص الشريعة الخالدة، تشرع له، وتفصل في الثابت الذي لا يتغير من حياته، وتسكت أو تجمل فيما شأنه التغير. وعلى المشككين في صلاحية نصوص شريعة الله لكل زمان ومكان، أن يعترفوا بأن العقل الذي خلقه الله للبشر، والعلم الذي حضهم عليه، ودعاهم إلى التزود به، هو نفسه الذي كشف عن حقيقة الثبات في جوهر الإنسان، إلى جوار ظاهرة التغير، التي تتصل بالجانب العرضي من حياته.



الثبات والمرونة في شريعة الإسلام:

أما ما ذكره الكاتب عن الشريعة الإسلامية، وأنّ جوهرها الثبات، فقد أخطأ فيه الحق أيضاً؛ فإن الإسلام الذي ختم الله به الشرائع والرسالات السماوية، أودع الله فيه عنصر الثبات والخلود، وعنصر المرونة والتطور معاً؛ وهذا من روائع الإعجاز في هذا الدين، وآية من آيات عمومته وخلوده، وصلاحيته لكل زمان وكل مكان.

ونستطيع أن نحدد مجال الثبات، ومجال المرونة، في شريعة الإسلام ورسالته الشاملة الخالدة، فنقول:

إنّ: الثبات على الأهداف والغايات، والمرونة في الوسائل والأساليب.

الثبات على الأصول والكليات، والمرونة في الفروع والجزئيات.
الثبات على القيم الدينية والأخلاقية، والمرونة في الشؤون الدنيوية والعلمية.

وربما سأل سائل: لماذا كان هذا هو شأن الإسلام؟! لماذا لم يودعه الله المرونة المطلقة أو الثبات المطلق؟!

والجواب: أن الإسلام بهذا، يتسق مع طبيعة الحياة الإنسانية خاصة، ومع طبيعة الكون الكبير عامة؛ فقد جاء هذا الدين مسائراً لفطرة الإنسان وفطرة الوجود.

أما طبيعة الحياة الإنسانية نفسها ففيها عناصر ثابتة باقية ما بقي الإنسان، وعناصر مرنة قابلة للتغير والتطور، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

وإذا نظرنا إلى الكون من حولنا، وجدناه يحوي أشياء ثابتة، تمضي ألوف السنين وألوف الألوف، وهي هي: أرض وسماء، وجبال وبحار، وليل ونهار، وشمس وقمر، ونجوم مسخرات بأمر الله، كلٌّ في فلك يسبحون.

وفيه - أيضًا - عناصر جزئية متغيرة، جزر تنشأ، وبحيرات تجف، وأنهار تحفر، وماء يطغى على اليابسة، ويبس يزحف على الماء، وأرض ميتة تحيا، وصحار قفر تخضر، وبلاد تعمر، وأمصار تخرب، وزرع ينبت وينمو، وآخر يذوي، ويصبح هشيماً تذروه الرياح.

هذا هو شأن الإنسان، وشأن الكون، ثبات وتغير في آن واحد، ولكنه ثبات في الكليات والجوهر، وتغير في الجزئيات والمظهر.

فإذا كان التطور قانوناً في الكون والحياة، فالثبات قانون قائم فيهما - كذلك - بلا مرأى.

وإذا كان من الفلاسفة في القديم، من قال بمبدأ الصيرورة والتغير، باعتباره القانون الأزلي الذي يسود الكون كله، فإن فيهم من نادى بعكس ذلك، واعتبر الثبات هو الأساس، والأصل الكلي العام للكون كله.

والحق أنّ المبدئين كليهما من الثبات والتغير يعملان معاً في الكون والحياة، كما هو مشاهد وملموس.

فلا عجب أن تأتي شريعة الإسلام ملائمة لفطرة الإنسان وفطرة الوجود، جامعة بين عنصر الثبات وعنصر المرونة.

وبهذه المزية يستطيع المجتمع المسلم، أن يعيش ويرتقي، ثابتاً على أصوله وقيمه وغاياته، متطوراً في معارفه وأساليبه وأدواته.

فبالثبات، يستعصي هذا المجتمع على عوامل الانهيار والفناء، أو الذوبان في المجتمعات الأخرى، أو التفكك إلى عدة مجتمعات تتناقض في الحقيقة، وإن ظلت داخل مجتمع واحد في الصورة. بالثبات يستقر التشريع وتتبادل الثقة، وتبنى المعاملات والعلاقات على دعائم مكيئة، وأسس راسخة، لا تعصف بها الأهواء والتقلبات السياسية والاجتماعية ما بين يوم وآخر. وبالمرونة، يستطيع هذا المجتمع أن يكيف نفسه وعلاقاته، حسب تغير الزمن، وتغير أوضاع الحياة، دون أن يفقد خصائصه ومقوماته الذاتية.

وإن للثبات والمرونة مظاهر ودلائل شتى، نجدها في مصادر الإسلام، وشريعته، وتاريخه.

يتجلى هذا الثبات في «المصادر الأصلية النصية القطعية للتشريع» من كتاب الله، وسنة رسوله، فالقرآن هو الأصل والدستور، والسنة هي الشرح النظري، والبيان العملي للقرآن، وكلاهما مصدر إلهي معصوم، ولا يسع مسلمًا أن يعرض عنه؛ ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤]، ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

وتتجلى المرونة في «المصادر الاجتهادية» التي اختلف فقهاء الأمة في مدى الاحتجاج بها، ما بين موسع ومضيق، ومقل ومكثر؛ مثل: الإجماع، والقياس، والاستحسان، والمصالح المرسله، وأقوال الصحابة، وشرع من قبلنا، وغير ذلك من مآخذ الاجتهاد، وطرائق الاستنباط.

ومن أحكام الشريعة^(١) نجدها تنقسم إلى قسمين بارزين:

قسم يمثل الثبات والخلود.

وقسم يمثل المرونة والتطور.

نجد الثبات يتمثل في: العقائد الأساسية الخمس؛ من الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وهي التي ذكرها القرآن في غير موضع كقوله: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

وفي الأركان العملية الخمسة؛ من الشهادتين، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت الحرام، وهي التي صح عن الرسول ﷺ أن الإسلام بني عليها^(٢).

وفي المحرمات اليقينية؛ من السحر، وقتل النفس، والزنى، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات، والتولي يوم الزحف، والغصب، والسرقه، والغيبة، والنميمة، وغيرها ممّا يثبت بقطعي القرآن والسنة.

(١) نريد بالشريعة - هنا - ما هو أعم من «الجانب القانوني» في رسالة الإسلام، بل المراد:

ما بعث الله به محمدًا ﷺ من: عقائد، وعبادات، ومعاملات، وأخلاق، وغيرها، كما عرفها بذلك التهانوي في كتابه: كشاف اصطلاحات العلوم والفنون (١٠١٨/١)، ترجمة عبد الله الخالدي، نشر مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.

(٢) متفق عليه: رواه البخاري (٨)، ومسلم (١٦)، كلاهما في الإيمان، عن ابن عمر.

ومن أمهات الفضائل؛ من الصدق، والأمانة، والعفة، والصبر، والوفاء بالعهد، والحياء، وغيرها من مكارم الأخلاق، التي اعتبرها القرآن والسنة من شعب الإيمان.

وفي شرائع الإسلام القطعية؛ في شؤون الزواج، والطلاق، والميراث، والحدود، والقصاص، ونحوها من نظم الإسلام، التي ثبتت بنصوص قطعية الثبوت، قطعية الدلالة. فهذه الأمور ثابتة، تزول الجبال ولا تزول، نزل بها القرآن، وتوافرت بها الأحاديث، وأجمعت عليها الأمة، فليس من حق مجمع من المجمع، ولا من حق مؤتمر من المؤتمرات، ولا من حق خليفة من الخلفاء، أو رئيس من الرؤساء، أن يلغي أو يعطل شيئاً منها؛ لأنها كليات الدين وقواعده وأأسسه، أو كما قال الشاطبي: «كلية أبدية، وضعت عليها الدنيا، وبها قامت مصالحها في الخلق، حسبما بيّن ذلك الاستقراء. وعلى وفاق ذلك جاءت الشريعة أيضاً، فذلك الحكم الكلي باق إلى أن يرث الله الأرض وما عليها»^(١).

ونجد - في مقابل ذلك - القسم الآخر، الذي يتمثل فيه المرونة، وهو ما يتعلق بجزئيات الأحكام وفروعها العملية، وخصوصاً في مجال السياسة الشرعية.

يقول الإمام ابن القيم في كتابه: «إغاثة اللهفان»:

الأحكام نوعان:

نوع: لا يتغير عن حالة واحدة مر عليها، لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة، ولا اجتهد الأئمة؛ كوجوب الواجبات، وتحريم المحرمات،

(١) الموافقات (٥١٠/٢)، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، نشر دار ابن عفان، ط ١، ١٤١٧هـ -

والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم، ونحو ذلك. فهذا لا يتطرق إليه تغيير، ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه.

والنوع الثاني: ما يتميز بحسب اقتضاء المصلحة له زمانًا ومكانًا وحالًا؛ كمقادير التعزيرات وأجناسها وصفاتها، فإن الشارع ينوع فيها حسب المصلحة، وقد ضرب ابن القيم لذلك عدة أمثلة من سنة النبي ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، ثم قال:

«وهذا باب واسع، اشتبه فيه - على كثير من الناس - الأحكام الثابتة اللازمة، التي لا تتغير، بالتعزيرات التابعة للمصالح وجودًا وعدمًا»^(١).

والمجال هنا واسع، ولا يتسع المقام لأكثر من هذا، ومن أراد الاستزادة، فليرجع إلى ما كتبناه في مؤلفاتنا، التي تعرضت لهذا الموضوع بإفاضة وتفصيل^(٢).

الشريعة والحجر على الإنسان:

زعم محامي العلمانية د. زكريا في رفضه لعموم الشريعة الإسلامية، وخلودها، وهو ما يعبر عنه المسلمون كافة بعبارة: صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان - أن في هذه العبارة تناقضين أساسيين: أولهما يرجع إلى أن الإنسان جوهره التغير، والشريعة جوهرها الثبات. وقد بينا بالمنطق العلمي القاطع خطأه البين في الدعويين كليهما.

(١) إغاثة اللفهان (٥٧٠/١ - ٥٧٤) نشر دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣٢هـ.

(٢) أحيل القارئ على ما كتبته في كتيبي: عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية، شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، الخصائص العامة للإسلام ص ٢١٣ - ٢٥٨، فصل: الجمع بين الثبات والمرونة.

بقي التناقض الثاني - فيما يزعم - الذي يتصل بالأول اتصالاً وثيقاً، وهو أن هذه الصلاحية تعني: «الحجر على الإنسان، والحكم عليه بالجمود الأبدي»؛ لأن معناها: «أن الله قد وضع للناس في وقت ما، سُنةً ينبغي عليهم أن يسيروا وفقاً لها إلى أبد الدهر. وأقصى ما يمكنهم أن يتصرفوا فيه هو أن يجتهدوا في تفسير هذا النص، أو تأويل ذاك، ولكن الخطوط العامة لمسار البشرية اللاحق كله مرسومة ومحددة».

وهذا يتناقض - في زعم الكاتب - مع استخلاف الله للإنسان في الأرض، وتكريمه على العالمين، «فهل يتمشى هذا التكريم والاستخلاف، مع تحديد المسار البشري مقدماً، ووضع قواعد يتعين على الإنسان ألا يخرج عنها مهما تغير وتطور؟!».

وهذه الدعوى مبنية على الدعوى الأولى، وهي أن الإنسان جوهره التغير، فإذا انهارت هذه الدعوى؛ فقد انهار ما بني عليها، فإن ما بني على الباطل باطل.

ومع هذا نرد على الكاتب دعواه من عدة أوجه:

أولاً: أن الدعوى مرفوضة شكلاً - بتعبير رجال القانون؛ لأنها مخالفة لما اتفق عليه أهل الإسلام من كل الفرق والمذاهب، سنيين وشيعيين وخوارج، فلا يختلف اثنان في أن الشريعة عامة من حيث المكان، خالدة من حيث الزمان، ولم يخطر ببال أحد منهم أن الشريعة جاءت لشعب أو إقليم من أهل الأرض، أو لجيل أو عصر معين دون غيره. وهذه قضية يقينية من قطعيات الدين وضرورياته، فلا تحتاج إلى تدليل، ولا يناقش من ينكرها.

ثانيًا: من ناحية الموضوع، أن التزام الإنسان بشريعة الله لا يعني الحجر عليه، ولا الحكم عليه بالحجر الأبدي؛ لأن هذا يصح لو كانت الشريعة تقيد الإنسان في كل حياته بأحكام جزئية تفصيلية. والحق أن الشريعة ليست كذلك، فقد تركت للعقل الإنساني مساحات واسعة، يجول فيها ويصول.

منها: شؤون الدنيا الفنية التي فسح لها المجال فيها؛ لبيتكر وبيتدع ما شاء، كما علمه رسوله الكريم: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»^(١).

ومنها: منطقة الفراغ من التشريع، والإلزام في شؤون الحياة والمجتمع التي نطلق عليها: «منطقة العفو» أخذًا من الحديث النبوي: «ما أحل الله؛ فهو حلال، وما حرمه؛ فهو حرام، وما سكت عنه؛ فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته؛ فإن الله لم يكن لينسى شيئًا» ثم تلا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] الحديث^(٢).

ومثله حديث: «إن الله فرض فرائض، فلا تضيعوها، وحد حدودًا، فلا تعتدوها، وحرم أشياء، فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء، رحمة بكم غير نسيان، فلا تبحثوا عنها»، رواه الدارقطني، وهو من «أحاديث الأربعين النووية»^(٣).

ومنها: أن ما نصّ عليه إنما يتناول - في الغالب - المبادئ والأحكام العامة، دون الدخول في التفاصيل الجزئية، إلا في قضايا

(١) سبق تخريجه ص ٨٤.

(٢) سبق تخريجه ص ١٥٤.

(٣) رواه الدارقطني في الرضاع (٤٣٩٦)، والطبراني (٢٢١/٢٢)، والبيهقي في الضحايا (١٢/١٠)، وحسنه النووي في الأربعين النووية، الحديث الثلاثون، وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١٥٠/٢): حسنه أبو بكر السمعاني في أماليه. عن أبي ثعلبة الخشني.

معينة من شأنها الثبات، ومن الخير لها أن تثبت، كما في قضايا الأسرة، التي فصل فيها القرآن تفصيلاً، حتى لا تعبت بها الأهواء، ولا تمزقها الخلافات؛ ولهذا قال المحققون من العلماء: إن الشريعة تفصل فيما لا يتغير، وتجمل فيما يتغير، بل قد تسكت عنه تماماً.

عن أن ما فصلت فيه الشريعة، كثيراً ما يكون التفصيل فيه بنصوص قابلة لأكثر من تفسير، ومحملة لأكثر من رأي، فليست قطعية الدلالة، ومعظم النصوص كذلك، ظنية الدلالة... ظنية الثبوت، وهذا يعطي المجتهد المسلم - فرداً أو جماعة - فرصة الاختيار والانتقاء، أو الإبداع والإنشاء.

هذا إلى ما قرره الجهابذة من علماء الأمة: أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعرف والحال، وأن للضرورات أحكامها، وأن الأمر إذا ضاق اتسع، وأن المشقة تجلب التيسير، وأن الله يريد بعباده اليسر، ولا يريد بهم العسر، وما جعل عليهم في الدين من حرج.

كل هذا، يرينا أن الشريعة ليست أغللاً في أعناق الناس، ولا قيوداً في أرجلهم، بل هي علامات هادية، ومنازل على الطريق، وقواعد للسير، حتى لا يصطدم الناس بعضهم ببعض، فتذهب الأرواح والأموال.

ثالثاً: أن المسلمين التزموا بهذه الشريعة قروناً متطاولة، فاستطاعوا - في ظلها - أن يقيموا دولة العدل والإحسان، وأن يشيدوا حضارة العلم والإيمان، وأن ينشروا الإسلام في الآفاق، ويدخلوا - في رحابه - بلاد المدنات القديمة؛ في فارس، والروم، ومصر... وغيرها، فلم تضق



شريعتهم بجديد، ولم تمنعهم من الحركة والانطلاق، بل كانت لهم نورًا يهدي العقول أن تضل، وروحًا تحيي القلوب أن تموت، وحكمًا يرجع إليه المختصمون عند الخلاف، وعاصمًا يمنع الأنفس أن تعصف بها الشهوات، أو تزعزعها الشبهات.

والناظر في تاريخ الأمة نظرة تأمل وإنصاف يجد أنها كلما أحسنت فهم هذه الشريعة وأحسن تطبيقها؛ قويت من ضعف، واتحدت من فرقة، وعزت من ذل، وطعمت من جوع، وأمنت من خوف. وكلما ساء فهمها لهذه الشريعة أو ساء تطبيقها لها؛ أصابها الضعف والذل والهوان، وسلط عليها أعداؤها من شرق وغرب. ووقائع التاريخ البعيد والقريب شاهد صدق على ما أقول.

وأنا لا أنكر أن هناك من أسأؤوا إلى الشريعة - على امتداد التاريخ - فهمًا أو عملاً. ولكن هذا ليس ذنب الشريعة، فهي منه براء، وما أصدق ما قاله الإمام ابن القيم، في بداية فصله عن تغير الفتوى بتغير موجباتها: «إن الشريعة عدل كلها، حكمة كلها، رحمة كلها، مصلحة كلها. وأي مسألة فيها خرجت من العدل إلى الظلم، ومن الحكمة إلى العبث، ومن المصلحة إلى المفسدة، ومن الرحمة إلى ضدها؛ فهي ليست من الشريعة في شيء، وإن أدخلت فيها بالتأويل»^(١).

رابعًا: أنه ليس بمستنكر أن يضع رب الناس للناس سننًا وقوانين شرعية، تحدد للناس مسارهم العام الذي يرضاه منهم، ويسخط ما عداه وترسم لهم الخطوط العامة التي تنير لهم الطريق، ويتعين عليهم أن يراعوها.

(١) إعلام الموقعين (١١/٣)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

أجل، ليس ذلك بمستنكر، فهذا شأن الله تعالى مع عباده؛ فقد وضع لهم - من قبل - سنناً وقوانين كونية يتعاملون معها جبراً لا اختياراً؛ مثل: قوانين الحياة والموت، والصحة والمرض، والنوم واليقظة، والجوع والشبع، والظماً والري، والشباب والشيخوخة... إلى غير ذلك من القوانين الكونية، التي لا يستطيع الإنسان الفكك منها؛ لأنّها تحكمه ولا يحكمها، ومثلها القوانين والسنن التي تحكم الكون الكبير، بأرضه وسماؤه، بشمسهِ وقمره، وبحاره وأنهاره، وجباله وأوديته، وحيوانه ونباته وجماده، وأفلاكه. إنّها سنن شاملة لهذا العالم من الذرة إلى المجرة، وهي سنن صارمة، لا تحابي ولا تلين، ثابتة لا تتبدل ولا تتحول: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].

هل يعني وضع هذه السنن الشاملة الصارمة الثابتة «حجراً على الناس، أو حكماً عليه بالجمود الأبدي»؛ لأنّه لا يستطيع أن ينطلق ويتحرك، إلا في حدود هذه السنن الكونية، وداخل إطارها؟!

لا يقول مؤمن ذلك، ولا الكاتب نفسه فيما يظهر منه على الأقل. إنّ هذه السنن وضعها الله لمصلحة الإنسان، وليس لله حاجة ولا مصلحة فيها، وهو الغني عن العالمين، وهي موضوعة على أبداع تقدير، وأروع نظام: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨].

فلماذا نقبل قوانين الله الكونية، ولا نقبل قوانينه الشرعية؟! لماذا نقبل سنن الله في خلقه، ونرفض سننه في أمره، وهو في كلا الحالتين: العليم الذي لا يجهل، والحكيم الذي لا يعثر، والحي القيوم، الذي لا تأخذه سنة ولا نوم؟!

بل نرى - على عكس ما يرى الدكتور - أن من تمام حكمة الله تعالى وبره بعباده ورحمته بهم، ألا يدعهم هملاً، ولا يتركهم سدى، وأن يلزمهم بما فيه مصلحتهم، والرقى بأفرادهم وجماعاتهم إلزاماً. فقد يضلهم الجهل أو الهوى عن معرفة الصواب، وقد يعرفونه بيئاً ناصعاً، فتفتنهم عنه شهوات أنفسهم، أو أهواء المتحكمين فيهم، كما رأيت الذين يسيحون المسكرات، ويروجون المخدرات، ويستحلون الزنى، والشذوذ، ويأكلون الربا، ويلعبون الميسر، ويحتكرون الأقوات، ويفترسون الضعفاء، ويدوسون بأقدامهم الفقراء، وقوانينهم تجيز لهم ذلك، بلا لوم ولا حرج.

إنَّ الكاتب - هداه الله - لم يقدر الله الجليل حق قدره، على حين أعلى الإنسان فوق مرتبته، فتصور الإنسان مستغنياً عن هدي الله، ومنهج الله. وما أشقى الإنسان؛ إذا توهم أنَّه قادر على أن يقوم وحده من غير حاجة إلى ربه الذي خلقه فسواه!

والمثل الذي ضربه الكاتب، وهو مثل الأب مع ابنه، إنَّما يصدق في أب يقيد ابنه في مستقبله، بتفاصيل لا يجوز له أن يخرج عنها، أما إذا زوّده بتوجيهات عامة ووصايا حكيمة في معاملات الناس، ووضع له بعض القواعد المستخلصة من تجارب السنين، ثم ترك له التصرف بعد ذلك، فهذا ما يقتضيه فضل الأبوة، الذي يجب أن يقابل من الابن البار بالاعتراف بالجميل.



كيف تطبق الشريعة؟

سأل د. فؤاد زكريا سؤالين رئيسيين، أولهما وأخطرهما: لماذا ندعو إلى تطبيق الشريعة؟! ^(١) وأثار في ذلك ما أثاره من التشكيك في نسبة الشريعة إلى الله، واعتبارها في النهاية عملاً بشرياً، وإن جاء بها محكم القرآن، وصحت بها السنة. ثم التشكيك في صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان. ونحمد الله أن شبّهاته كلها ذابت، كما يذوب البرد تسلط عليه أشعة الشمس الوهاجة.

أما السؤال الثاني فهو: كيف تطبق الشريعة؟! ^(٢).

وهنا حاول الكاتب أن يلصق بالدعاة إلى تحكيم الشريعة، أنهم لا يريدون من تطبيقها إلا إقامة الحدود؛ من القطع، والجلد، والرجم، ولا شيء بعد ذلك.

يقول مجيباً عن السؤال المذكور:

«يدور جدل كثير في هذه الأيام حول تطبيق الشريعة... فهل يكفي لكي يقال إن الشريعة أصبحت مطبقة، أن نفرض الحدود، أي أن

(١) الحقيقة والوهم ص ١٤٢ وبعدها.

(٢) المصدر السابق ص ١٥٠ وبعدها.

نطبق حد السرقة، فنقطع يد السارق، وحد الخمر، فنجلد السكير، وحد الزنى، فنرجم مرتكب الخطيئة؟! إن الكثيرين من العقلاء في صميم الحركة الإسلامية ذاتها، يؤكدون أن تطبيق الشريعة أوسع مدى بكثير من موضوع الحدود. فالعقوبات ليست إلا الوجه السلبي للشريعة، إنها هي الجزاء الذي ينبغي أن يناله الآثم والعاصي، ولكن هل معنى ذلك أن الناس الأسوياء الذين لا يسرقون، ولا يسكرون، ولا يزنون - وأنا أفترض أن هؤلاء هم الأغلبية - لن تمسهم الشريعة، ولن تنظم حياتهم؟! لا جدال في أن الشريعة ينبغي أن تطبق على الجوانب الإيجابية من حياة الناس، لا على الجوانب السلبية أو غير السوية فحسب. ومن هنا فإن تطبيق الشريعة لا بد أن يكون أوسع نطاقًا من فرض الحدود والعقوبات.

ومن جهة أخرى، فهل تنحصر مشكلات أي مجتمع في هذه الآثام وحدها؟! لنفرض أننا أقمنا الحد على السارق وشارب الخمر والزاني، ولنفرض أننا استطعنا بذلك أن نستأصل هذه الآفات من المجتمع، فهل يكفي ذلك لكي تنصلح أحوال المجتمع، وتنتهي مشاكله؟! إن المشكلة الاقتصادية لا تحل بمنع السرقة فحسب، بل بزيادة الإنتاج، وعدالة التوزيع، وترشيد الاستهلاك. وقل مثل هذا عن المشكلات الاجتماعية والأخلاقية في علاقتها بالحدود الأخرى كحد الخمر والزنى. وهنا - أيضًا - يكفيننا أن ننظر حولنا إلى مجتمعات أخرى طبقت فيها هذه الحدود بكل همة ونشاط، كالسودان في عهده السابق، وباكستان، لكي ندرك أن تطبيق الحدود لم يكن كافيًا - على الإطلاق - لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية.

ولقد أدرك الكثيرون هذه الحقيقة، فطالبوا بالألا تقتصر الجهود على تطبيق الحدود وحدها، وسأيرهم في ذلك كثير من المطالبين بالتطبيق العاجل للشرعية حتى يتخلصوا من الاعتراض الصحيح القائل: إن الشريعة أوسع وأكثر إيجابية بكثير من تطبيق الحدود.

ومع ذلك فإنني أشك في أن يكون هذا هو موقفهم الحقيقي، وأعتقد أن جهدهم الفعلي يتركز في تطبيق الحدود وحدها؛ ذلك أولاً لأن التطبيق الشامل يحتاج إلى وقت طويل وتدرج شديد، ولا معنى للإلحاح عليه في لحظة معينة، أو لتنظيم جلسات ومسيرات تدعو إلى تنفيذه على الفور، والشيء الوحيد الذي يمكن تنفيذه بين يوم وليلة هو أن يصدر قرار بتطبيق الحدود الشرعية.

وأغلب الظن أن هؤلاء الدعاة يؤمنون بأن الخطوة الأولى والحاسمة في طريق التطبيق الشامل للشرعية، هي فرض الحدود، وكل شيء يمكن أن يأتي بعدها سهلاً ميسوراً». اهـ. بحروفه.

ولا أريد أن أطيل التعقيب على الكاتب - هنا، بعد أن اعترف هو بوجود مدرسة تؤمن بالتدرج الحكيم في تطبيق الشريعة، كما اعترف بأن كثيراً من المطالبين بالتطبيق العاجل للشرعية وافقوا الآخرين في أن الحدود، ليست هي كل الشريعة. «وهذا ما أعلنه التحالف الإسلامي صراحة في برنامجه الانتخابي الأخير: أبريل (١٩٨٧م)».

وإنما أريد أن أعقب - بإيجاز هنا - على عدة أمور:

أولاً: تعقيب الكاتب على الذين طالبوا بالألا تقتصر الجهود على تطبيق الحدود وحدها بقوله: «إنني أشك في أن يكون هذا هو موقفهم

الحقيقي، وأعتقد أن جهدهم الفعلي يتركز في تطبيق الحدود وحدها، فهل شق الكاتب عن قلوب هؤلاء؟! وهل هو إله يحاسب على ما في الضمائر؟! لقد كان يكفيهِ - لو أنصف - ما طالبوا به وأعلنوه جهرة. ولكن الإنصاف في الناس قليل.

ثانيًا: يدل الكاتب على أن الدعوة السائدة في هذه الأيام لا يهتمها من جوانب الشريعة إلا تطبيق الحدود وحدها، بأن أقطابها صفقوا - بكل حماسة - للنميري حينما أصدر قوانينه الشهيرة بإقامة الحدود في السودان. وهو يبدئ ويعيد، ويلح ويكرر في هذه القضية، بعد سقوط نميري، وإخفاق تجربته.

كان الإنصاف يقتضيه أن يقول: إن هناك كثيرين تحفظوا في تأييد نميري، ومنهم كاتب هذه السطور، الذي قال في الخرطوم - بصراحة - كما نقلت ذلك مجلة «الأمّة» القطرية في حينها: إن الإسلام ليس كله قوانين، والقوانين ليست كلها حدودًا، والقوانين وحدها لا تصنع المجتمع!

على أن الذين صفقوا حماسة لتأييد النميري، إنما فعلوا ذلك لظنهم أنها خطوة تتبعها خطوات. ولذا طالبوه أن يستعين بالثقات من علماء المسلمين لتسديد التطبيق.

والإخوان المسلمون الذين أيدوه هناك، لم يكن تأييدهم بغير قيد ولا شرط، بل كانوا ينصحون ويوجهون، أملًا في استصلاح الرجل، وإحسانًا للظن به، ولكن سرعان ما اتسعت الفجوة بينه وبينهم، فقلب لهم ظهر المجن، وطفق يوجه إليهم التهم والطعنات، حتى زج بقادتهم أخيرًا في أعماق السجون.

والإخوان المسلمون في السودان من المرونة وسعة الأفق والانفتاح على العصر ومشكلاته، وإعمال الاجتهاد في قضايا المجتمع التشريعية والاقتصادية والسياسية، بالموضع الذي يجعلهم موضع التهمة لدى كثير من الجماعات الإسلامية الأخرى!

فليس من الوارد في شأنهم أن يقال: إنهم جماعة يهملون شؤون الحياة، ومشكلات المجتمع المادية، والمعنوية، والاقتصادية، والسياسية.

ثالثاً: نحن لا نعارض التدرج، بل نحن نؤمن به وندعو إليه؛ لأنه سُنَّة من سنن الله الكونية والشرعية. وقد فرض الله الفرائض، وحرّم المحرمات بالتدرج؛ كما في فرض الصيام، وتحريم الخمر، ونحوها.

ومما يحسن ذكره هنا ما ذكره المؤرخون عن عمر بن عبد العزيز، وقد وليّ الخلافة، بعد أناس انحرفوا بها عن منهج الرشداين، وارتكبوا مظالم، ضيعوا بها حقوق الناس، وتعدوا حدود الله.

فقد دخل عليه ابنه المؤمن التقي عبد الملك، وقال له في حماس متوقد: يا أبت، ما لك تبطئ في إنفاذ الأمور؟! فوالله، ما أبالي لو غلبت بي وبك القدور في الحق! فقال الأب الحكيم: لا تعجل يا بني، فإن الله ذم الخمر في القرآن مرتين، وحرّمها في الثالثة، وإنّي أخشى أن أحمل الناس على الحق جملة، فيدفعوه جملة، ويكون من ذا فتنة! (١) أي أنّه رأى من الحكمة الرفق والتدرج بالناس، حتى يتقبلوا ما يريدهم عليه من الحق.

(١) انظر: الموافقات (١٤٨/٢).

وفي موقف مشابه قال له: يا بني، إن قومك (يعني: بني أمية) قد شدوا هذا الأمر عقدة عقدة، وعروة عروة، ومتى أردت مكابرتهم على انتزاع ما في أيديهم، لم آمن أن يفتقوا عليّ فتقًا، تكثر فيه الدماء، والله، لزوال الدنيا أهون عليّ من أن يراق بسببي محجمة من دم! أو ما ترضى ألا يأتي على أبيك يوم من أيام الدنيا، إلا وهو يميت فيه بدعة، أو يحيي سنة؟!^(١).

فهذه هي النظرة الواقعية الحكيمة، التي نؤمن بها، ولكن ينبغي أن يُعلم أن التدرج في تطبيق الشريعة ليس معناه تعطيل الحكم بالشريعة، أو تعليقه إلى أجل غير مسمى، بل معناه وضع خطة محكمة ذات مراحل محددة، للانتقال بالمجتمع من العلمانية إلى الإسلام، على أن تعطي الأولوية للجوانب التربوية والإعلامية والثقافية، التي تعمل متضامنة متكاملة من أجل بناء الإنسان الذي ينشده الإسلام، وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق سائر شرائع الإسلام بنجاح وتوفيق. وفي مقدمة ذلك إزالة الحواجز أمام الدعاة الصادقين للإسلام، أفرادًا وجماعات، وتوفير ضمانات الحرية الضرورية لهم، ليقوموا بواجبهم في الدعوة والتوعية والتربية والتكوين، وهذه من ألزم الأولويات.

التدرج المطلوب هو الذي يضع نصب عينيه الهدف، ويحتال جاهدًا للوصول إليه، فلا يمر يوم - كما أشار عمر بن عبد العزيز - إلا وهو يميت بدعة من بدع الجاهلية، ويحيي سنة من سنن الإسلام.

(١) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٨٢/٥).



رابعًا: مع التحفظ على الذين يحصرون الإسلام في التشريع، ويحصرون التشريع في الحدود، لا أوافق على اتجاه الدكتور في الاستهانة بأمر الحدود، والنظر إليها باستخفاف لا يليق بمسلم. فهي جزء لا يجوز تعطيله من أحكام الشريعة، وقد جاء بها القرآن والسنة، وإنما يجب أن تنفذ بشروطها في إطار أحكام الإسلام الأخرى، فإنها كل لا يتجزأ. على أن الحدود، وخصوصًا حد السرقة والحراقة، من أواخر ما نزل من القرآن.

* * *



الشرعية وتجارب البشر التجارب التاريخية للتطبيق الإسلامي

ويقول العلمانيون: إنكم يا دعاة الحل الإسلامي، وأنصار تطبيق الشريعة، تدعوننا إلى إسلام مثالي، لا يوجد إلا في بطون الكتب نظريات ومبادئ. ولم يطبق في الواقع إلا فترة قصيرة هي فترة النبوة، ثم فترة الخلفاء الراشدين.

بل يقول د. فؤاد زكريا: «أما التجارب التاريخية، فلم تكن إلا سلسلة طويلة من الفشل، إذ كان الاستبداد هو القاعدة، والظلم هو أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والعدل والإحسان والشورى، وغيرها من مبادئ الشريعة لا تعدو أن تكون كلامًا يقال لتبرير أفعال حاكم يتجاهل كل ما له صلة بهذه المبادئ السامية.

ولا جدال في أن لجوء أنصار تطبيق الشريعة، مهما اختلفت آراؤهم في الأمور التفصيلية، إلى الاستشهاد الدائم بعهد الخلفاء الراشدين، وبعمربن الخطاب بوجه خاص، هو - في ذاته - دليل على أنهم لم يجدوا ما يستشهدون به طوال التاريخ التالي، الذي ظل الحكم فيه يمارس باسم الشريعة، أي أن التطبيق الذي دام ما يقرب من ثلاثة عشر قرنًا، كان في واقع الأمر نكرانًا لأصول الشريعة، وخروجًا عنها.

إنَّ أنصار تطبيق الشريعة يركزون جهدهم، كما قلنا، على الاستشهاد بأحداث ووقائع تنتمي إلى عصر الخلفاء الراشدين، ولا سيما عمر بن الخطاب، ولكن ألا يعلم هؤلاء الدعاة الأفاضل أن عمر بن الخطاب شخصية فذة فريدة، ظهرت مرة واحدة، ولن تتكرر؟! وإذا كانت تجارب القرون العديدة، وكذلك تجارب العصر الحاضر، قد أخفقت كلها في الإتيان بحاكم يداني عمر بن الخطاب، فلماذا يداعبون أتباعهم بالأمل المستحيل في عودة عصر عمر بن الخطاب؟! وإذا كان الخط البياني للحق والعدل والخير، قد ازداد هبوطاً على مر التاريخ، وبلغ الحضيض، في التجارب المعاصرة لتطبيق الشريعة، فعلى أي أساس يأمل هؤلاء في أن تكون التجربة المقبلة التي يدعون إليها في مصر، هي وحدها التجربة التي ستنجح، فيما أخفقت فيه الأنظمة الإسلامية على مر القرون؟!^(١) انتهى بحروفه.

ملاحظتان على التجارب التاريخية للتطبيق الإسلامي:

وأود أن أبدي - هنا - ملاحظتين أساسيتين:

الأولى: أن ما ذكره د. فؤاد زكريا، ليس من ابتكاره ولا من إبداع فكره هو، بل هو ترديد لكلام قاله الكاتب المعروف الأستاذ خالد محمد خالد، في أوائل الخمسينيات، وفي كتابه: «من هنا نبدأ». وقد أعلن الأستاذ خالد بشجاعة لا تتوافر لكثير من الناس - رجوعه عما ذهب إليه من قومية الحكم وعلمانيته، وبيّن البواعث، التي دفعته إلى هذا الاتجاه، وكتب في ذلك كتابه: «الدولة في الإسلام» يعلن فيه: أن الإسلام دين ودولة.

(١) الحقيقة والوهم ص ١٧٤.

أغلاط أو مغالطات ثلاث:

الملاحظة الثانية: أن هذا القول ينطوي على أغلاط أو مغالطات شتى، نذكر منها ثلاثاً:

١ - أول هذه الأغلاط أو المغالطات، هو اختزال عهد الراشدين كله إلى عهد عمر وحده، متجاهلين عهد أبي بكر رضي الله عنه، وما فيه من إنجازات هائلة، رغم قصره، حتى قال د. محمد حسين هيكل، في كتابه: «الصديق أبو بكر»: أليست هذه بعض معجزات التاريخ؟! في سنتين وثلاثة أشهر، تطمئن أمم ثائرة، وتصبح أمة متحدة قوية، مرهوبة الكلمة، عزيزة الجانب، حتى لتغزو الإمبراطوريتين العظيمتين اللتين تحكمان العالم، وتوجهان حضارته، لتنهض بعبء الحضارة في العالم قروناً بعد ذلك.

هذا أمر لم يسجل التاريخ مثله، فلا عجب أن يقتضي من أبي بكر مجهوداً، تنوء به العصبية أولو القوة... وقد تخطى الستين يوم ببيع...»^(١).

ومتجاهلين - كذلك - السنوات الأولى في عهد عثمان رضي الله عنه، وما حققت من رخاء ورفاهية في الداخل، وفتوحات وانتصارات في الخارج، كما يشهد بذلك التاريخ.

ومتجاهلين - كذلك - ما أرساه علي رضي الله عنه، من مبادئ في سياسة الحكم، وسياسة المال، ومعاملة البغاة والخارجين على الإمام، برغم الصراع الذي وقع بينه وبين الأطراف الأخرى.

(١) الصديق أبو بكر ص ٣٢١، نشر دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠م.

٢ - والغلط الثاني أو المغالطة الثانية، هي الادعاء بأن عمر كان فلتة لا تتكرر، فهو قول يكذبه الواقع التاريخي، فقد رأينا النموذج العمري يتكرر في صور مختلفة، وفي عصور مختلفة.

رأيناه في سميّه: عمر بن عبد العزيز، الذي أقام العدل، وأحيا ما مات من سننه، ورد المظالم، ومكّن لدين الله في الأرض، وأعاد الحكم إلى نهج الخلافة الراشدة، حتى سمّاه المسلمون: «خامس الراشدين».

ورغم قصر مدته استطاع أن يبث الأمن والرخاء والاستقرار في أنحاء دار الإسلام، حتى روى البيهقي في الدلائل عن عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، قال: «إنّما ولي عمر بن عبد العزيز ثلاثين شهراً، لا والله، ما مات حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم، فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء، فما يبرح حتى يرجع بماله، يتذاكر من يضعه فيه، فلا يجده، فأغنى الناس عمر»^(١).

رأيناه في سيرة يزيد بن الوليد، الذي ثار على ابن عمه الوليد بن يزيد، لمجونه وانحرافه، وأراد أن يجدد من سنن الإسلام وعدله ما بلي، وكان يلقب: «الناقص»؛ لأنّه نقص من أعطيات الجند، لتوفير المال للمصارف الأخرى، وكان هو وابن عبد العزيز أعدل بني مروان، ولكن لسوء حظ المسلمين، وافاه أجله المحتوم بعد ستة أشهر!

رأيناه - بعد ذلك - في مثل: نور الدين محمود الشهيد، الذي كانوا يشبهونه بالراشدين في سيرته وعدله، وجهاده للغزاة الصليبيين، وتصميمه على تطهير المجتمع من الظلم والفساد.

(١) رواه البيهقي في دلائل النبوة (٤٩٣/٦)، وجود إسناده ابن حجر في فتح الباري (٨٣/١٣).

رأيناه في مثل: صلاح الدين الأيوبي، الذي شهد له خصومه قبل أنصاره. شهد له الصليبيون الغربيون، الذين حاربهم وحاربوه، كما شهد له المسلمون.

٣ - والغلط الثالث أو المغالطة الثالثة، أن من الظلم البين لحقائق التاريخ أن نطلق الحكم على جميع خلفاء بني أمية، وبني العباس، وآل عثمان، وسلاطين المماليك في مصر والشام، وملوك المرابطين، والموحدين، وغيرهم في المغرب، وسلاطين المغول في الهند، وغيرهم: بأنهم كانوا - جميعًا - ظلمة وفجرة، ومنحرفين عن عدل الإسلام، ونهج الإسلام.

فالواقع أن هذا ليس من الإنصاف في شيء، فقد كان من هؤلاء كثيرون، اتصفوا بكثير من العدل والفضل وحسن السيرة، ولا سيما إذا قورنوا بغيرهم من حكام العالم في زمنهم.

ولكننا كثيرًا ما نأخذ أخبار تاريخنا من مصادر غير موثقة، وروايات غير ثابتة، لو عمل فيها مبضع «الجرح والتعديل»، لم تقم لها قائمة.

فكيف، وبعض مصادرها كتب الأدب والأقاصيص، مثل: «الأغاني» للأصفهاني، الذي سمّاه أحد إخواننا: «النهر المسموم»؟!

إنني أشبه الذي يأخذ صورة الحكم أو المجتمع من كتاب مثل «الأغاني»، بالذي يحكم على المجتمع المصري كله من خلال «الأفلام» السينمائية المصرية، التي تمثل شريحة محدودة جدًا داخل المجتمع، وهي ما يسمونه: «الوسط الفني».

فإذا نظرنا إلى رجل مثل هارون الرشيد، نجد الإخباريين والقصاصين صوره، وكأنه رجل خلاعة وفجور، لا علاقة له بالعلم، ولا بالعمل، ولا بالعبادة، ولا بالجهد، ولا بالعدل، ولا بالفضل.

والواقع أن الوقائع الثابتة من سيرة الرجل، الذي بلغت الحضارة الإسلامية في عهده أوجها، والذي كان يغزو عامًا، ويحج عامًا، تكذب هذه الأقاويل المصنوعة، وقد دافع عنه ابن خلدون في مقدمته دفاعًا علميًا رصينًا، يرد به على المتقولين والخراصين، وإن كانت حياته لا تخلو من هنات، غفر الله لنا وله.

وإذا نظرنا إلى حاكم مثل معاوية بن أبي سفيان نجده من أعظم حكام العالم، وأقربهم إلى العدل، وإنما نزلت مرتبته لمقارنته بمثل عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، في مثاليتهما الرفيعة، ولأنه انحرف بالحكم عن سنة الخلافة الراشدة، القائمة على الشورى، إلى الملك العضوض القائم على الوراثة؛ ولأنه بغى على أمير المؤمنين «علي» في حربه في صفين. وعواطفنا نحن المسلمين جميعًا مع علي ومن معه.

وقد رأينا من الصحابة، بل من التابعين من يجبهه بمر الحق، وصريح القول، فيقابله بالسماحة واللطف، لا بالخشونة والعنف.

ذكر الحافظ الذهبي في «سير الأعلام» عن ابن عون، قال: كان الرجل يقول لمعاوية: والله، لتستقيمن بنا يا معاوية، أو لنقومنك، فيقول: بماذا؟ فيقولون: بالخشب. فيقول: إذن أستقيم! والخشب: جمع خشب، وهو السيف الصقيل^(١).

(١) سير أعلام النبلاء (٣/١٥٤)، تحقيق مجموعة بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

ووجدنا أبا مسلم الخولاني يدخل عليه، فيقول: السلام عليك أيها الأجير، ويرد عليه مَنْ حول معاوية، مصححين عبارته: السلام عليك أيها الأمير. ويصر أبو مسلم على قوله. فيقول معاوية: دعوا أبا مسلم، فهو أعلم بما يقول. فقال أبو مسلم: أنت أجير المسلمين، استأجروك على رعاية مصالحهم^(١).

ولكن معاوية - وبني أمية بصفة عامة - ظلمهم «الأخباريون»^(٢) من رواة التاريخ الذين حرفوا الوقائع بالهوى، أو تناقلوها بغير تمحيص، وبخاصة أن تاريخ بني أمية لم يكتب إلا بعد أن زالت دولتهم، وجاء خصومهم من بني العباس.

وقد رأينا بأعين رؤوسنا كيف يكتب المنتصرون تاريخ «العهود البائدة» من قبلهم.

ولو كان معاوية بالسوء الذي تصوره بعض الروايات، ما تنازل له عن الخلافة راضيًا، رجل مثل الإمام الحسن بن علي رضي الله عنهما، حرصًا على وحدة الكلمة، وحقن الدماء؛ ولهذا سمي المسلمون ذلك العام: «عام الجماعة»، بل جاء في الحديث الشريف التنويه بموقف الحسن رضي الله عنه، والثناء عليه، حيث قال جده ﷺ: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»^(٣).

وأكثر الذين يتحدثون عن تاريخنا، وينظرون إليه من وراء منظار

(١) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٢٥/٢)، وابن عساكر في تاريخه (٢٢٣/٢٧).

(٢) مصطلح أطلقه علماء المسلمين على جامعي الأخبار، الذين يروون منها ما له سند، وما ليس له، وما صح، وما لم يصح، دون تمييز.

(٣) رواه البخاري في الصلح (٢٧٠٤)، عن أبي بكرة.

أسود، إنَّما استقوا أفكارهم الأساسية من خارج حدودنا، من أساتذتهم المستشرقين الذين ينظرون إلى تاريخنا وتراثنا كله من زاوية غربية، تزدري كل ما هو شرقي، ومن ورائها عصبية صليبية كامنة، تكره كل ما هو إسلامي، ومن خلال مصلحة استعمارية دافعة، تسخر العلم للأهواء والمنافع!

هذا شأن المستشرقين مع تراثنا، إلا من عصم ربك، وقليل ما هم.

وما أبلغ ما وصفهم به العلامة أبو الحسن الندوي في مؤتمر «الإسلام والمستشرقون»، الذي عقد منذ سنوات بالهند: أنَّهم أشبه شيء بمفتشي القمامة، لا تقع أعينهم إلا على القاذورات، وأكبر همهم البحث عنها.

وهكذا رأيناهم مولعين بتتبع العورات، والبحث عن نقاط الضعف والانحراف، وإن وهت أسانيدها، ولم تثبتها الرواية ولا الدراية، وذلك لإبرازها وتقويتها وتضخيمها، والنظر إليها من خلال ميكروسكوب مكبر، يجعل من الحبة قبة، ومن القط جملاً، بل من النملة فيلاً!

حتى الرموز المشرقة التي أجمع المسلمون في عصورهم كلها على فضلها وعظمتها، حاولوا أن يحطموها، مثل: عمر بن عبد العزيز، الذي اعتبره المسلمون خامس الراشدين، وشبهوه بجده عمر بن الخطاب.

فقد رأينا ممن فتحت لهم الصحف أبوابها ليكتب، يتهمه بسوء الإدارة، والجهل بالسياسة والاقتصاد، والتسبب في خراب الدولة! هكذا قال أحدهم بكل تبجح^(١)، على حين دافع عن طاغية الأمويين الحجاج بن يوسف!

(١) هو حسين أحمد أمين، في مقالاته بمجلة المصور، بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٣م، وقد تبنت المجلة في السنوات الأخيرة خط الهجوم على الإسلام وشريعته ودعاته بصراحة.

ولو كان المجتمع المسلم بالسوء الذي يصور به عهد بني أمية، ما استطاع أن يمد شعاع الإسلام إلى تلك آفاق الشاسعة في آسيا وإفريقيا وأوروبا، من الصين شرقًا إلى الأندلس غربًا.

ومن المعلوم أنّ انحراف حاكم من الحكام في تلك العصور، لم يكن ليؤثر في سير المجتمع كله، والتأثير في أعماق الشعب فكرًا وخلقًا وسلوكًا. فلم تكن لدى السلطة أجهزة ولا مؤسسات قادرة على التأثير، كما في عصرنا، الذي تستطيع الدولة بوساطة الأجهزة التربوية والثقافية والإعلامية أن تصنع فكر الشعب وذوقه، وتوجه مشاعره وسلوكه، الوجهة التي تريد، إلى حد كبير.

وقد سئل الداعية الإسلامي الكبير الشيخ محمد الغزالي رحمته الله^(١): بم تفسر النكسات، التي أصابت الأمة الإسلامية، بدءًا من الخلاف الداخلي بين عليّ ومعاوية حتى يومنا هذا؟

فكان جوابه رحمته الله وأثابه بقدر ما قدم للإسلام ودعوته: «أجمع أولو الألباب من عدو وصديق، على أن الإسلام عقائد وشرائع، وعبادات ومعاملات، وأخلاق ونظم، وتراتب إدارية وتقاليد اجتماعية... وأنّه يكلف أتباعه بتطويع الشؤون العادية لخدمة ذلك كله...»

وكنا في أثناء دراستنا الإسلامية، نعرف الفرق بين الإسلام والفكر الإسلامي، وبين الإسلام والحكم الإسلامي... الإسلام وحي معصوم، لا ريب فيه، أما الفكر الإسلامي، فهو عمل الفكر البشري في فهمه، والحكم الإسلامي هو عمل السلطة البشرية في تنفيذه، وكلاهما لا عصمة له.

(١) انتقل إلى رحمة الله تعالى فضيلة الشيخ محمد الغزالي يوم (٢٠) شوال ١٤١٦هـ الموافق (٩)

مارس ١٩٩٦م.

وعندما يخطئ مفكر، فإن خطأه لا يبقى طويلاً، حتى يستدرك عليه مفكر آخر... وعندما يخطئ حاكم، فإن زلته لن تطول، حتى يصوبها ناقد راشد... والأمة الإسلامية - بفضل الله - لا تجتمع على خطأ، وجهاز الدعوة بها حساس، وهو عن طريق التعليم والأمر والنهي، ينصف الحق...

ولما كانت هذه الأمة حاملة الوحي الخاتم، فإن القدر يؤدبها، إذا استرخت أو فرطت، حتى تلزم الصراط المستقيم، ويتعهدا بالمجددين، الذين يغارون على حقائق الوحي وسبيل فقهه وأساليب حكمه... قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١].

ومن هذا التقديم يظهر أنه لا غرابة في وجود أخطاء في تاريخنا الثقافي والسياسي، وإنما الغرابة في التستر على هذه الأخطاء، أو الاستحماق في معالجتها، والتعفية على آثارها...

وجمهور المسلمين يعلم أن سلفنا الأول شغله قتال الاستعمارين الروماني والمجوسي، ولعله أشرف قتال عرفته الدنيا، ولكنه يشعر بغضاضة وألم، لما أعقب ذلك من قتال داخلي بين المسلمين أنفسهم، كانت له آثار بعيدة المدى على حاضرهم ومستقبلهم.

وجمهور الفقهاء والمؤرخين والدعاة يؤكد أن علي بن أبي طالب «الخليفة الرابع» كان إمام حق، وأن معاوية بن أبي سفيان كان يمثل نفسه وعصبيته، في خروجه على «علي». وشاء الله أن يكسب معاوية هذه المعارك، ومن ثم تحولت الخلافة الراشدة إلى ملك عضوض في بني أمية. ومع أن هذا التحول كان هزيمة للحق، وضربة موجعة للمثل العليا، إلا أن من الغلو المرفوض تضخيم نتائجه لما يأتي:

١ - أنّ الخلفاء أو الملوك الذين ولوا أمور المسلمين بطريقة غير صحيحة، أعلنوا أن ولاءهم للإسلام، وأن التغير في أشخاص الحاكمين، لا يعني التغير في القوانين أو الأهداف الإسلامية؛ ومن أجل ذلك استأنفوا الجهاد الخارجي، كما تركوا للفقهاء حرية الحركة، ما لم يمسوا سلطانهم في الزعامة.

٢ - أنّ العلم الديني مضى في طريقه، يوسع الآفاق، ويربي الجماهير، ويقرر الحقائق الإسلامية كلها من الناحية النظرية، أي أن الإسلام الشعبي مع ازوراره عن السلطة، بقي قديرًا على الامتداد والتأثير.

٣ - مع أن الدولة كانت عربية، تتعصب لجنسها، فإن الجماهير والتعاليم الإسلام وحدها، وألقت قيادها في أغلب العواصم لفقهاء ودعاة مربين من الأعاجم! ^(١) اهـ.

هذا ما قاله الشيخ، فأنصف وأجاد، برغم شدته المعهودة على المنحرفين والطغاة في القديم والحديث.

والشهيد سيد قطب رَحِمَهُ اللهُ رَغِمَ شِدَّتُهُ عَلَى التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ بَعْدَ عَصْرِ الرَّاشِدِينَ، وَحَمَلَتْهُ الْقَاسِيَةُ عَلَى بَنِي أُمِيَّةٍ فِي كِتَابِهِ: «الْعَدَالَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ» لَمْ يَسْعَ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ ظَلَّ رَاسِخَ الْبِنَاءِ، مَرْفُوعَ اللَّوَاءِ، مَنْفَرْدًا بِالْفَتْوَى وَالْقَضَاءِ وَالتَّشْرِيعِ لِلأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فِي كُلِّ شَأُونِهَا، اثْنِي عَشَرَ قَرْنًا مِنَ الزَّمَانِ، وَبِهَذَا أَنْصَفَ الْإِسْلَامَ، وَأَنْصَفَ التَّارِيخَ، وَأَنْصَفَ نَفْسَهُ كَذَلِكَ.

(١) مائة سؤال عن الإسلام (٣٥٢/٢ - ٣٥٤)، نشر دار ثابت، القاهرة، ١٩٨٤م.

يقول في آخر كتاب ألفه، وقد نُشر حديثاً (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، أي بعد استشهاده رَحِمَهُ اللهُ بِعَشْرِينَ عاماً. يقول في مقدمة كتابه «مقومات التصور الإسلامي»، وهو الجزء المكمل لخصائص التصور الإسلامي: «وارتفع لواء الإسلام عاليًا، وظل مرفوعًا أكثر من ألف عام، بل حوالي مائتين وألف عام، ممثلًا في النظام الإسلامي في ظل الأقطار الإسلامية، وهو النظام الذي يرجع الناس فيه إلى شريعة الله وحدها، ولا يحكم قضاة هذه الأمة إلا بالشريعة الإسلامية في كل أمر من أمور الحياة، ولا يتحاكم الناس إلى غير هذه الشريعة في شأن واحد من شؤون المعاش»^(١).

وفي هذا المعنى أنقل هنا كلمة بليغة لأستاذ مغربي لا يتهم بالتحيز للتيار الإسلامي، بل يحسبونه على التيار «اليساري»، هو د. محمد عابد الجابري، قال: «أنا لست من رجال القانون، ولكن اهتمامي بالتراث يجعلني أشعر بالقلق والانزعاج، عندما أسمع من يقول: إن الإسلام أو الشريعة الإسلامية - بالتحديد - لم تطبق منذ عصر الخلفاء الراشدين، يقلقني هذا القول بأن شريعة «لم تُطبَّق» طوال أربعة عشر قرنًا الماضية، ويدفعني إلى التساؤل: وهل يمكن تطبيقها في المستقبل...؟ وكيف؟

إنَّ هذا القول يؤدي إلى عدمية مخيفة. فأين سنضع آلاف أو عشرات الآلاف من الفقهاء، الذين عرفهم تاريخ الإسلام؟! أين سنضع كتب الفقه والاجتهادات والفتاوى؟!

نعم لقد أغلق باب الاجتهاد - كما يقال - في القرن الرابع الهجري، ولكن هذا الإغلاق للاجتهاد لم يمنع الفقهاء من الاجتهاد داخل

(١) مقومات التصور الإسلامي ص ٢٦، نشر دار الشروق، القاهرة، ط ١.



المذاهب الأربعة، وداخل الفقه الجعفري «الشيعة»، بل أكثر من ذلك لم يمنع ذلك «الإغلاق» قيام فقيه وأصولي عظيم، مثل: ابن حزم، الذي حرم التقليد، وأوجب الاجتهاد على كل شخص، حتى على الرجل العامي، ومثل: الأصولي الكبير أبي إسحاق الشاطبي، الذي عمل على إعادة تأصيل أصول الفقه، والتجديد فيه، وذلك بالمناداة بنقل الاجتهاد من الاجتهاد في اللفظ وأنواع دلالاته، وبالقياس والتعليل «قياس الجزء بالجزء»، نقل الاجتهاد بهذا المعنى الذي كان سائدًا قبل، إلى بنائه على مقاصد الشريعة، وذلك باستقراء أحكام الشريعة، وصياغتها في كليات، ثم تطبيق هذه الكليات على الجزئيات المستجدة. هذا ليس اجتهادًا فقط، بل هو دعوة إلى إعادة تأسيس الاجتهاد، بما يمكن الفقه في الإسلام من أن يكون مسيرًا للتطور، وقابلًا للتطبيق في كل زمان.

على كل حال فأنا مسلم، ويقلقني القول: إن الإسلام أو الشريعة لم تُطبّق منذ عهد الراشدين؛ لأنني في هذه الحالة أجدني أتساءل عن حقيقة إسلام أجدادي وأسلافي: ألم يكونوا مسلمين؟! ألم يطبقوا الشريعة في عباداتهم وعقود زواجهم وكثير من معاملاتهم؟!

أعتقد أنه يجب الحرص على النظر إلى التراث، إلى الشريعة والفقه وغيرهما، نظرة تاريخية، وإلا سقطنا في العدمية. نحن نقول: الإسلام دين ودولة. نعم، وقد كان ذلك بالفعل. أما إذا قلنا: إن الشريعة لم تطبق منذ الرسول أو منذ الخلفاء الراشدين، فمعنى ذلك أن الإسلام لم يكن دينًا مطبقًا، ولا كان دولة طوال أربعة عشر قرنًا، وهذا غير صحيح تاريخيًا، وغير مقبول منطقيًا. إنّه قول يجر إلى عدمية مخيفة، تتركنا

بدون هوية بدون تاريخ. وبالتالي بدون حاضر، وبدون مستقبل. فهل نقبل بهذا؟!»^(١).

تنبيهات في غاية الأهمية:

على أن هنا جملة تنبيهات يجب الالتفات إليها هي غاية في الأهمية:

١ - أنّ عصرنا يهيئ للحكومة المسلمة من القدرة على التوجيه والتأثير في حياة الناس، ومعاونتهم على تغيير ما بأنفسهم فكراً وخلقاً وسلوكاً، ما لم يكن عشر معشاره مهياً للحكام في القرون الإسلامية السابقة. وذلك عن طريق المؤسسات التعليمية والتربوية، والأجهزة الثقافية والإعلامية، التي لها أبلغ الأثر في توجيه أذواق الناس وميولهم واتجاهاتهم الفكرية والنفسية، وفرض على الدولة المسلمة أن تستفيد من هذا كله لخدمة الرسالة التي قامت من أجلها.

٢ - أنّ عصرنا قد انتهى إليه حصاد تجارب إنسانية من مختلف الأعصار ومختلف البيئات، تتمثل في «ضمانات» أساسية لحماية حق الشعوب ضد طغيان الحكام وأهوائهم؛ مثل: المجالس النيابية، وما لها من حق مراقبة الحكومة ومحاسبتها، بل إسقاطها، ومثل: الدساتير التي تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم، وتضمن حريات الأفراد، وتحد من طغيان السلطات الحاكمة، ومثل: حرية الصحافة، وتعدد الأحزاب، وتكوين النقابات، وحق الإضراب.

(١) ندوة التراث والتحديات المعاصرة ص ٦٧٠، ٦٧١، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، وعقدت بالقاهرة في سبتمبر ١٩٨٤م.

ويجب علينا - نحن المسلمين - أن نعض بالنواجذ على هذه الضمانات التي كسبتها الإنسانية بالجهاد الطويل مع الفراعنة والجبابة والطغاة، وأن نعتبر الحفاظ على هذه الضمانات والمكاسب فرضًا دينيًا، لا يجوز التفريط فيه؛ لأن العدل والشورى والنصيحة، وأداء الأمانات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي أوجبها الإسلام لا تتم إلا بها، وما لا يتم الواجب إلا به؛ فهو واجب.

٣ - أننا لا ننادي بحكم فرد مثالي فذ، يكون في يقين أبي بكر، أو في عدل عمر، أو في فضل عليّ، أو زهد عمر بن عبد العزيز، إنما ننادي بحكم المؤسسات التي تقوم على الإسلام تشريعًا وتوجيهًا وتنفيذًا، وتعتمد على الإسلام عقيدة وفكرًا وخلقًا وقانونًا.

والحاكم أو رئيس الدولة أو الإمام في هذا النظام المنشود، ليس إلهًا يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، لا يسأل عما يفعل، ولا يحاسب على ما يقول، بل هو حاكم مقيد بالدستور المستمد أساسًا من القرآن والسنة، مسؤول أمام مجلس الشورى خصوصًا، وأمام مجلس الشعب عمومًا، بمقتضى واجب النصيحة لأئمة المسلمين، وفرضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فلا ينبغي التركيز - إذن - على عبقرية فرد موهوب تبعته العناية الإلهية ليملا الأرض عدلاً، كما ملئت ظلمًا وجورًا، أو يجدد للناس دينهم، الذين انحرفوا عن صراطه فقهاً أو عملاً.

وقد كتبت بحثًا ضافياً في حديث أبي داود، الذي يرد على كثير من الألسنة والأقلام: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من

يجدد لها دينها»^(١)، وهو حديث صحيح، ولكن معظم الشراح مالوا إلى أن «مَنْ» في قوله: «مَنْ يجدد» للمفرد، وظلوا يبحثون لكل مائة سنة عن مفرد علم، مشهور بعلمه وعمله وفضله، ليكون هو مجدد القرن.

والذي انتهت إليه أن «مَنْ» تصلح للجمع، كما تصلح للمفرد، بل هي في الحديث أولى أن يراد بها الجمع، فليس بالضرورة أن يكون المجدد فردًا واحدًا، بل قد يكون جماعة لها كيائها الواحد، أو قد تكون متفرقة في البلدان. كل واحد فيها قائم على ثغرة يحرسها، في ميادين الفكر، أو العمل، أو الدعوة، أو التربية، أو الجهاد، أو غيرها.

وبهذا يكون سؤال المسلم: ما دوري في حركة التجديد؟ بدل أن يكون كل همه أن يسأل: متى يظهر المجدد؟

التجارب المعاصرة للتطبيق الإسلامي:

ومن شبهاة العلمانيين التي تواصلوا بإثارتها، كلما علت أصوات الجماهير مطالبة بالحل الإسلامي، والعودة إلى الإسلام، كل الإسلام: الاحتجاج بالتجارب المعاصرة لبعض البلاد، التي أعلنت «تطبيق الشريعة الإسلامية»، وما شابها من سوء الفهم أو سوء التطبيق.

فهم يقولون: أي إسلام تريدون؟ إسلام السودان أم إسلام إيران أم إسلام باكستان أم إسلام السعودية؟ وقد ينسبون هذه «الإسلامات» إلى رؤساء هذه الأقطار، فيقولون: إسلام النميري أم إسلام الخميني أم إسلام

(١) رواه أبو داود في الملاحم (٤٢٩١)، والطبراني في الأوسط (٦٥٢٧)، والحاكم في الفتن والملاحم (٥٢٢/٤)، وسكت عنه، ولكن نقل تصحيحه المناوي في فيض القدير (١٨٤٥)، فلعله سقط من المطبوع، وسكت عنه الذهبي. عن أبي هريرة.

ضياء الحق... إلخ؟ وقد يقولون: إسلام رجال الدين، أم إسلام العساكر
أم إسلام المملوك؟

وشبهتهم هنا تتركز حول أمرين أساسيين:

أولهما: اختلاف صور الإسلام المنشود من بلد لآخر، ومن فهم
لآخر، فهو ليس في نظرهم إسلامًا واحدًا، بل إسلامات متعددة،
الإسلام السني، والإسلام الشيعي، والإسلام الوهابي^(١)، والإسلام
المتجدد، والإسلام المقلد...

وثانيهما: التركيز على الأخطاء أو الانحرافات التي شابت هذه
التجارب كلها، أو بعضها، وتحميل هذه الأخطاء على الإسلام نفسه.
كأن هذه طبيعة الإسلام، أو كأنه المسؤول إذا أساء الناس فهمه، أو
أسأؤوا تطبيقه، أو انحرفوا به عن صراطه المستقيم!
وردنا على ذلك من وجهين:

اختلاف صور التطبيقات الديمقراطية والاشتراكية:

أولاً: أنهم لم يقولوا هذه المقولة لأنفسهم، حين يدعون إلى
الاشتراكية، أو الديمقراطية، ولم يجعلوا اختلاف المدارس والمذاهب
والفلسفات حول الاشتراكية أو الديمقراطية، مانعًا من المناداة بهذا
المبدأ أو ذاك.

(١) من فكر هؤلاء العلمانيين أنهم يعتبرون الدعوة السلفية التي قام بها مجدد الجزيرة ابن
عبد الوهاب مذهبًا مستقلًا منفصلًا عن مذهب أهل السنة والجماعة! والحق أنها ليست أكثر
من حركة تجديدية داخل المذهب السني نفسه، والوهابية - إن صحت هذه التسمية - ليسوا
إلا حنابلة.

فمن المعلوم للدارسين أنّ الاشتراكية تيارات ومدارس متعددة، يناقض بعضها بعضًا، من مثالية إلى علمية، ومن إصلاحية إلى ثورية... إلخ.

وحتى المدرسة الواحدة، مثل: الماركسية، التي يتبناها أمثال د. فؤاد زكريا، ليست تجربة واحدة من الناحية العملية، ولا تيارًا واحدًا من الناحية النظرية.

ولا بأس أنّ أقتبس هنا بعض ما كتبه عن خصيصة «الوضوح» من كتابي: «الخصائص العامة للإسلام» ردًا على المشوشين والمشككين:

«ومن العجيب أنّ الذين يحاولون التنقص من هذه الخصيصة من خصائص الإسلام، بالتهويل والتضخيم في أمر الاختلاف الذي حدث في تاريخ المسلمين، وإلصاق كل فئة شاذة مارقة بصميم الأمة المسلمة. هؤلاء يتعامون عن الغموض البين، والاختلاف البارز، الذي يراه ويلمسه كلُّ دارس للأيدولوجيات الوضعية المعاصرة، التي أصبحت «أصنام» هذا العصر، وغدا هؤلاء وأمثالهم من الكتّاب: «الكهنة» الجدد لهذه الأوثان.

إنّ هذه الأيدولوجيات الحديثة البراقة، تفتقر إلى مجرد تعريف دقيق - أو كما يقول المنطقة: جامع مانع - يحدد مدلولها، ويوضح طبيعتها، ومفاهيمها الأساسية. فإن هذا التعريف المجرد مفقود؛ ولهذا يختلفون حولها في كل شيء، حتى في معناها: ما هو؟

خذ مثلاً: الديمقراطية.

فنحن لا نكاد نجد في القرن العشرين أيديولوجية اجتماعية، ولا تنظيمية سياسية، من الليبرالية، إلى الاشتراكية، إلى الشيوعية، أو حتى

الفاشستية أو النازية، إلا وتدّعي كل منها: أنّها هي «الديمقراطية» الحقّة، وأنّ ما عداها ديمقراطية زائفة، وبات الناس حائرين، أي هذه الديمقراطية هو الأصل، وأيها المُدّعى؟

ولا يُخْرِجُ من هذا الغموض وهذه البلبلة: الاحتكامُ إلى معايير خلقية أو روحية؛ لأنّ الجميع يدعون الحرص على الحرية، والمساواة، وكرامة الإنسان.

ولا الاحتكامُ إلى «معايير اجتماعية وضعيّة»؛ لأنّ كل فئة ستقدم لنفسها معيارًا تبرز به منهجها وأسلوبها. فمفكرو الديمقراطية الغربية يعتمدون المعيار السياسي، ويميزون ديمقراطيتهم بالحرية السياسية، على حين يعتمد الماركسيون المعيار الاقتصادي، فيميزون ديمقراطيتهم بالحرية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتحدّى الصينيون المعيارين - معًا - خلال ما يسمّونه: «الديمقراطية الجديدة».

ويتحداها - أيضًا - الثوريون الآسيويون والإفريقيون من خلال ما يدعونه: «الديمقراطية الاشتراكية»^(١).

بل وجدنا من يجمع بين الضدين، خلال ما يسمونه: «الدكتاتورية الديمقراطية»^(٢).

وخذ مثلًا آخر: الاشتراكية، التي فُتِنَ بها الكثيرون من قومنا، وباتوا يدعون إليها باللسان والقلم... ما هي الاشتراكية؟ ما مدلولها؟ ما أهدافها؟ ما أصولها؟ وما مصادرها؟

(١) الإسلام وتحديات العصر ص ١٢٩، ١٣٠، نشر دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٧١م.

(٢) القومية والمذاهب السياسية ص ٣١٧، نشر الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٠م.

إنك تبحث عن جواب لهذه الأسئلة، فلا تجد إلا الغموض والاختلاف البين حولها، بين مؤسسيها ودعاتها.

يقول الأستاذ تاووني (T. R. Towny): إن الاشتراكية - كغيرها من التعبيرات المختلفة للقوى السياسية المركبة - كلمة لا تختلف في مدلولها من جيل إلى جيل فحسب، بل من حقبة إلى حقبة^(١).

ويؤكد الأستاذ «كول» التناقض في فهم العقيدة الاشتراكية بين بلد وآخر، وبين جيل وما بعده، ويزيد عليه، فيقول: «ولم يكن التباين في العقيدة نتيجة اختلاف الزمن فحسب، بل كان هناك تناقض بين الصور المختلفة التي وُجِدَتْ في عصر واحد»^(٢).

ونقرأ في كتاب «هذه هي الاشتراكية» للكاتبين الفرنسيين: «جورج بورجان»، و«بيار رامبير»، هذه العبارات نقلاً عن «مكسيم لوروا» في كتابه «رادة الاشتراكية الفرنسية» يقول: «لا شك في أن هناك اشتراكات متعددة، فاشتراكية بابون، تختلف أكبر الاختلاف عن اشتراكية برودون، واشتراكية سان سيمون وبرودون تتميزان عن اشتراكية بلانكي. وهذه كلها لا تتمشى مع أفكار لويس بلان، وكابيه، وفوربيه، وبيكور. وإنك لا تجد داخل كل فرقة أو شعبة إلا خصومات عنيفة، تحفل بالأسى والمرارة!»^(٣).

(١) الاشتراكية والقومية وأثرهما في الأدب الحديث د. يوسف عز الدين ص ٧٤، نشر معهد البحوث والدراسات العربية، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

(٢) المصدر السابق.

(٣) هذه هي الاشتراكية لجورج بورجان وبيار رامبير ص ١٠، ١١، ترجمة محمد عيتاني، نشر دار بيروت للطباعة، ١٩٥٢م.

ومعلوم أن هذه الاشتراكيات كلها غير اشتراكية «كارل ماركس»، الذي يصف كل هذه الاشتراكيات، وما مائلها بأنها «خيالية»، ويختص مذهبه وحده باسم: «الاشتراكية العلمية».

وبرغم قرب العهد بماركس «المتوفى ١٨٨٢م» وخلفائه: إنجلز «١٨٨٦م»، ولينين (١٩٢٤م)، مؤسس الدولة الاشتراكية الماركسية الأولى، نرى الهوة تتسع بين تجربتين رئيسيتين في روسيا والصين، ينتسب كل منهما إلى ماركس ذاته.

وليس أفضل من أن نستشهد هنا بقول لأحد الماركسيين المعروفين، وهو مكسيم رودنسون، الكاتب اليهودي الفرنسي اليساري الذي يقول:

«الحقيقة أن هناك «ماركسيات» كثيرة بالعشرات والمئات؛ ولقد قال ماركس أشياء كثيرة، ومن اليسير أن نجد في تراثه ما نبرر به أية فكرة!! إن هذا التراث كالكتاب المقدس (أسفار التوراة، والأنجيل وملحقاتها) حتى الشيطان يستطيع أن يجد فيه نصوصًا تؤيد ضلالتة!!»^(١).

ثانيًا: أننا لا ندعو إلى إسلام مقيد بشخص أو ببلد أو بعهد معين، إنما ندعو إلى الإسلام المطلق، إسلام القرآن والسنة، إسلام الصحابة ومن تبعهم بإحسان، إسلام له أصوله ومصادره الواضحة المتميزة. وقد ذكرنا في بيان مفهوم الإسلام المعالم الأساسية للإسلام، كما يفهمه ويدعو إليه تيار «الوسطية الإسلامية» فليرجع إليه. أما أخطاء التطبيق، بل انحرافات، فيتحملها أصحابها، والإسلام بريء منها.

(١) الإسلام والرأسمالية ص ٢٤.

نحن لا نتبنى تجربة بعينها من هذه التجارب، فكل واحدة منها لها وعليها، لها أخطاءها ولها انحرافات، ننكر أخطاءها، ونبرأ من انحرافات، وما كان عن اجتهاد نقدره؛ لأن الإسلام يسمح بحرية الخطأ، والإسلام العظيم لا يضره خطأ المخطئين، ولا انحراف المنحرفين.

تناقض العلمانيين والماركسيين:

على أنّ العلمانيين والماركسيين يتعاملون بمنطقتين مختلفتين: منطق مع الإسلاميين، ومنطق مع أنفسهم.

فهم مع الإسلاميين، يُحمّلون الإسلام كل الأخطاء والانحرافات في التاريخ، وكل الأخطاء والانحرافات في التطبيق المعاصر. فالإسلام - عندهم - هو مجموع الانحرافات القديمة والجديدة معاً. ولا يقولون يوماً: إن الإسلام شيء، والتطبيق شيء آخر، وأن المسؤولية مسؤولية المسلمين، وليست مسؤولية الإسلام نفسه.

على حين نراهم مع المذاهب الأخرى يفرقون بين صلاحية المبدأ في ذاته، وبين سوء التطبيق له.

أجل نراهم إذا دعوا إلى الاشتراكية الماركسية مثلاً، يبرؤون من الشوائب والانحرافات التي صاحبت تطبيقاتها المختلفة، من عدوان على الحقوق، ووأد للحريات، وانتهاك للحرمات، وإهدار لكرامة الإنسان، وقتل للديمقراطية، وتصفية طبقة لتحل محلها طبقة جديدة...

وكذلك الذين يدعون إلى الديمقراطية لا يحملونها مسؤولية ما يشوبها من انحرافات وتحريفات، حتى ارتكبت باسمها عظماء، وحتى قال رئيس مصري: إن الديمقراطية لها أنياب ومخالب، وأنها أشرس من

الديكتاتورية! وكم زورت باسمها انتخابات واستفتاءات، كانت نتيجتها التسعات الخمس (٩٩,٩٩٩)!!

فضلاً عن شكوى كثير من الغربيين في بلاد الديمقراطية الأم من زيف الديمقراطية، التي توجهها قوى ظاهرة وخفية لمصالح فئات معينة. ود. فؤاد زكريا مثل لهؤلاء الذي أشرت إليهم، فهو أستاذ في الفلسفة والمنطق، ولكنه يخون الفلسفة والمنطق، حين يتحدث عن الإسلام وشريعته وتاريخه ودعائه.

ولا أدري لماذا يتعامل د. زكريا بمنطقيين، ويكيل بكيلين، شأن الذين سمّاهم القرآن: «المطففين»؟!

فهو يلتمس الأعذار من هنا وهناك لفشل التجارب الديمقراطية والاشتراكية في عالمنا العربي، وفي مصر خاصة، فهو يعتذر للديمقراطية الليبرالية في مصر: أنها لم تستمر أكثر من ثلاثين سنة من (١٩٢٣ - ١٩٥٢م)، ويحاسب تجربة باكستان على بضع سنين، وتجربة السودان على سنة أو سنتين!!

ويعتذر للاشتراكية في مصر بقصر المدة - أيضاً - فيقول: «وخلال هذه الفترة القصيرة، لم تكن هناك جدية كافية في التطبيق»، ويكفي أنها كانت اشتراكية بغير اشتراكيين، وأن المكلفين بحراسة التجربة ورعايتها كانوا - في معظم الأحيان - يختارون على أسس شخصية تضمن ولائهم للحاكم، لا على أساس إيمانهم بالمبدأ نفسه، واستعدادهم للتضحية في سبيله»^(١).

فيا عجباً! لماذا لا يحكم هذا المنطق نفسه، ويقال هذا الكلام ذاته

(١) الحقيقة والوهم ص ١٧١.

في مثل تجربة ضياء الحق في باكستان، أو النميري في السودان؟! لماذا لا يقال إن التجربة تنقصها الجدية الكافية؟!

ويكفي لذلك أنها تجربة إسلامية بغير إسلاميين!!

فأكبر الجماعات الإسلامية في باكستان ليست هي التي تقود وتحرس التجربة، والإخوان المسلمون في السودان، لم يكونوا هم المكلفين بحراسة التجربة ورعايتها، وإنما اختار النميري من اختاره لذلك على أسس شخصية، تضمن الولاء له.

صحيح أنهم رحبوا بالتجربة وساندوها؛ لأنهم لم يكن يسعهم غير ذلك، وإلا لاتهموا بأنهم لا يهتمهم أن يحكم الإسلام، إنما يهتمهم أن يكونوا هم الحكام، وبهذا يتهمون دائماً! وقد أمروا أن يحكموا بالظاهر، والله يتولى السرائر، فعليهم أن يمنحوا الرجل فرصة يظهر فيها ما أعلن من صدق التوجه إلى الإسلام، وهكذا كان موقف كل علماء المسلمين ودعاتهم.

ولكن لما بدأ الرجل يطغى ويتنكر للإسلام الحق، سرعان ما انقلبوا عليه، ووقفوا في وجهه، وتعرضوا لأذاه، وأعلنت الحرب عليهم من قبله، وزج بقادتهم في السجون بين عشية وضحاها.

ومن عجيب أمر العلمانيين وتناقضهم الفاضح، أنهم يلصقون بالإسلام انحراف كل منحرف من الحاكمين باسمه، على حين لا ينسبون إلى الإسلام عدل العادلين منهم، ولو أنصفوا لبرؤوا الإسلام من ظلم الظالمين، ونسبوا إليه صلاح الصالحين، فهو الذي رباهم وصنعهم كما قيل لعمر بن عبد العزيز: جزاك الله عن الإسلام خيراً يا أمير المؤمنين! فأجاب: بل جزى الله الإسلام عني خيراً!^(١)

(١) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٣٣١/٥).

وفي هذا يقول الأخ الكاتب الفاضل الأستاذ «منير شفيق» في رده على أطروحات العلمانيين وبيان استعمالهم للحجة ونقيضها:

«فتراهم حين يواجهون قيادات إسلامية فذة في عدالتها واستقامتها وحسن قيادتها لشؤون الأمة، يُرجعون فضائلها لا إلى الإسلام، الذي تربت في كنفه، وتعلمت من مدرسته، ونهلت من نبعه، فاكسبت كل مزاياها بسبب اهتدائها بهديه. ولهذا يعيدون - على سبيل المثال - فضائل أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم، إلى عبقريتهم، حتى يكاد يمحي فضل الإسلام على ما اتصفوا به من تقوى وعدل واستقامة وحسن اجتهاد. فلا يقال عند الحديث عن النماذج المشرقة - وما أكثرها في التاريخ الإسلامي - هذا هو الإسلام، وإنما يقال هذا هو الإسلام حيثما وقع ظلم، أو وهن، أو انحراف، أو فسق.

وهكذا يُنطح الإسلام بمن انحرف من أهله، وينطح بمن استقام منهم، فحالة الانحراف مسؤولية الإسلام، بل هي هو! أما الحالة الرائعة الفذة، فلا علاقة له بها، إنها مسؤولية الأفراد بسبب مواهبهم وعبقرياتهم! وإذا ذهب الأمر بهذا المنطق حتى منتهاه، فيصبح الحاكم شارب الخمر والزاني، وقاتل النفس بلا حق، هو النموذج الإسلامي، بينما الحاكم الذي عدل واستقام، أو أقام الحد على شارب الخمر والزاني، وقاتل النفس بحق، جاء بذلك كله من عنده، ولا علاقة للإسلام به. فهل - بعد هذا كله - مَنْ لا يلاحظ كيف تستخدم الحجة ونقيضها في محاربة الإسلام وأهله؟!»^(١).

* * *

(١) ردود على أطروحات علمانية للأستاذ منير شفيق، ص ٢٠، نشر دار الحكمة للنشر والتوزيع،

تونس، ١٩٨٥م.

دفع شبهات ورد مفتريات العلمانية والطائفية

في الندوة التاريخية التي أقيمت في «دار الحكمة» بالقاهرة للحوار بين «الإسلام والعلمانية»، ذكر د. فؤاد زكريا ممثل الجانب العلماني، حجة لتأييد الدعوة إلى العلمانية في مصر وأمثالها.

ملخص هذه الحجة - فيما يراها مقدمها - أن البلاد التي يكون فيها أكثر من دين، تكون العلمانية علاجاً لأوضاعها، حماية لها من التعصب الطائفي، الذي يجر إليها الكوارث، وضرب مثلاً لذلك: الهند، ولبنان، اللذين يتبنى دستورهما العلمانية، حتى لا يعلي طائفة على أخرى.

فالهند تتكون من هندوس ومسلمين وسيخ وبوذيين، وهي أديان قديمة فيها إلى جوار النصاري، الذين ظهروا نتيجة وجود الاستعمار التبشيري، أو التبشير الاستعماري في البلاد.

ولبنان يتكون من مسلمين سنة، ومسلمين شيعة، ودروز، ونصاري من طوائف مختلفة، أبرزهم المارونيون.

وفي الندوة المشهودة، قلت للدكتور: إن ما ذكرته حجة عليك لا لك، فإعلان «العلمانية» في كل من الهند ولبنان، لم يعالج «الطائفية» الكامنة في صدور الناس، بل لم يشهد العالم خلال هذا القرن ما شاهده من التعصب الطائفي البغيض في كلا البلدين.



فالمسلمون تعرضوا على يد الأكثرية الهندوسية لمذابح شتى، تشيب لهولها الولدان، أقربها مذابح آسام، وبين الهندوس والسيخ معارك ضارية، وصدامات مسلحة، وقد ذهبت ضحيتهم رئيسة الهند الشهيرة «أنديرا غاندي».

والعجيب أن هؤلاء الهندوس الذين يتورعون عن إبادة الفئران والحشرات، ولا يستخدمون مبيدات الذباب والبعوض في الفنادق الكبرى؛ لأن هذه الحشرات «ذات روح»، استباحوا ذبح المسلمين بالألوف، كأنهم ليسوا من «ذوي الأرواح»!!

وفي لبنان تقوم الحرب الطائفية المجنونة منذ أكثر من عشر سنوات، ولا زالت. سفكت فيها الدماء، وانتهكت فيها الحرمات، وهدمت فيها البيوت، وحسبك ما جرى في صبرا وشاتيلا، وما يجري إلى اليوم في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المحاصرين، الذين بلغت بهم المخمصة إلى حد الاستفتاء: أيجوز أن يأكلوا لحوم الموتى والقتلى منهم؟!!

إنها الحرب الطائفية الدموية الحقود، التي لا تهدأ إلا لتشتعل، ولا تسكن إلا لتقوم من جديد أشد ضراوة، وأكثر قساوة، وقد ارتكب فيها من الموبقات ما يقشعر بدن التاريخ من ذكره.

فماذا صنعت «علمانيتك» لطائفية لبنان، يا دكتور؟! إن حججك - دائماً - تنقلب عليك، وما لي في هذا يدان.

احتج د. فؤاد زكريا في الندوة أيضاً بما أعلنه يوماً الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، من العزم على إقامة «دولة علمانية» في فلسطين، وهو ما تتبناه بعض الفصائل الفلسطينية.

ولم أرد على هذه النقطة في الندوة مراعاة لضيق الوقت؛ ولأنها شبهة أضعف من أن يرد عليها، فالدولة الفلسطينية لم تقم، لا علمانية ولا إسلامية، حتى ننظر ما موقفها؟

وما أعلنه عرفات يومًا ليس حجة شرعية، يستدل بها في مواضع الخلاف.

بل إن إعلانه أو توجهه هذا، لقي من الاعتراض في الداخل والخارج، ما جعله يحاول التعفية على آثاره، والسكوت عنه فيما بعد.

وقد ظن يومًا أن مثل هذا التوجه، أو الإعلان عن دولة علمانية، يتعايش فيها العرب المسلمون والنصارى واليهود، يطمئن اليهود وأنصارهم في معسكري الغرب والشرق، ويرضي الفصائل المتعصبة ضد الإسلام من الفلسطينيين، ويرضي الدول الطائفية من حوله في سوريا ولبنان، ويرضي الحكام العلمانيين من العرب.

والواقع أن هذا التوجه لم يحل المشكلة عند أحد، لا عند اليهود، ولا عند الأمريكان، أو الروس، أو الغربيين، ولا عند الفلسطينيين أنفسهم، ولا عند جيرانهم في سوريا أو لبنان، ولا عند حكام العرب العلمانيين.

هل أوقف توجه عرفات للعلمانية معركة «تل الزعتر»، وما خلفت من مأس وضحايا؟! أو منعت مذبحة «أيلول» الأسود؟! أو أخرت غزو لبنان وحصار بيروت، وإخراج الفلسطينيين منها؟! هل منعت حمامات الدم في صبرا وشاتيلا، ومخيمات اللاجئين في لبنان إلى اليوم؟! هل حمت الفلسطينيين من الانشقاق حتى داخل «فتح» نفسها، التي يرأسها عرفات؟! هل حمل هذا التوجه العلماني حكام العرب العلمانيين أن

يقفوا إلى جوار الفلسطينيين وقفة رجولة وإيجابية ضد من يذبحونهم
بلا إنسانية ولا رحمة؟!!

لعمرك الله، ما أجدى التوجه العلماني فتيلًا، في شيء من ذلك، ولا
جعل هذا لعرفات قبولًا عند اليهود، ولا عند مؤيديهم من الأمريكان
وغيرهم!

وكان أولى من الاحتجاج بالتوجه الفلسطيني إلى العلمانية، الذي لم
يظهر له أثر إيجابي في قليل ولا كثير، أن يحتج الدكتور بالتوجه الديني
لدى إسرائيل. فهذا التوجه هو الذي دفع اليهود في العالم إلى الحركة
بعد جمود القرون، وهو الذي جمع شتات أمة، قطعها الله في الأرض
أممًا، وهو الذي نفخ فيها روح النضال بعد أن ضربت عليها الذلة
والمسكنة آلاف السنين، وهو الذي أحيا موات لغة لم تكن لسانًا لأي
دولة أو دويلة في الأرض، وهو الذي أقام لليهود دولة تعزز بانتمائها
الديني، سمّت نفسها باسم أحد الأنبياء، واندفعت لإقامتها بحوافز دينية
من توجيه التوراة وتعاليم التلمود.

قامت هذه الدولة على أنقاضنا، على اغتصاب أرضنا، وانتهاك
عرضنا، وتشريد أهلينا، ونحن أحياء شهود، نرى ونسمع، نكوّن أكثر من
عشرين دولة عربية، وأكثر من أربعين دولة إسلامية. فماذا أغنى توجهنا
العلماني تجاه توجههم الديني؟!!

لقد خضنا معهم معارك، دخلوها ومعهم اليهودية، وليس معنا
الإسلام! معهم التوراة، وليس معنا القرآن! معهم تعاليم موسى، وليس
معنا تعاليم محمد! فكانت العاقبة الهزائم والنكسات والوكسات،
نتجرعها غصة وراء غصة، وما ربك بظلام للعبيد.

في ندوة عقدت في إسرائيل حضرها من مصر الدكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر الأسبق، وبطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية، وعدد من الأساتذة الإسرائيليين المتخصصين في الشؤون السياسية والعربية، وذلك في (١٩/١٢/١٩٨٠م)، في هذه الندوة قال د. خليل للإسرائيليين المجتمعين معه:

«أود أن أطمئنكم أننا في مصر نفرق بين الدين والقومية، ولا نقبل أبداً أن تكون قيادتنا السياسية مرتكزة إلى معتقداتنا الدينية».

وما إن أنهى مصطفى خليل كلامه حتى وقف البروفيسور دافيد يرد عليه قائلاً: «إنكم أيها المصريون، أحرار في أن تفصلوا بين الدين والسياسة، ولكنني أحب أن أقول لكم: إننا في إسرائيل نرفض أن نقول: إن اليهودية مجرد دين فقط، بل إننا نؤكد لكم أن اليهودية هي دين، وشعب، ووطن».

وقال البروفيسور تفي يافوت:

أود أن أقول للدكتور مصطفى خليل: إنه يكون على خطأ كبير، إذا أصر على التفريق بين الدين والقومية، وإننا نرفض أن نعتبرنا الدكتور مصطفى خليل مجرد أصحاب دين لا قومية له، فنحن نعتبر اليهودية ديننا وشعبنا ووطننا، وأحب أن أذكر الدكتور خليل بأن الشرق الأوسط كان موطن الديانات السماوية؛ المسيحية، والإسلامية، واليهودية، ولم يكن موطن قوميات، أما القومية، فقد كانت من ابتكار الأوروبيين الذين أزعجهم انتشار الحروب الدينية في أوروبا، فابتكروا الفكرة القومية للتخفيف من حدة الصراع الديني في أوروبا. ومن خلال هذا الشعار؛ شعار القومية، حاولوا الانتقام من شعوب الشرق الأوسط، فباعوا

ابتكارهم إلى شعوب الشرق الأوسط، وهكذا أصبحت حياة الشباب في الشرق الأوسط تتوه في الحروب القومية».

ليت د. مصطفى خليل، ود. فؤاد زكريا وأمثالهم ينتفعون بهذا الدرس الذي لقّنه لهم رجال إسرائيل!

ومما ينبغي أن أذكره هنا، ما قرأته أخيرًا، وأنا أدفع بالكتاب إلى المطبعة، وذلك فيما كتبه الكاتب السياسي الشهير محمد حسنين هيكل في مقالاته بصحيفة «أخبار اليوم» القاهرية، يوم السبت (١٩٨٧/١/٢٤م)، عن لقاءه بأشهر علماء الطبيعة في عصرنا «أينشتاين» صاحب نظرية «النسبية» الذي فتح الباب للعصر النووي.

لقد ذهب للقاءه وحواره، وذهنه مشحون بأسئلة شتى، حول العلم ووثباته في القرن العشرين؛ القنبلة الذرية، وإنجازات اليوم، وتوقعات الغد.

كان هذا اللقاء في الفترة الأولى لثورة (٢٣) يوليو، قبل أن يبرز اسم جمال عبد الناصر، وفوجئ هيكل بأن الرجل هو الذي بدأ يسأله، وقال هيكل في دهشة: إنه لم يخطر لي أن لديه ما يسألني فيه... الطبيعي أن أسأله أنا!

أتدرون عن أي شيء سأله؟

سأله عن قادة الثورة الجديدة في مصر: هل تعرف ما الذي ينوون عمله بأهلي؟!

يقول هيكل: ومرة أخرى كانت دهشتي حقيقية. ولاحظ، وأضاف مفسرًا: أهلي من اليهود... هؤلاء الذين يعيشون في إسرائيل.



يقول هيكل: وتذكرت لحظتها فقط - حقيقة - أنه يهودي. كان في وعيي وفهمي وتقديري باستمرار، أنه «العالم»، ولم أصنّفه في خاطري على أساس ديني أو عرقي. وها هو ذا الآن يسألني عن أهله في إسرائيل! وأول سؤال! اهـ.

* * *



مصرية... عربية... إسلامية

بعض الذين كتبوا مؤيدين للعلمانية، معارضين للحل الإسلامي، أو لتطبيق الشريعة الإسلامية في مصر خاصة، أثاروا قضية لا مبرر لإثارته، وهي قضية «الوطنية المصرية» في مقابل «الدعوة الإسلامية».

وقد ترك بعضهم الأسلوب العقلي والعلمي إلى الأسلوب الخطابي والعاطفي، ليتغنى بحب مصر، ويتغزل بمحاسنها، كما كان يفعل قديماً شعراء الهوى العذري، من أمثال: قيس ليلي، وجميل بثينة، وكثير عزة!

ومن هؤلاء: الأستاذ فرج فودة في كتابه: «قبل السقوط» إذ يقول: «ويا مصر، يعلم الله أنني أحبك بلا حدود، وأتعشك حتى آخر قطرة من دمي، وأتعبد في محرابك بكل ذرة من كياني «كذا» وأدفع حياتي كلها ثمناً لبقائك متماسكة»!^(١).

وفي مقام آخر، كتب مقالاً تحت عنوان: «مصرية... مصرية»!

ونقول للدكتور فودة ومن على شاكلته: لك أن تحب مصر كما تشاء، وأن تتعشقها كما تريد، فحب الإنسان لوطنه عاطفة فطرية،

(١) قبل السقوط لفرج فودة ص ٦٩، نشر مكتبة المعارف، ١٩٨٥م. وقد تجاوز الكاتب في عبارته، بما لا يجوز أن يصدر من مسلم، يعرف حقيقة التوحيد!

وقد شاع بين المسلمين من قديم أن حب الوطن من الإيمان، وظنوه حديثاً، وما هو بحديث، ولكن المهم أن المعنى لم يعترض عليه أحد.

وكيف يعترض معترض على حب الوطن، والنبى ﷺ خاطب وطنه «مكة» حين خرج منها مهاجراً بقوله: «أما إنك أحب بلاد الله إلى الله، وأحب بلاد الله إليّ، ولولا أن قومك أخرجوني منك، ما خرجت»! (١).

ولما ذكر بعض أصحابه «مكة» - وهو في المدينة - اغرورقت عيناه ﷺ بالدموع، وقال له: «دع القلوب تقر» (٢).

وليس هناك تعارض بين النزعة الوطنية الفطرية والنزعة الإسلامية؛ لأنّه لا تعارض بين الخاص والعام، ولا بين الجزء والكل.

فكما أن عمل المصري لخير وطنه الخاص مصر، لا يتنافى مع عمله لخير وطنه العام والكبير؛ الوطن العربي، على اعتبار أن مصر جزء من الوطن العربي، والشعب المصري جزء من الأمة العربية، كما نص على ذلك الدستور المصري.

كذلك لا تنافي بين عمله لخير مصر وخير العروبة معاً، وعمله لخير الإسلام في دائرته الرحبة.

(١) رواه الترمذي في المناقب (٣٩٢٦)، وقال: حسن صحيح غريب. وابن حبان في الحج (٣٧٠٩)، وقال الأرناؤوط: صحيح. والحاكم في المناسك (٤٨٦/١)، وصحح إسناده، ووافقه الذهبي، عن ابن عباس.

(٢) رواه أبو الفتح الأزدى في المخزون في علم الحديث ص ٤٦، عن بديح بن سبرة السلمي. نشر الدار العلمية، دلهي، الهند، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

فكما أن مصر جزء من الوطن العربي، هي جزء - بل جزء حيوي ورئيسي - من الوطن الإسلامي، والشعب المصري جزء من الأمة الإسلامية - بل هو جزء له مكانته التاريخية والواقعية الخاصة بين أمة الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها.

لماذا تقيم عداوة - إذن - بين المصرية والإسلامية؟!

إنَّ الإسلاميين كانوا هم السابقين - دائمًا - للدفاع عن مصر وجهاد أعداء مصر، وبطولاتهم في معارك القناة، وأسماء شهدائهم تتحدث عنهم، وتشهد لهم.

ومصر - بالنسبة لهم - ليست مجرد وطن، بل هم ينظرون إليها بوصفها قلعة للإسلام، وحصنًا للغته وثقافته، ومنطلقًا لدعوته، وملاذًا لعقيدته.

يقول الشهيد حسن البنا عن «الوطنية المصرية»: «إننا مصريون بهذه البقعة الكريمة من الأرض التي نبتنا فيها ونشأنا عليها، ومصر بلد مؤمن تلقى الإسلام تلقياً كريماً وذاد عنه، ورد عنه العدوان في كثير من أدوار التاريخ، وأخلص في اعتناقه وطوى عليه أعطف المشاعر، وأنبل العواطف، وهو لا يصلح إلا بالإسلام، ولا يداوى إلا بعقاقيره، ولا يطب له إلا بعلاجه، وقد انتهت إليه - بحكم الظروف الكثيرة - حضانة الفكرة الإسلامية والقيام عليها، فكيف لا نعمل لمصر ولخير مصر؟! وكيف لا ندفع عن مصر بكل ما نستطيع؟! وكيف يقال: إن الإيمان بالمصرية لا يتفق مع ما يجب أن يدعو إليه رجل ينادي بالإسلام، ويهتف بالإسلام؟! إننا نعتز بأننا مخلصون لهذا الوطن الحبيب، عاملون له، مجاهدون في سبيل خيره، وسنظل كذلك ما حيينا، معتقدين أن هذه هي

الحلقة الأولى في سلسلة النهضة المنشودة، وأنها جزء من الوطن العربي العام، وأنا حين نعمل لمصر نعمل للعروبة والشرق والإسلام»^(١) اهـ.

أما إن أراد هؤلاء بـ «المصرية» العزلة عن العرب المسلمين، كما كان يقول سلامة موسى وغيره، وإنكار انتمائنا العربي والإسلامي، وإحياء النزعات الإقليمية الضيقة: الفرعونية في مصر، والفينيقية في سوريا، والآشورية في العراق، والبربرية في شمال أفريقيا، ونحو ذلك، فنحن أول من يقاوم هذه النزعات الشيطانية التي تريد أن تمزق أمتنا، ليسهل عليها افتراسها. وقد تجاوز الزمن هذه الدعوات، ولم يعد هنا مكان لمن يقول، كما قال زعيم مصري من قبل، سئل عن موضوع يتعلق بفلسطين، وما بُيِّت لها من مؤامرات: أنا رئيس وزراء مصر، لا رئيس وزراء فلسطين!

ومن هنا نقول لمن يعلنونها: «مصرية... مصرية»، ويقفون عند هذا الحد: وسعوا أفقكم، وانظروا أبعد من أنوفكم، واعرفوا من أنتم، ولا تنكروا لهويتكم الحقيقية بكل أبعادها، فأنتم مصريون، عرب، مسلمون، ولا شك، وأولى بكم أن تعلنوها: «مصرية، عربية، إسلامية».

قد يقول بعض العلمانيين: إن الخلاف هنا في الأولوية. نعني: أي هذه الدوائر الثلاثة أولى بالعمل لها بالنسبة للمصري: المصرية أو العربية أو الإسلامية؟

ورأينا: أن العمل لها كلها في وقت واحد ممكن، لتداخل هذه الدوائر وتشابكها، فالمصري الذي يعمل لخير وطنه بإخلاص وإتقان، يخدم بذلك عروبتة وإسلامه.

(١) رسالة دعوتنا في طور جديد ضمن مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٤٨٥، نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

وهو - إن كان عربيًا صادقًا، ومسلمًا واعيًا - سيجد أن خير مصر الحقيقي - لا الزائف - هو في النهاية خير للعروبة والإسلام.

على أن المسلم لا يجد مانعًا من دينه أن يبدأ بوطنه الذي يعيش على أرضه وينعم بخيراته، فلا مانع أن يبدأ ببلده وقريته التي نشأ فيها، أو يقيم بين جدرانها، وفي الحديث الصحيح: «ابدأ بنفسك، ثم بمن تعول»^(١).

وفي تعاليم الإسلام: أن الأقربين أولى بالمعروف، وأن حق الجيران أؤكد من حقوق غيرهم من سائر المسلمين، وأن أولى الجيران بالرعاية أقربهم بابًا منك، وأن الزكاة تنفق في إقليمها، ولا تنقل إلى غيرها، إلا إذا استغنى هؤلاء، واحتاج أولئك، أو أصابتهم مجاعة، أو نحو ذلك.

ومن هنا لا يجد المسلم حرجًا في دينه أن يعمل لخير الوطن، الذي يحيا فوق أرضه، وتحت سمائه.

ولكن الخلاف الحقيقي إنما يكون، إذا افترض تعارض فعلي بين الدوائر الثلاث: المصرية، العروبة، الإسلام!

الذين ينادون بالوطنية المصرية الضيقة، سيقولون: مصر أولاً.

وهذا ما كتبه بعض الصحفيين المصريين في الخمسينات في مقالات عدة، ورد عليهم أبو خلدون ساطع الحصري - الذي كانوا يلقبونه بفيلسوف القومية العربية - بعدة مقالاته صدرت في كتاب بعد ذلك تحت عنوان: «العروبة أولاً». وذلك من خلال منطلق «القومي»، الذي

(١) لم أره كذا مجموعًا في رواية. الجزء الأول: «ابدأ بنفسك» رواه مسلم في الزكاة (٩٩٧) عن جابر، والجزء الأخير: «وابدأ بمن تعول» متفق عليه: رواه البخاري في الزكاة (١٤٢٦)، ومسلم في الكسوف (١٠٤٢)، عن أبي هريرة.

ينظر إلى القضايا الكبرى من أفق أوسع من أفق الإقليمية المحدودة. ومن قرأ «الحصري» يجد أن منطقته أقوى، وحججه أنصع.

ولكن نفس المنطق يرد على دعاة القومية العربية المحدودة، في مقابل دعاة الإسلامية الرحبة، والأفق الإسلامي أرحب وأوسع من أفق القومية والإقليمية، وهو جدير أن يجعل المسلم يقول بملء فيه: بل الإسلام أولاً!

والحقيقة التي ينبغي أن نصدع بها بعيداً عن أجواء النفاق السياسي، أن دين المؤمن أغلى عنده من كل شيء. وأنه إذا افترض تعارض الدين والوطنية والقومية، فإن الدين لدى المؤمنين به مقدم على غيره. فالدين لا يعوضه شيء، والوطن قد يعوض بغيره، وأرض الله واسعة، ولهذا شرعت الهجرة طلباً للرزق، أو طلباً للأمن، أو طلباً للحرية. وقد قال الله تعالى للمضطهدين في أوطانهم من أجل عقيدتهم: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنِّي فَأَعْبُدُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

وعندما يكون الله ورسوله في كفة، وكل ما يعتز الناس به ويحرصون عليه من أهل وولد وعشيرة ومال ووطن في كفة أخرى، ترجح كفة الله ورسوله والجهاد في سبيله، وهذا ما صرح به القرآن في مفاصلة واضحة حاسمة: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِّنْ أَللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ أَللّٰهُ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللّٰهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

ولقد ضحى النبي ﷺ وأصحابه بوطنهم مهاجرين في سبيل الله، تاركين وراءهم دورهم، وأهلهم، وأموالهم، كما قال القرآن:

﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهِجْرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨].

هذا ما يؤمن به المسلم الذي يتخذ من القرآن مصدرًا لتصوراته وأحكامه ومواقفه، وهو نفس ما يؤمن به المسيحي المخلص لدينه الذي لا يلف ويدور تبعًا لأراجيح السياسة، والذي يؤمن بقول الإنجيل، إذ يروي لنا متى عن المسيح عليه السلام: «فيما هو يتكلم مع الجموع، إذ أمه وإخوته قد وقفوا خارجًا يريدون أن يكلموه. فأجاب وقال للذي قال له: من أُمِّي؟ ومن إختوتي؟! ثم أومأ بيده إلى تلاميذه، وقال: هؤلاء هم أُمِّي وإختوتي؛ لأن كل من يعمل مشيئة أبي الذي في السماوات، هو أخي وأختي وأُمِّي»^(١).

مشكلة د. فرج فودة - وهي مشكلة من يفكر تفكيره - أنه ينظر إلى الإسلام باعتباره عاطفة دينية، يمتلئ بها الوجدان، ويخلق بها الإنسان، ولا ينظر إليه باعتباره مصدرًا، يوجه تفكير المسلم وشعوره وسلوكه، وأنه منهج متميز للحياة، له حكمه وموقفه في تحديد أسس التعامل والعلاقات بين الإنسان ونفسه، وبين الإنسان وربّه، وبين الإنسان وأسرته، وبين الإنسان ومجتمعه، وبين الناس في المجتمع الواحد بعضهم وبعض، وبين المجتمعات الإنسانية في حالة السلم وفي حالة الحرب، وله في ذلك أصول وضوابط متفق عليها، وتفرعات مختلف فيها، وقد جاء في الحديث: «لا يؤمن أحدكم، حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به»^(٢).

(١) إنجيل متى (١٢: ٤٦ - ٥٠).

(٢) رواه ابن أبي عاصم في السنة (١٥)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (٢٠٩)، والبخاري في شرح السنة (٢١٣/١)، قال النووي في الأربعين النووية (٤١): حسن صحيح، رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح. عن عبد الله بن عمرو.

لقد أجمع علماء المسلمين من كل المذاهب، وفي كل العصور، على أنّ الشريعة حاکمة على جميع أفعال المكلفين، ولا يخلو فعل المكلف، صغراً أم كبراً، من حكم شرعي من الأحكام الخمسة المعروفة؛ وهي: الوجوب، والاستحباب، والحرمة، والكراهة، والإباحة.

ولهذا يستغرب المرء من الكاتبين المنتسبين إلى الإسلام، حين يصدر عن أحكاماً هائلة توجب على المسلمين أن يفعلوا كذا وكذا، وأن يتركوا كذا وكذا، جاهلين أو متجاهلين أن المسلم إنسان «ملتزم» بمنهج رباني، حدد له ولاءه وانتماءه وعلاقاته وارتباطاته، فمن أحكامه يستمد، وعلى ضوئه يسير، وبتوجيهه يحب ويكره، ويرضى ويسخط.

علمانيون ومتدينون!!

استدل د. فؤاد زكريا، على مشروعية العلمانية في المجتمعات الإسلامية بشبهات لا قيمة لها من الناحية العلمية والمنطقية...

من ذلك قوله: إن الزعيم مصطفى النحاس كان رجلاً متديناً، لا يشك في تدينه، ومع هذا كان يدين بالعلمانية!

ويمكنني أن أضيف إلى ما ذكره الدكتور رجلاً آخر، كان يلقب بـ «الرئيس المؤمن»، وكان له علامة سجود في جبهته، وكان يعتلي المنبر ويؤم المصلين في بعض الأحيان، وهو - مع هذا - صاحب المقولة المشهورة: لا دين في السياسة، ولا سياسة في الدين!

وإنني لأعجب كيف يهبط الدكتور إلى هذا المستوى من الاستدلال المتهافت، الذي لا يقوم على علم ولا منطق.

ذلك لأن من المعلوم البين لأي مسلم، عنده مبادئ معرفة بالإسلام، أن تصرفات الأفراد - أيًا كانوا - لا تكون دليلاً على مشروعية ما صنعوا؛ لأن أعمالهم وأقوالهم قابلة للصواب والخطأ، ما داموا غير معصومين. وإنما توزن تصرفاتهم بميزان الشرع المعصوم، فما وافقه فهو مقبول، وما خالفه فهو رد.

وما أبلغ ما قاله ابن حزم، لمن يستدل بقول أحد الأئمة الكبار في بعض المسائل: لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

بل أكثر من ذلك أن ابن عباس رضي الله عنهما، قال لمن احتج بقول أبي بكر أو عمر أو فعلهما رضي الله عنهما، في مواجهة بعض السنن النبوية، قال: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء! أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر!!!^(١).

فإذا كان مثل مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد، بل مثل أبي بكر وعمر، وغيرهما من الصحابة الكرام، لا يحتج بما قالوه أو فعلوه، إذا لم يسنده دليل شرعي، فكيف يحتج بتصرف زيد وعمرو من الناس؟! هذا خطأ منهجي في الاستدلال، لا يجوز اللجوء إليه.

على أن القول بأن فلاناً من الناس كان متديناً، وهو يدين بالعلمانية، بمعنى أنه يرفض تحكيم شريعة الله، قول ينقض آخره أوله، إذ كيف يعتبر الشخص متديناً، وهو يرفض حكم الله وحكم رسوله، وصريح القرآن يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

وإذا وجد واحد من الزعماء، يصلي ويصوم ويحج ويعتمر، وهو - مع هذا - يؤمن بالعلمانية سبيلاً للحكم، فمثل هذا ربما وقع نتيجة لازدواج الشخصية، الذي أصيب به كثير من المسلمين، فغدت حياتهم

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٢١٥).



متباينة متناقضة، فهو يؤدي الفرائض الشخصية، ويمارس الشعائر التعبدية، ولكنه لا يحيا في بيته وأسرته حياة إسلامية، فزوجته أو ابنته تخرج متبرجة، قد تغشى حفلات الرقص، وهو نفسه قد يفعل هذا، فيراقص، أو يجلس على موائد الخمر، وإن لم يشربها، وكل هذا من المحرمات اليقينية في دين الله، فإذا سألته: كيف يستقيم هذا مع الصلاة والصوم؟! قال: هذه نقرة، وتلك نقرة!

ومثل ذلك يقال في قبول العلمانية والمفاهيم المنافية للإسلام، عقيدته أو شريعته أو قيمه، ممن عرف بالتدين الشعائري التقليدي. إن هذا، ولا ريب، هو التناقض الذي يجب الاعتذار عنه، ولا يجوز الاحتجاج به. إن هذه النماذج ثمرة لفترة «التجهيل» التي مر بها المسلمون، عندما دخل عليهم الاستعمار الثقافي المصاحب للاستعمار العسكري، والذي استمر بعد رحيله، والذي يعده أولو الألباب أشد خطرًا من الاستعمار العسكري.

إن كثيرين من أبناء ذلك الجيل الذي تربى في ظل المدارس المدنية التي أشرف الاستعمار على مناهجها وحدد أهدافها ووسائلها، وصبغها بالصبغة التي يريد، وكان من أول أهدافها تجهيل المسلمين بإسلامهم، بل تشويه صورته في أذهانهم، في مقابل تنظيم كل ما هو عربي.

فلا غرو إن جهل أكثر هؤلاء حقيقة الإسلام، وشموله وتوازنه، فحسبوا الإسلام نصرانية أخرى؛ عقيدة بلا شريعة، أو سلامًا بلا جهاد، أو دينًا بلا دولة، بالمعنى الذي يفهمه الغربي المسيحي من كلمة «دين».

هذا بعض ما يمكن أن نعتذر به عن زعيم مثل مصطفى النحاس، إن صح أنه بقي على إيمانه بالعلمانية، فقد ذكر في بعض المناسبات الدينية أنه يؤمن بالإسلام عقيدة ونظامًا، ونرجو أن يكون هذا ما توفاه الله عليه، وختم له به.

وما أصدق ما قاله الإمام ابن القيم تعقيبًا على عبارات بعض مشاهير الصوفية، ممّا لا يتفق مضمونه مع الإسلام، قال: أقصى ما يعتذر به عمن قال هذا أن يكون شاطئًا معترفًا بشطحه، أو جاهلًا معذورًا بجهله! ^(١).

(١) مدارج السالكين لابن القيم (٤٣٨/٢)، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

قيام الصحوة الإسلامية بين الحقائق والأوهام

عرض د. فؤاد زكريا للحديث عن الصحوة الإسلامية، وقيام الجماعات الدينية في مصر، في أكثر من موضع، وأكثر من مناسبة، وحاول جاهداً أن يعلل ويفسر أسباب ظهورها وبروزها، وفرضها نفسها على الساحة السياسية والثقافية، وسيطرتها على قاعدة عريضة واسعة من أبناء مصر في الجامعات والمعاهد وغيرها.

ولكنه مع قدرته في التمثل، وبراعته في الفرار من الحقائق الناصعة ونعومة ملمسه في تناول القضايا الشائكة، جاء حديثه مضطرباً متناقضاً، منافياً لأبسط المسلّمات في الدين والعلم والفكر والتاريخ.

يقول الكاتب: هناك ما يشبه الإجماع بين الباحثين على أن هزيمة (١٩٦٧م)، وما أعقبها من شعور عام بالانكسار، كانت هي العامل الرئيسي الذي أعطى الحركات الدينية في السبعينات طابعها المميز، ومن هنا كانت الاتجاهات الدينية في هذه الفترات بالذات، توصف بأنها رد فعل على الهزيمة. هو رد فعل اليائسين الذين سدت في وجوههم الأبواب، فأخذوا يلتمسون العون من السماء، أو من التاريخ البعيد، وبدا لهم أن إحباط الحاضر وظلامه، لن يتبدد إلا بيقظة وصحوة تعيد أمجاد الإسلام في عصوره الأولى من جديد... اهـ.

هذا ما أجمع عليه الباحثون، كما يقول كاتبنا د. زكريا، ولكنه يرفض - رفضاً قاطعاً - هذا الإجماع أو شبه الإجماع؛ لأسباب أو لسببين ذكرهما، في غاية الضعف والتهافت:

الأول: زعم أن السنوات التالية لسنة (١٩٦٧م)، شهدت مظاهرات تطالب بمحاسبة المسؤولين عن سنة (١٩٦٧م)، وتستعجل معركة الثأر، وفي جميع الحالات كانت الديمقراطية وتحسين أحوال المعيشة من أهم المطالب التي تنادي بها الجماهير، ولم يكن للحركات الدينية دور كبير في هذه التحركات الشعبية، بل كانت هناك قوى متعددة، تغلب عليها الصفة العلمانية، هي التي تسيطر على الشارع، وعلى طلبة الجامعات بوجه خاص. وهكذا فإن رد الفعل الأول والتلقائي على الهزيمة، لم يأت على يد الجماعات الدينية.

وهذا غريب أن يصدر من الكاتب، فرد الفعل على الهزيمة لا يظهر في اليوم التالي للهزيمة... إنه تيار يولد وينمو وفق السنن الكونية، حتى يشب وينضج... إنه يخط مجراه في الفكر والشعور والضمير، حتى ينشئ الإنسان خلقاً آخر.

إن الذي ذكره الكاتب من مظاهرات كانت في نفس الخط الذي سبب الهزيمة، وهي بعض إفرازاته أو مكوناته. وربما كانت من صنع أجهزة السلطة وعملائها.

ولم يكن - على أية حال - متوقعاً من الحركات الدينية أن يكون لها دور عقب الهزيمة مباشرة؛ لأن أبناءها القدامى كانوا وراء القضبان في السجون والمعتقلات، وأبناءها الجدد كانوا في رحم الغيب، أو في مهد الطفولة، لم يشبوا عن الطوق بعد.

ثم يقول الكاتب مشيرًا إلى السبب الثاني:

«ومن جهة أخرى، فلو كان ظهور هذه الاتجاهات الدينية رد فعل بأي معنى على الهزيمة، لارتبط به ظهور برامج خطط، لدى هذه الجماعات تساعد على تجاوز هذه الهزيمة، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث... إلخ».

ولا أدري كيف يفهم الكاتب رد الفعل، إنه يريد أن يرسم له صورة، لا تنطبق إلا على فئة التي يسميها: «التقدميين».

ولكن رد الفعل الذي فهمه كل الناس خاصتهم وعامتهم، يتمثل في ذلك الشعور العام بأن الناس في حاجة إلى الله، والاستقامة على أمره، والاستمسك بدينه. وهذا أمر طبيعي بالنسبة لأي إنسان: أن تردده الشدائد إلى الله، فيدعو ربّه منيبًا إليه. وهو أكثر طبيعية بالنسبة لشعب كالشعب المصري، عميق الحاسة الدينية، ولا يحرك كوامنه وقدراته شيء كما تحرك كلمات الدين والإيمان.

أجل، كان شعور الجميع أن الوطن في حاجة إلى بناء الإنسان الذي خربته الأوضاع الفاسدة، والأفكار المستوردة، ولا أمل في نصر أو رخاء أو استقرار، ما لم يتكون هذا الإنسان الصالح الذي يصنع الله به النصر والتنمية والتقدم والرخاء.

فلا غرو أن يكون التركيز على بناء الإنسان على العقيدة السليمة، والعبادة الصحيحة، والأخلاق الفاضلة، وأن تقوم الجماعات الإسلامية على هذا الأساس، وإن شابها في بعض الأوقات شيء من الشطح، أو الغلو، نتيجة لتعدد المدارس المؤثرة، أو لقلّة الموجهين الثقات، أو لغيابهم عن الساحة في أول الأمر، حيث كان بعضهم لا زال في غياهب

السجون، وبعضهم لا زال في أرض الهجرة. ولم يلبث الأمر قليلاً، حتى اعتدل الميزان، وغلب التوسط على التطرف، وساد تيار الوسطية المعتدل المستنير.

إنَّ مشكلاتنا يا دكتور ليست في «نقص برامج التنمية»، وإن كانت ضرورية ولا بد منها، وإعدادها فرض على العاملين للإسلام، وقد أعدوا منها الكثير.

ولكن المشكلة هي فقدان الإنسان هدف التنمية، ووسيلتها، وصانعها، الإنسان الذي يتميز بوعي العقل، وصحة الضمير، وصدق العزيمة، وطهارة السلوك، وهذا هو الفراغ الملموس الذي تحاول الجماعات الإسلامية أن تملأه.

لقد كال الكاتب التهم جزافاً لشباب الجماعات الإسلامية، وأفرغ كل ما في جعبته من صفات الذم على هذا الشباب، من تعطيل العقل، وتجميد الفكر، وملكة النقد والابتكار، والطاعة العمياء للرؤساء أو «الأمراء»... إلخ ما قال!

والحقيقة أنَّ الكاتب هنا مخطئ في عدة أمور:

مخطئ في التعميم، حيث لا ينبغي التعميم، فلم يكن كل الشباب كما وصف!

ومخطئ في المبالغة، حيث يحاول أن يضحّم بعض المآخذ، وينظر إليها بميكروسكوب!

ومخطئ في تجاهل الجوانب المضيئة في حياة هذا الشباب؛ من غيره، وطهارة، واستقامة، واستعداد للتضحية في سبيل الله، ونصرة الإسلام!

ويبدو أنّ كاتبنا لم يخالط هؤلاء الشباب، ولم ينظر إليهم إلا أنّهم خصوم فكرته، فخلع عليهم كل قبيح، وسلب منهم كل جميل، وما هذا من الإنصاف في شيء.

وأشهد، لقد خالطت هؤلاء الشباب في مخيماتهم، وحلقاتهم، وجامعاتهم، ومساكنهم الجامعية، وزارني الكثير منهم، فوجدتهم - والله - خير ما في مصر، وأعظم ما في مصر؛ إيمانًا وخلقًا ونظافة وعملاً وبذلًا، وقدرة على العطاء دون مقابل، إلا ابتغاء رضوان الله تعالى.

وقد كان في بعضهم - كما أشرت - بعض الميل إلى التشدد والتنطع، فلما أرشدوا إلى الطريق ممن يثقون بعلمه ودينه، سرعان ما رجعوا إلى الصراط المستقيم، راضين مطمئنين، وسرعان ما نفوا الخبث من بينهم، كما ينفي الكير خبث الحديد.

ويعود الكاتب إلى الحديث عن انتشار الحركات الدينية في السبعينات، فيضيف إلى ما ذكره، ما سمّاه: «عامل الدعم والتشجيع»، «فليس من شك من أن الدولة تغاضت في ذلك الحين عن نشاط الجماعات الدينية، بل إن البعض يذهب إلى حد القول إنّها ساعدت على تدريب فئات منها. وكان هذا الموقف، هو الخطأ الرئيسي الثاني الذي وقعت فيه ثورة يوليو في تعاملها مع التيار الديني. فبعد عنف الستينات جاءت مغازلة السبعينات... وبعبارة أخرى: كانت السياسة الرسمية هي الاستعانة بالحركات الدينية، إلى المدى الذي تفيد فيه الدولة، وتساعدتها على تحقيق أهداف خاصة، رسمتها لنفسها داخليًا وخارجيًا». اهـ. بحروفه.

والملاحظ أنّ أكثر ما يضايق كاتبنا الدكتور، هو تغاضي الدولة عن نشاط «الجماعات الدينية» على حد تعبيره.

أجل، إن الذي آلم د. فؤاد زكريا، ومن على شاكلته، أن الدولة في عهد السادات سمحت للتيار الإسلامي أن يتنفس ويعبر عن نفسه، كما سمح لكل التيارات الأخرى التي انفردت بالميدان فترات طويلة من الزمن، ووثبت على أجهزة الإعلام توجهها لحساب مبادئها وأهدافها. في الوقت الذي كان التيار الإسلامي سجيناً، تخنق أنفاسه، وكان أبنائه تشوي السياط جلودهم، وتنهش الكلاب لحومهم، وتسحق آلات التعذيب عظامهم.

فهو - دائماً - يستعدي السلطة على هذا التيار، ويستثيرها لمعاداته، بالتصريح حيناً، وبالتلميح دائماً.

إن الكاتب يزعم أنه من أنصار الحرية والديمقراطية، ولكنه يريد لها حرية لكل التيارات، إلا التيار الإسلامي.

أَحْرَامٌ عَلَى بِلَابِلِهِ الدَّوْ حُ حَلَالٌ لِلطَّيْرِ مِنْ كُلِّ جَنْسٍ؟!
كُلُّ دَارٍ أَحَقُّ بِالْأَهْلِ إِلَّا فِي خَبِيثٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ رِجْسٍ^(١)

أما الدعم والتشجيع الذي زعمه، فقد كان لفئة خاصة محدودة، هي «جماعة التكفير والهجرة»، ولم يكن ذلك لوجه الله، بل لتستخدمها فيما بعد في ضرب الحركات الدينية الأخرى.

ولو كان هناك دعم وتشجيع حقيقي، لحظيت به كبرى الحركات الإسلامية في مصر والعالم العربي، وهي حركة الإخوان المسلمين، التي لم تستطع أن تحصل على وجود قانوني لها، وأن ترد إليها بعض حقوقها

(١) من شعر أمير الشعراء أحمد شوقي، كما في الشوقيات ص ٣٣٦، تعليق د. يحيى شامي، نشر دار الفكر العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.

وممتلكاتها ودورها ومؤسساتها، وهي تقدر بعشرات الملايين. ولولا وجود مجلة «الدعوة» التي كان ترخيصها باسم المرحوم صالح عثماوي، الذي كان محافظًا على صدورها، حتى لا تسقط رخصتها، ما وجد الإخوان سبيلًا للتعبير عن أنفسهم.

الواقع أنني في حيرة من أمر كاتبنا في كثير ممّا يكتبه عن الصحوة الإسلامية والحركة الإسلامية، ترى أهو عاجز أن يفهم، وهو أستاذ الفلسفة ورئيس قسمها؟! أم هو لا يريد أن يفهم، كما يلوي الإنسان عنقه، أو يشيح بوجهه أو يغمض عينيه، إذا رأى شيئًا يكرهه، أو يؤذيه مجرد رؤيته؟! أم هو يفهم ويعرف، ولكنّه يكابر، ولا يريد أن يعلن، كالذين قال الله فيهم: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

الحق أن كاتبنا - أستاذ الفلسفة - في تحليله لأسباب الصحوة الإسلامية، وقيام الجماعات الإسلامية في الجامعات وغيرها، مخطئ من عدة أوجه:

١ - هو مخطئ في محاولته الجاهدة لتبسيط أسباب الصحوة وعواملها، وردها إلى سبب واحد لا شريك له، شأن أصحاب التفسير الواحد للتاريخ.

ومما لا يخفى أنّ الصحوة ظاهرة لها أسبابها الدينية أولاً، ثم العقلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومحاولته تغليب سبب على آخر، بالادعاء، أو بالتكلف، أو بالتمحل أمر يردّه المنطق والواقع.

٢ - وهو مخطئ في اعتباره الصحوة حالة طارئة، أو حالة شاذة، خلاف الأصل، كما يقول الفقهاء.

والواقع أن الأصل في أبناء الإسلام هو اليقظة والصحو، وهو الولاء للإسلام والاعتزاز بالانتماء للإسلام، والالتزام بفرائضه وآدابه، وعلمائنا يقولون: ما جاء موافقاً للأصل لا يسأل عنه. وما جاء على خلاف الأصل يحفظ، ولا يقاس عليه.

ولكن الكاتب وأمثاله من العلمانيين يعتبرون ما كان في عهود التخلف المتبدل، والاستعمار المتحكم، والطغيان المتسلط، هو الأصل. ويقولون: لم يعرف في مصر في الفترة الماضية هذا اللون من التدين العنيد، يريدون أن يجعلوا ذلك التدين المنقوص هو الأصل.

٣ - وهو مخطئ في ظنه أن التيار الإسلامي ينحصر في شباب الجماعات الإسلامية، ولا شك أنهم يمثلون العصب الحي، واللسان المعبر للتيار الإسلامي، ولكن هذا التيار يتمثل في قاعدة واسعة عريضة من أبناء مصر، ويتغلغل في كل الأوساط وفي جميع الطبقات. وقد نبّه على هذه الحقيقة المستشار عبد الرحمن عياد، نائب رئيس محكمة النقض في القاهرة، في رده على د. فؤاد زكريا، في الأهرام، وهذا أمر لا يجهله أي راصد يقظ لما يمور في أعماق الشعب المصري، وما يشغل عقله وقلبه، وما يؤثر في تفكيره وسلوكه.

٤ - وهو مخطئ في اعتباره الصحو المعاصرة بنت اليوم أو وليدة الأمس القريب. والمراقبون الأيقاظ يعلمون - علم اليقين - أن صحو اليوم امتداد لصحوات سابقة، وثمره لجهود حركات إسلامية كبيرة، وجهاد مجددين إسلاميين مخلصين، صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلاً.



ولا ريب أن ما قدمه هؤلاء من توضيحات، وما صبروا عليه من تعذيب وتنكيل، وما خلفوه وراءهم من فكر إسلامي ملأ المكتبات، كان بعض الشموع التي أضاءت الطريق أمام الشباب في ظلمات التيه والضياع.

٥ - وهو مخطئ - كذلك - في فهمه لطبيعة الشعب المصري، وعدم الغوص في أعماقها، فالشعب المصري شعب متدين، وطبيعته دينية، ولا يحركه شيء كما يحركه الدين، وهو قديمًا بنى الأهرام باسم الدين، وفي العهود الإسلامية انتصر على الصليبيين والتتار باسم الدين، وحديثًا قاوم اليهود والإنجليز باسم الدين، والانتصار في معركة العبور، واقتحام خط بارليف في حرب رمضان، إنما تحقق باسم الدين. ومن تجاهل هذا، فإنما يتجاهل الحق والواقع والتاريخ.

٦ - وهو مخطئ كذلك في ظنه أن الصحوة يمكن أن يصنعها حاكم كالسادات أو غيره، والصحوة الحقيقية لا يصنعها قرار حاكم، مهما يكن دهاؤه وقدرته، إنه يمكن أن يصنع مظاهر و«فترينات» دينية، تقوم على الموالد والاحتفالات والدعاوى الكاذبة ومواكب النفاق، وخطب الإطراء من فقهاء السلطة، أو عملاء الشرطة، ولكنّه أقل وأذل وأعجز من أن يصنع تدينًا حقيقيًا والتزامًا إسلاميًا؛ ينبع من القلب، ويتجسد في عمل بالإسلام، وعمل للإسلام، ودعوة إلى الإسلام.

وقد عجز السادات، ومن قبله ممن كان أشد عتيًا منه، عن إقامة حزب سياسي جماهيري، يتغلغل طوعية في قواعد الشعب، فأخفق الجميع إلى اليوم إخفاقًا ذريعًا من هيئة التحرير؛ إلى الاتحاد القومي، إلى الاتحاد الاشتراكي، إلى حزب مصر، إلى الحزب الوطني الديمقراطي. فكيف عجز الحاكم وأخفق وفشل في إقامة حزب شعبي

سياسي، مع ما له من نفوذ وسلطان، وما يملك من سيف المعز وذهبه، وما لديه من إمكانيات الدعاية والإعلام، ثم يقدر على أن ينشئ بإرادته صحوة إسلامية تمتد امتداد أشعة الشمس في الشعب كله، وخصوصًا في شبابه المثقف، الذي هو بهجة الحاضر وأمل المستقبل؟!!

٧ - وهو مخطئ - أيضًا - في ظنه أنَّ الصحوة مقصورة على مصر، حتى يربطها بحاكم من حكامها، أو بعهد من عهودها. إنَّ الصحوة أوسع في المكان من مصر، كما أنَّها أبعد في الزمان من عهد حاكم بعينه.

إنَّها صحوة في العالم العربي كله مشرقه ومغربيه، بل في العالم الإسلامي كله آسيويه وأفريقيه، بل هي صحوة امتدت خارج العالم الإسلامي، فقد رأيت آثارها في أوروبا وأمريكا، وبلاد الشرق الأقصى، حتى رأيت شبابًا يذهبون من بلاد الخليج والعالم العربي إلى أوروبا وأمريكا للدراسة، غير ملتزمين بالإسلام، فيعودون من هناك ملتزمين به، فكرًا وسلوكًا، ودعوة وجهادًا!

فلو افترضنا - وفرض المستحيل جائز، كما يقولون - أنَّ الصحوة في مصر صنعها الحاكم المقتول، فمن ذا الذي صنع الصحوة في كل أنحاء العالم؟!!

إنَّ الصحوة هي الشيء الوحيد المنطقي والطبيعي في منطقتنا العربية والإسلامية، وتيارها هو التيار الفذ المعبر عن ضمير الأمة، وعن هويتها، وعن آمالها وطموحاتها، وهو القادر على البقاء والصمود والانتصار في وجه الأعاصير؛ لأنَّه يمثل الحق النافع، لا الزبد المنتفش الرابي على السطح، ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

غير مرخصة للطباعة

موقف الاستعمار والصهيونية من الصحة الإسلامية

ومن اجترافات الكاتب - محامي العلمانية - وما أكثر اجتراعاته! قوله: «وفي اعتقادي أن من أشد أساطير حياتنا بطلاناً، القول الذي يشيعه كثير من أشياع الحركة الإسلامية بأن الاستعمار بوجه عام، والصهيونية بوجه خاص، يخشون الصحة الإسلامية، ويعملون على محاربتها؛ ففي مصر كان السادات يشجع التيار الإسلامي في نفس اللحظة التي قرر فيها أن يكون توجهه أمريكياً؛ وفي السعودية يظهر التحالف بين التزمت الإسلامي الذي يرعى معظم الحركات الإسلامية في الأقطار العربية رعاية مادية ومعنوية، وبين خدمة المصالح الأمريكية، بصورة لا تخطئها العين؛ وفي السودان أصبح الإخوان حلفاء النميري حين طبق شريعته، التي لم يكن لها من الإسلام إلا الاسم... وفي إسرائيل تقف سلطات الاحتلال إلى جانب الطلاب، المنتمين إلى الجماعات الإسلامية في جامعات الأرض المحتلة.

ولا أدري كيف يجترئ الكاتب على مثل هذا القول، وآلاف الشواهد تكذبه؟! وكيف يطاوعه قلمه أن يكتبه، وهو يعلم في قرارة نفسه أن الحركة الإسلامية مضطهدة من الغرب والشرق على السواء، وأن ما حاق بها من محن ومآسي مريرة، كان بإيحاء القوى الخارجية المعادية للإسلام؟!!

والحق أن ما يقوله الكاتب مخالف تمام المخالفة لمنطق الدين الذي تعلن نصوصه القاطعة موقف القوم من الإسلام وأهله، وخصوصًا العاملين والمتحركين منهم؛ يقول القرآن:

﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠].

﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَىٰ اللَّهُ إِلَّا أَن يَتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُم حَتَّىٰ يَرُدُّوكُم عَن دِينِكُمْ إِنِ أَسْتَطَعُوا﴾ [البقرة: ٢١٧].

وهو مخالف تمام المخالفة لمنطق التاريخ؛ فمنذ الصراع مع بني قينقاع، وبني النضير، وبني قريظة من اليهود؛ ومنذ معركة مؤتة، وغزوة تبوك، وموقعة اليرموك مع النصارى، ومعارك حطين، وبيت المقدس، والمنصورة، ودمياط، وغيرها مع الصليبيين، والحرب لم تتوقف وهي مستمرة، وإن تغيرت الأسلحة، وتبدلت الأسماء.

وهو مخالف تمام المخالفة للواقع الحافل بالشواهد والأدلة على أن القوم لا يخشون غير صحوة الإسلام، وخروج المارد من القمقم الذي حبس فيه بالقهر أو الحيلة.

وأستطيع أن أنقل هنا شيئاً قليلاً قليلاً، ممّا نشرته الصحف العربية من قلق اليهود والصليبيين المستعمرين من الصحوة الإسلامية، ورعبهم من أي تحرك إسلامي، وعملهم الدؤوب لإخماد كل حركة بالدم والحديد، خشية أن تتحول إلى ثورة، فدولة.

على أن ما ينشر بالعربية هو شيء قليل قليل، ممّا ينشر باللغات العالمية، وكذلك ما ينشر هو قليل قليل، ممّا يكتب في تقارير سرية



بين دوائر المخابرات، وصناع القرارات، وموجهي السياسات، من وراء الستار.

الوثائق والحقائق تتكلم:

ولن أعتمد - فيما أثبتته هنا عن موقف اليهودية والاستعمار من الصحوة الإسلامية - على استنتاجات الدعاة والمفكرين المسلمين وتنبؤاتهم، بل على المعلومات الموثقة المنقولة عن المصادر اليهودية والغربية نفسها، دون تدخل بتفسير أو تعليق. فالحقائق - وحدها - هي التي تتكلم:

١ - نشرت صحيفة «يدعوت أحرنوت» في (١٨/٣/١٩٧٨م) مقالاً رئيسياً، حلت فيه الهجوم اليهودي على جنوب لبنان، الذي جرى في (١٥/٣/١٩٧٨م)، وانتقدت فيه بشدة قيام التلفزيون اليهودي بإجراء مقابلات مع الخائن الماروني سعد حداد، وانتقدت تمادي التلفزيون اليهودي في إبراز معالم الفرحة والبهجة، التي عمت القرى المارونية النصرانية، إزاء احتلال الجيش اليهودي لجزء كبير من جنوب لبنان.

وبررت الصحيفة انتقادها بأن ذلك التصرف الطائش تسبب في حدوث ردة فعل عنيفة بين المسلمين في لبنان، وكل البلاد العربية، وحتى في فلسطين المحتلة أيضاً، وأن ذلك قد حرك فيهم الروح الإسلامية من جديد، وهو الأمر الذي ظلت «إسرائيل» وأصدقائها يحاولون كبته، والقضاء عليه طيلة الثلاثين عامًا الماضية.

وأردفت الصحيفة تحليلها قائلة: «إن على وسائل إعلامنا ألا تنسى حقيقة هامة، هي جزء من استراتيجية إسرائيل في حربها مع العرب، هذه

الحقيقة هي أننا قد نجحنا بجهودنا، وجهود أصدقائنا في إبعاد الإسلام عن معركتنا مع العرب، طوال ثلاثين عامًا، ويجب أن يبقى الإسلام بعيدًا عن المعركة إلى الأبد؛ ولهذا يجب ألا نغفل لحظة واحدة عن تنفيذ خطتنا في منع استيقاظ الروح الإسلامية بأي شكل، وبأي أسلوب، ولو اقتضى الأمر الاستعانة بأصدقائنا لاستعمال العنف والبطش لإخماد أية بادرة ليقظة الروح الإسلامية في المنطقة المحيطة بنا».

واختتمت الصحيفة تحليلها قائلة: «ولكن تليفزيوننا «الإسرائيلي» وقع في خطأ أرعن، كاد أن ينسف كل خططنا، فقد تسبب هذا التصرف في إيقاظ الروح الإسلامية، ولو على نطاق ضيق، ونخشى أن تستغل الجماعات الإسلامية المعروفة بعداؤها لإسرائيل هذه الفرصة لتحريك المشاعر ضدنا، وإذا نجحت في ذلك، وإذا فشلنا - بالمقابل - في إقناع «أصدقائنا» بتوجيه ضربة قاضية إليها في الوقت المناسب، فإن على إسرائيل حينذاك أن تواجه عدوًا حقيقيًا «لا وهميًا»، وهو عدو حرصنا أن يبقى بعيدًا عن المعركة.

وستجد إسرائيل نفسها في وضع حرج، إذا نجح المتعصبون، أولئك الذين يعتقدون أن أحدهم يدخل الجنة، إذا قتل يهوديًا، أو إذا قتله يهودي».

٢ - وفي عددها الصادر في (١٧/١٢/١٩٧٨م)، وعلى الصفحة السابعة عشرة، نشرت صحيفة الصنداي تلغراف البريطانية مقالًا بقلم بيرغرين دورستورن، أشار فيه أن الغربيين يقعون في خطأ كبير، حين يظنون أن الخطر الذي يتهدد مصالحهم في الشرق الأوسط هو خطر الشيوعيين؛ لأن الخطر الحقيقي الوحيد الذي يتهدد مصالح الغربيين وأصدقائهم في

المنطقة هو خطر المسلمين المتطرفين الذين تعاضم نشاطهم بشكل مذهل، رغم كل ما أوقعته بهم النظم الصديقة للغرب في المنطقة من محن وتنكيل.

ويؤكد كاتب المقال أنّ الأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط تشير إلى أن التيار الإسلامي المتطرف، أصبح قائمًا في جميع بلدان المنطقة بدون استثناء.

ويقول الكاتب: إنّ أكبر خطأ يرتكبه الغربيون، هو عدم تفكيرهم - بجدية - بضرورة التدخل العسكري المباشر في المنطقة، في حالة عجز الأنظمة الصديقة عن كبح جماح المتطرفين المسلمين! ويؤكد أن شعور الغربيين بالندم وتأنيب الضمير إزاء تورطهم في الحرب الفيتنامية، يجب ألا يكون سببًا في إقناعهم بعدم استعمال القوة العسكرية ضد المتطرفين المسلمين؛ لأن خطر هؤلاء المتطرفين المسلمين لا يقارن بأي خطر آخر، مهما كان.

ويُنهي بيرغر داورستون مقاله قائلاً: «إن مجرد الاكتفاء بمراقبة الانتفاضة الإسلامية في الشرق الأوسط، لن يفيدنا بشيء، وإذا لم نبادر إلى مقابلة هذه الانتفاضة بعنف عسكري، يفوق عنفها الديني، فإننا نكون قد حكمنا على العالم النصراني بمصير مهين، يجلبه على نفسه، إذا استمر تهاوننا في مواجهة المسلمين المتطرفين».

٣ - ذكرت صحيفة القبس الكويتية في عدد ١٩٧٩/١/٢٦م)، نقلًا عن وكالات الأنباء العالمية أن موشيه دايان، قال في خطاب ألقاه أمام وفد من الأمريكيين اليهود المتعاطفين مع إسرائيل: «إنّ على الولايات المتحدة والدول الغربية أن تأخذ العبرة من أحداث

إيران الأخيرة، التي تمخضت عن اندلاع ثورة إسلامية، بشكل لم يكن متوقعًا أبدًا».

وقال دايان: إن على دول الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة أن تعطي اهتمامًا أكبر لإسرائيل باعتبارها خط الدفاع عن الحضارة الغربية، في وجه أعاصير الثورة الإسلامية التي بدأت من إيران، والتي من الممكن أن تهب بشكل مفاجئ وسريع ومذهل في أية منطقة أخرى في العالم العربي، وربما في تركيا وأفغانستان أيضًا.

وبنبذة غاضبة حاقدة أكد موشيه دايان أن عدوه الأول هو الإخوان المسلمون، وأنه لن يطمئن على مستقبل إسرائيل إلا إذا تم القضاء عليهم.

وانتقل موشيه دايان بعد ذلك إلى تهديد عرب فلسطين المحتلة المسلمين قائلاً: «إن عليهم أن يدركوا أن إسرائيل لن تسمح بانجرافهم نحو الاتجاهات الإسلامية المتعصبة، وأنه في الوقت الذي تشعر فيه إسرائيل أن العرب الذين بقوا في فلسطين قد بدؤوا في التمسك بالاتجاهات الإسلامية المتعصبة، فإنها لن تتردد في القذف بهم بعيداً، لينضموا إلى إخوانهم «اللاجئين»».

٤ - وفي تعليقها على أحداث إيران وتركيا قالت صحيفة «كمشالر الفايجلر»، التي تصدر في كولونيا بألمانيا الغربية: «إن الأحداث الأخيرة في تركيا وإيران، وعودة نشاط الاتجاه الإسلامي في مصر، وغيرها من الدولة العربية، تعطي الدليل على أن الإسلام وحده، وليست الدول الكبرى أو الأنظمة الموالية لها، هو الذي يلعب الدور الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط».

وقال الصحيفة: «إن على الغرب أن يدرك - الآن - أن المستقبل القريب، سيشهد تحولاً جذرياً في منطقة الشرق الأوسط لمصلحة الاتجاهات الإسلامية، وعلى الغرب إذا أراد المحافظة على الحد الأدنى من مصالحه في الشرق الأوسط، أن يبدي مرونة في تفهم مقاصد الاتجاهات الإسلامية التي تسعى للحصول على كيان جديد قوي يتلاءم مع «الإسلام».

٥ - نشرت صحيفة الجروزلم بوست الصهيونية، في عددها الصادر في (١٩٧٨/٩/٢٥م)، مقالاً كتبه حاييم هيرتزوغ السفير اليهودي السابق لدى الأمم المتحدة، تحت عنوان: «كي لا نخسر الأصدقاء، ونشد من عضد الأعداء» قال فيه: «إن ظهور حركة اليقظة الإسلامية بهذه الصورة المفاجئة المذهلة، قد أظهرت بوضوح أن جميع البعثات الدبلوماسية، وقبل هؤلاء جميعاً، وكالة الاستخبارات الأمريكية، كانت تغط في سبات عميق».

وقال هيرتزوغ: «إن معلومات كثيرة عن طبيعة الإسلام وعن القوى الإسلامية الفعالة النشطة، كانت متوفرة لدى زعماء الغرب، وخاصة أولئك المسؤولين عن الأمن في واشنطن، وأن جهوداً كثيرة بذلت لكبت نشاط الحركات الإسلامية المتعصبة، ولكن الأحداث الأخيرة في المنطقة الإسلامية، وعودة الاتجاه الإسلامي ليمارس نشاطه على نطاق واسع في مصر وأفغانستان وسوريا وتركيا وإيران وغيرها، قد أظهرت أن جميع الأساليب التي اتبعت لكبت نشاط الحركات الإسلامية كانت أساليب فاشلة على المدى البعيد، رغم ما حققته من نجاح لفترات قصيرة».

وأردف حاييم هيرتزوغ قائلاً: «إننا نشهد اليوم ظاهرة غريبة ومثيرة للاهتمام، وتحمل في ثناياها الشر للمجتمع الغربي بأسره، وهذه الظاهرة هي عودة الحركات الإسلامية التي تعتبر نفسها عدوة طبيعية لكل ما هو غربي، والتي تعتبر التعصب ضد اليهود بشكل خاص، وضد الأفكار الأخرى بشكل عام فريضة مقدسة».

٦ - اعترف مسؤول يهودي كبير في سلطات الاحتلال اليهودي في فلسطين المحتلة، في مقابلة صحفية، أجرتها صحيفة ها آرتس اليهودية، في عددها الصادر في (٢) شباط (١٩٧٩م)، بأن هناك مزيداً من الدلائل تشير إلى تزايد المد الإسلامي، الذي بدأ يظهر بين عرب «إسرائيل» على حد تعبير المسؤول اليهودي، والذين يبلغ عددهم حوالي نصف مليون، وبين عرب الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين يبلغ عددهم حوالي مليون. وقال المسؤول اليهودي: «إنّ الذي يثير قلقنا هو أن مواقف العرب داخل إسرائيل بدأت تتحول من مواقف مبنية على قاعدة قومية، إلى مواقف تستند إلى قواعد دينية، وأن الشباب العربي بدؤوا يتحولون عن زعاماتهم التقليدية إلى الزعامة الدينية، التي يمثلها علماء الدين، وهم في غالبيتهم من الشباب، الذين لا يستبعد أن تكون لهم ارتباطات بحركات إسلامية متعصبة».

ومضى المسؤول اليهودي يقول: «إن خطراً حقيقياً بدأ يهدد الاستقرار في الشرق الأوسط، وقسماً كبيراً من إفريقيا، وهذا الخطر هو خطر انتشار ثورة إسلامية شاملة، يقوم بها متدينون متطرفون».

٧ - وفي ندوة عقدها أهم معهد أبحاث يهودي متخصص في رصد الشؤون العربية، كان موضوع احتمال انتشار «يقظة إسلامية» في فلسطين

المحتلة، هو الموضوع الرئيسي الذي تناوله عدد من كبار المتخصصين اليهود في الشؤون العربية، خلال ندوة خاصة نظمها معهد «شيلواح» في جامعة تل أبيب في أواخر شهر كانون الثاني (١٩٧٩م).

وقد أجمع العلماء اليهود المشاركون في الندوة على أن اليقظة الإسلامية التي اجتاحت إيران بصورة مفاجئة ومذهلة وبدون سابق إنذار محسوس، تنذر بأن ما حدث في إيران، يمكن أن يحدث في أي مكان آخر في المنطقة المحيطة بفلسطين المحتلة، ويكاد يكون أمرًا لا مفر منه أمام اليهود من التحسب له بشكل جدي.

وفيما يلي مقتطفات من أقوال العلماء اليهود المتخصصين في الشؤون العربية، الذين شاركوا في الندوة:

- البروفيسور شارون: مستشار مناحيم بيغن - رئيس وزراء الاحتلال اليهودي للشؤون العربية قال: «ما من قوة في العالم تضاهي قوة الإسلام، من حيث قدرته على اجتذاب الجماهير. فهو يشكل القاعدة الوحيدة للحركة الوطنية الإسلامية».

- البروفيسور «يوشواح بورات» قال: «إنّ المساجد هي - دائمًا - منبع دعوة الجماهير العربية إلى التمرد على الوجود اليهودي».

- البروفيسور «الباريش» قال: «إنّ الإسلام قوة سياسية واجتماعية، قادرة على توحيد الجماهير، وخاصة في الضفة الغربية، حيث يقوم علماء الدين المسلمون بمهمة توحيد الصفوف ضد اليهود».

- البروفيسور «موشيه شارون» قال: «إنّ الجهود الأولى التي بذلت منذ أكثر من نصف قرن بواسطة علماء الدين المسلمين؛ من أمثال: مفتي

فلسطين الأسبق الشيخ الحسيني، والشيخ حسن البنا في مصر، وغيرهما من العلماء المسلمين، والتي ما زالت حتى الآن، كان لها تأثير كبير في كسب العالم الإسلامي إلى جانب العرب الفلسطينيين باسم الإسلام وباسم حماية الأماكن المقدسة الإسلامية».

وختمت الندوة أعمالها بالإشارة إلى عدة نقاط، كان أهمها الاعتراف بوجود يقظة إسلامية حقيقية، بدأت في الظهور بين عرب فلسطين المحتلة، رغم كل الجهود، التي بذلها اليهود خلال الثلاثين عامًا الماضية لدمجهم في المجتمع اليهودي.

٨ - وفي عددها الصادر في (١٩٧٩/١/٢١م)، نقلت صحيفة «الرأي» الأردنية عن وكالة الأنباء الفرنسية أن صحيفة «الواشنطن بوست» الأمريكية ذكرت أن الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر طلب من وكالة المخابرات الأمريكية أن تعد دراسة عن نشاطات الحركات الإسلامية في العالم كله.

ونسبت صحيفة «الواشنطن بوست» إلى «زبيغنيو بريجينسكي» مستشار البيت الأبيض - آنذاك - لشؤون الأمن القومي قوله: «إن الإدارة الأمريكية تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد نشاط الحركات الإسلامية المنتشرة في العالم الإسلامي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى إعداد دراسة جديدة حول الحركات الإسلامية المتشددة، ليسهل على الإدارة الأمريكية وأصدقائها في المنطقة الإسلامية مراقبتها عن كثب، حتى لا تفاجأ باندلاع ثورة إسلامية جديدة في أي مكان في العالم الإسلامي؛ لأن أمريكا حريصة على عدم السماح للإسلام بأن يلعب دورًا مؤثرًا في السياسة الدولية».

٩ - وذكرت صحيفة «القبس» الكويتية في عددها الصادر في (١٩٧٩/١/٢٤م)، أنّ مجلس الأمن القومي الأمريكي طلب من هيئة المخابرات البريطانية تزويد الإدارة الأمريكية بكل ما يتوافر لديها من معلومات تتعلق بالحركة الإسلامية، للاستعانة بها في وضع الخطط الكفيلة بالقضاء على خطرهم قبل فوات الأوان.

١٠ - أوردت وكالة الأنباء الفرنسية في نبأ لها من بيت المقدس بتاريخ (١٩) شباط «فبراير» (١٩٧٩م)، أنّ السلطات اليهودية قامت باعتقال اثني عشر عالمًا من علماء المسلمين، ومعظمهم من الشباب في بيت المقدس.

وذكرت الوكالة أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدأت تبث رجالها في المساجد، لرصد الشباب المسلم الذي يرتاد المساجد بصورة متزايدة.

١١ - نقلت صحيفة «القبس» الكويتية في عددها الصادر في (١٩٨٦/٦/٣٠)، عن صحيفة «فورتشن» مقالًا تحت عنوان: «الصحوة الإسلامية تقلق أمريكا... وإسرائيل تتوقع جهادًا إسلاميًا مقدسًا لتحرير الأراضي». وجاء في مقال «فورتشن» ما يلي: «إنّ صحوة الإسلام الجديدة تزعج الإسرائيليين كثيرًا، فإسرائيل تعرف تمامًا أنّه إذا فشلت محادثات السلام مع مصر؛ فإنها ستكون هدفًا لحرب «الجهاد المقدس» التي ستشنها الصحوة الإسلامية المتزايدة...».

وتردف صحيفة «فورتشن» قائلة: «إنّه حتى في الجامعات العبرية في إسرائيل بدأ الطلاب العرب المسلمون يبدون اهتمامًا متزايدًا بالعودة إلى دينهم، وبدؤوا يمارسون ضغوطًا على السلطات اليهودية للسماح بفتح

كليات للثقافة الإسلامية، والشريعة الإسلامية، في الجامعات اليهودية، كما بدأ العديد منهم يطلقون لحاهم ويؤيدون العبادات الإسلامية، في حين بدأت الفتيات المسلمات في ارتداء الزي الإسلامي الشرعي».

وقال «فورتشن» في مقالها: «إنَّ استفتاء جرى مؤخرًا في الضفة الغربية أظهر أن سكانها - وخاصة المثقفين منهم - يطالبون بالعودة إلى الإسلام، بعد أن يؤسوا من جميع الأنظمة والأيدولوجيات، التي تنازعت أفكارهم سنوات طويلة».

وأردفت الصحفية تقول: «إنَّ الإسرائيليين يشعرون أنَّهم يعيشون في بحر متلاطم، يسيطر عليه الإسلام، وأنَّ إسرائيل مهددة بالغرق والاندثار في هذا البحر الإسلامي».

١٢ - وفي عددها الصادر في (٨/٧/١٩٧٩م)، نقلت صحيفة «القبس» الكويتية عن صحيفة «فورتشن» مقالًا آخر، جاء فيه ما يلي: «إنَّ الاتجاه الديني في مصر يرسخ أقدامه يومًا بعد يوم، فالشباب المصري مفتون بالصحة الإسلامية الثورية، كما أنَّ الفتيات المصريات يبدن اهتمامًا متزايدًا بالإسلام. وفي جامعة القاهرة يزيد عدد الطالبات الملتزمات بالزي الشرعي، وقد يأتي يوم لا تبقى فيه طالبة مصرية واحدة، إلا وقد ارتدت الزي الشرعي الإسلامي».

وأردفت صحيفة «فورتشن» تقول: «إنَّ هناك خطرًا كبيرًا من أن تتمكن الحركة الإسلامية من العودة إلى التأثير على الحياة السياسية في مصر، وهذا الأمر يخيف الرئيس السادات الذي عبر عن خوفه بخطابه الشهير في جامعة الإسكندرية حين قال: إنَّه لن يسمح للدين بالتدخل في السياسة».

وهذا الأمر تخشاه - أيضًا - إسرائيل؛ لأنها تعتبر أن الإخوان المسلمين هم من أشد أعدائها، الذين يهددون وجودها؛ لأنهم يرفضون الاعتراف بها، ويجاهرون بالدعوة إلى إعلان الجهاد المقدس ضدها».

الإسلام قادم، ونحن في خطر عظيم!

١٣ - وأول ما نطالع في ملحق «ها آرتس» عن ظاهرة تزايد اليقظة الإسلامية في قرى المثلث العربي المحتلة منذ عام (١٩٤٨م)، مقالاً عنوانه: «الإسلام يعمّ قرى المثلث في إسرائيل...».

وجاء في المقال: «إن يوم الجمعة من كل أسبوع أصبح عيداً لغالبية سكان «باقة» الغربية، وهي من أكبر قرى المثلث العربي في إسرائيل».

ويردف المقال قائلاً: «إنّ سكان قرى المثلث لم يكونوا إلى ما قبل أشهر قليلة، وعلى مدى الثلاثين عامًا الماضية، لم يكونوا يكثرثون أبدًا أو يهتمون بيوم الجمعة، فقد كان يمضي كأي يوم آخر من أيام الأسبوع، أما الآن فقد أصبح ليوم الجمعة أهمية كبيرة؛ إذ ما إن يبدأ مؤذن المسجد برفع صوته بالأذان، حتى يهرع جميع السكان إلى المسجد ليؤدوا الصلاة».

ويمضي المقال قائلاً: «إن من يزور قرية «باقة» الغربية يوم الجمعة يشعر أن النشاط فيها قد انتقل من الشارع العام، ومن المتاجر والمساكن والمقاهي إلى المساجد الثلاثة التي في القرية، وليست باقة الغربية وحدها التي يشعر فيها الزائر بذلك، بل إنه يشعر بنفس الشعور، حين يزور قرى قلنسوة، وكفر قاسم، وأم الفحم، والطيبة، وكفر قرع، والطبرة، وغيرها من القرى العربية».

«إن ظاهرة تزايد اليقظة الإسلامية في المناطق، التي يقطنها عرب في «إسرائيل» ليست مقتصرة على القرى وحدها، بل إنها تبرز في المدن أيضًا، وخاصة في عكا، وإجمالاً فإن القطاع العربي من إسرائيل يعيش حاليًا العودة إلى الإسلام، فقد أخذ الجميع، وخاصة الشباب يؤمنون المساجد بعد أن كانوا يمضون وقتهم في المدن الكبرى والمقاهي والنوادي والاجتماعات الحزبية، وهذه ظاهرة لم تشهد الأقلية العربية لها مثيلاً من قبل».

وفي ملحق صحيفة «هاآرتس» اليهودية نفسها الصادر بتاريخ (١٣/٧/١٩٧٩م)، والذي خصصته كاملاً للحديث عن اليقظة الإسلامية بين شباب قرى المثلث العربي بفلسطين المحتلة عام (١٩٤٨م)، نطالع مقالاً آخر تحت عنوان: «العودة إلى الإسلام من جديد، أسئلة وتساؤلات».

يقول المقال: «طوال الثلاثين عامًا المنصرمة، كانت الأقلية العربية في إسرائيل تمارس نشاطًا سياسيًا متحفظًا، غالبًا ما كان تحت مظلة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، أما الآن فإن الأقلية العربية بدأت تتجه اتجاهًا مختلفًا نحو جذورها وأصولها الدينية، ولقد أصبحت ظاهرة تزايد اليقظة الإسلامية في صفوف الأقلية العربية، موضع اهتمام السلطات الرسمية، التي تنظر - بريية وخوف - إليها».

ويرد في المقال قائلاً: «إن ظاهرة تزايد اليقظة الإسلامية بين «عرب إسرائيل!!»، أصبحت مصدر قلق أكيد لكل يهودي، فلقد أصبح كل يهودي يتساءل بقلق وخوف هذه التساؤلات:

ما هي أهداف هؤلاء الشباب الذين يعودون إلى الإسلام من جديد؟!!



ومن هؤلاء الذين يقفون وراء هذه الظاهرة؟!!

وهل حركتهم هذه حركة عفوية، لن تلبث أن تزول أم أنها ستتحول إلى حركة إسلامية ثورية، كما حدث في مناطق أخرى في الشرق الأوسط؟!».

وقبل أن يبدأ المقال في محاولة الإجابة على هذه التساؤلات، يشير إلى أن الخطر الحقيقي الذي تمثله ظاهرة العودة إلى الإسلام بين عرب إسرائيل، هو «أن الآلاف من الشباب الذين يعودون إلى الإسلام من جديد، هم من طلاب المدارس الابتدائية والثانوية ومعاهد المعلمين، أي أنهم من الجيل المثقف، ومن جيل المستقبل».

وينتقل الكاتب بعدئذ إلى الإجابة على التساؤلات حول أهداف اليقظة الإسلامية، ومن هم الذين يقفون وراءها، فيقول: إنه لاحظ أن الكثير من رجال الدين، الذين لهم نشاط مرموق، غالبًا ما يكونون من أعضاء الحركة الإسلامية التي يصفها الكاتب اليهودي بقوله: «إنها حركة دينية متعصبة، أنشئت في مصر عام (١٩٢٩م)، وانتشرت في أنحاء العالم العربي».

ويرد في المقال قائلاً: «إنَّ النشاط الإسلامي ليس مقتصرًا على رجال الدين وحدهم، بل إن الواعظات المسلمات لهن دور كبير في تزايد اليقظة الإسلامية بين عرب إسرائيل - حسب تعبيره - ففي قرية «باقة» الغربية مثلاً، تُلقى واعظة شابة، تأتي من نابلس، دروسًا دينية كل يوم ثلاثاء أمام نساء وفتيات القرية، وقد كان لهذه الدروس أثر كبير في عودة الكثيرات إلى الإسلام، وامتلاء المساجد بهن في الأماكن المخصصة لهن».

١٤ - نشرت صحيفة «القبس» الكويتية في عددها الصادر في (١٦/١/١٩٨١م)، أنّ الجنرال ألكسندر هيغ، وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس رونالد ريغان، قد أكد أنه يؤمن إيماناً عميقاً بأن المساعدات الأمريكية لنظام الرئيس أنور السادات ستعزز قدرته على الصمود أطول مدة ممكنة في وجه المخاطر الخارجية التي تتهدده، بالإضافة إلى الخطر الأعظم، الذي يتمثل في تعاظم نفوذ الحركة الإسلامية في مصر.

١٥ - ونقلت صحيفة الشرق الأوسط في (٢٨/٢/١٩٨١م)، التي تصدر بالعربية في لندن وجدة في وقت واحد، تحليلاً بثته وكالة رويتر حول اكتشاف تنظيم إسلامي في فلسطين المحتلة منذ عام (١٩٤٨م)، وجاء في التحليل: «إنّ الصحوة الإسلامية التي انتشرت بين سكان الأراضي المحتلة في فلسطين تثير قلق سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وأن هذه السلطات تنظر بقلق بالغ إلى تزايد أعداد المترددين على المساجد، وخاصة الشباب الذين أصبحوا ينادون - علانية - بضرورة العودة إلى أصول الدين والإسلام».

وأنهت وكالة أنباء رويتر تحليلها قائلة: «إنّ السلطات الإسرائيلية لا تخفي قلقها من أن تكون هذه الصحوة الدينية بين شباب فلسطين المحتلة منذ عام (١٩٤٨م)، قد أدت إلى تشكيل منظمات إسلامية شبه سرية على غرار جماعة الإخوان المسلمين».

١٦ - نشرت صحيفة «الرأي» الأردنية في عددها الصادر في (٢٠/١/١٩٨١م)، تحليلاً نشرته صحيفة «الإيكونومست» البريطانية، جاء فيه: «بعد أن توقف نهر النيل عن الفيضان، ظن الناس أن عهد الفيضانات

في مصر قد انتهى، ولكن ذلك لم يكن صحيحًا، فإن مصر تشهد اليوم فيضانًا عارمًا، ولكن من نوع جديد، ذلك هو فيضان الإسلام المكافح بقيادة الإخوان المسلمين.

ليس بمقدور السادات ولا النميري أن يوقفا المد الإسلامي المتصاعد في مصر والسودان».

وتختتم «الإيكونومست» تحليلها بتوجيه نصيحة مبطنة، تؤكد فيها أن الوسائل العادية في محاربة الحركة الإسلامية لن تجدي نفعًا في القضاء عليهم، وأنه لا بد من اتباع أسلوب أشد بطشًا وقمعًا، للفتك بالحركة الإسلامية والقضاء عليها.

وتنهي «الإيكونومست» تحليلها بهذه العبارات التي تسخر - من - خلالها - من الأساليب التي كان يتبعها السادات والنميري في محاربة الإخوان، فتقول: «إن كل محاولات السادات والنميري لتطويق نشاط الإخوان المسلمين بالأساليب التي يتبعانها حاليًا، تبدو أشبه ما تكون بمحاولة طفل صغير يضع أصبعه في ثقب صغير في سد كسد أسوان، ليمنع انهيار الماء المتدفق من آلاف الثقوب الأخرى في السد».

١٧ - نشرت جريدة «الرأي» الأردنية في (١٢/٤/١٩٨١م)، ترجمة حرفية لدراسة نشرتها جريدة «يديعوت أحرنوت» في ملحقها الأسبوعي الأخير، ونقتطف من الدراسة هذه العبارات:

- «إنَّ الحركة السرية التي تنشط في فلسطين المحتلة عام (١٩٤٨م)، قد رسمت خطواتها بروح الإسلام، ولم تتأثر بأية روح قومية أو وطنية أخرى».

- «الشباب المسلم في فلسطين بعد أن فقد الأمل في جميع الحركات العربية، أصبح يصرخ بأعلى صوته: «لا عزة ولا قوة، إلا بالإسلام».

- «إنّ المساجد التي كانت في السابق مقرّاً لتجمع الشيوخ والعجائز، أصبحت اليوم مليئة بالشباب».

- «الفتيات المسلمات يشاركن في نشاطات الحركة الإسلامية في فلسطين».

- «الخطب في المساجد تحولت إلى خطب سياسية، فيها تحريض واضح ضد الحكم الإسرائيلي».

- «الحركة الإسلامية تتسع وينتمي إلى صفوفها اليوم أكثر من عشرين بالمائة من شباب القرى العربية في فلسطين المحتلة عام (١٩٤٨م)».

- «دعاة الحركة الإسلامية يقولون لمؤيديهم: إنّه من أجل بث روح الإسلام في فلسطين، فلا بد من اللجوء إلى ضرب الاحتلال ومقاومته في سبيل الله».

١٨ - نقلت صحيفة «الرأي» الأردنية في عددها الصادر في (١٣/٤/١٩٨١م)، نقلاً عن صحيفة «بديعوت أحرّوت» أن مستشار بيغن للشؤون العربية قال: «لو لم تكتشف هذه الحركة في الوقت المناسب، لتعرض أمن إسرائيل ومستقبلها إلى خطر عظيم، والآن وبعد أن قبضنا على أعضاء الحركة سنعمل على تقوية وتعزيز العناصر «الإيجابية» العربية التي تؤمن بدولة إسرائيل».

١٩ - نقلت صحيفة «الرأي» الأردنية في عددها الصادر في (١٤/٨/١٩٨١م)، عن مجلة «نيوز ويك» الأمريكية مقابلة أجرتها مراسلة

النيوز ويك في نيويورك، السيدة «مارلين ديسنر» مع «أهارون ياريف» أحد مديري المخابرات الإسرائيلية السابقين، والرئيس الحالي لمركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب.

ومن الأسئلة التي وجهت إلى «أهارون ياريف» هذا السؤال: «هل سيكون بمقدور الأقطار العربية على المدى البعيد أن تزيل إسرائيل...؟» وكان جواب «أهارون ياريف» كما يلي: «لا أعتقد أن العرب - بأوضاعهم الحالية - يستطيعون أن يزيلوا إسرائيل من الوجود، حتمًا مع وجود أسلحة جديدة ومتطورة، ولكن الأمر قد يصبح أكثر خطورة بالنسبة لإسرائيل في المستقبل، إذا نجح المتعصبون المسلمون في تغيير الأوضاع في الأقطار العربية لصالحهم. ولكننا نأمل أن أصدقاءنا الكثيرين سينجحون في القضاء على خطر المتعصبين المسلمين في الوقت المناسب».

٢٠ - ونشرت صحيفة «السياسة» الكويتية في عددها الصادر في (١٩٨١/٨/٣م)، في رسالتها الإخبارية من بلجيكا، أنّ مخابرات حلف الأطلسي أعدت دراسة عن الأوضاع في الشرق الأوسط، أكدت فيها استنتاجات اللجنة الثلاثية، التي كانت مؤلفة من: الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون، وكيسنجر، والسياسي الاقتصادي الأمريكي روكفلر، والتي أشارت إلى أن العالم الإسلامي سيشهد في منتصف الثمانينات صحوه دينية حقيقية، تعمل على هدف مزدوج، وهو الجهاد لإزالة إسرائيل وإزالة النفوذ الأمريكي، والقضاء على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وأكدت دراسة مخابرات حلف الأطلسي ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات المناسبة الحازمة للقضاء على جميع بؤادر اليقظة الإسلامية في المنطقة، قبل استفحال أمرها.

٢١ - نقلت صحيفة «القبس» الكويتية في عددها رقم (٣٣٨٢)، الصادر في (١٢/١٠/١٩٨١م)، نصّ مقابلة إذاعية، أجراها راديو إسرائيل مع مناحيم بيغن، قبل أسبوعين من مقتل السادات، وفيما يلي أهم ما ورد على لسان مناحم بيغن في تلك المقابلة: «سؤال المذيع: ألا تقلقك المصاعب التي تواجه الرئيس السادات من قبل المعارضة؛ بسبب معاهدات كامب ديفيد...؟»

جواب بيغن: إنني أدرك تمامًا الأخطار التي تهدد صديقنا الرئيس أنور السادات، ولست أنكر أنني حذرته مرارًا من أولئك المتعصبين المتطرفين، الذين يحملون أفكارًا عداوية لإسرائيل، ويريدون العودة إلى تطبيق قوانين وعادات العصور الوسطى، بل العصور الحجرية.

وعندما كنت في أمريكا قام الرئيس السادات بحملة اعتقال ضد أعدائه من الإخوان المسلمين، وقد سمعت اعتراضات كثيرة هناك ضد هذه الحملة باعتبارها تتعارض مع التقاليد الديمقراطية، ولكنني دافعت عن إجراءات السادات بحرارة، وأقنعت المعارضين بأنه يجب عليهم أن يتناسوا التقاليد الديمقراطية حين يتعلق الأمر بالمسلمين، وقلت للمعارضين إنه لو لم يقم السادات بضرب المعارضين المسلمين في الوقت المناسب، فقد كان من غير المستبعد أن يضربوه هم في أية لحظة».

٢٢ - نقلت صحيفة «الدستور» الأردنية في عددها الصادر في (٩/٩/١٩٨١م)، عن صحيفة «الواشنطن بوست» الأمريكية تحليلًا سياسيًا، يحتوي كل سطر فيه على تحريش سافر ضد الحركة الإسلامية الجادة في مصر. وفيما يلي أهم فقرات هذا التحليل:

- مع نهاية شهر رمضان تجمهر أكثر من ألف^(١) من المسلمين المتطرفين لأداء صلاة العيد في ساحة مقابلة لقصر عابدين، حيث يقيم السادات، ولم يكن الأمر مجرد أداء صلاة، بقدر ما كان مظاهرة عدائية، تتحدى السادات وسياسته، خاصة أنها جاءت في وقت يستعد فيه السادات للسفر إلى بريطانيا وأمريكا؛ ممّا يعطي انطباعًا بأن مركزه في مصر أصبح ضعيفًا أمام المعارضة الدينية.

- أنّ الجماعات الإسلامية المتطرفة تهدف إلى تحويل المجتمع المصري من مجتمع علماني إلى جمهورية إسلامية تتبنى حكومتها تعاليم القرآن. ومن الطبيعي أنه إذا قامت هذه الجمهورية الإسلامية في مصر، فلن يبقى للسادات مكان في السلطة.

- رغم أنّ السادات ملأ الجامعات والمعاهد المصرية بالبوليس السري وبرجال المخابرات، ورغم أنه أصدر تحذيرات شديدة للمتطرفين بعدم التدخل في الشؤون السياسية، إلا أنه فشل فشلًا ذريعًا في إيقاف تقدم الجماعات الإسلامية وانتشارهم في الجامعات والمعاهد المصرية، وإذا أراد السادات أن يتغلب على هذا الخطر، الذي يهدد نظامه، فعليه أن يقوم بعمل أكبر من مجرد إصدار التحذيرات...!!^(٢).

(١) الواقع أن المصلين في هذه المدة كانوا حوالي نصف مليون، فقد ازدحم ميدان عابدين على سعته، وازدحمت كل الشوارع المؤدية إليه، كما شهدت ذلك بنفسه، وكنت خطيب العيد يومئذ.

(٢) اعتمدنا هذه النقول الموثقة من مصادرها على الدراسة الوثائقية، التي أعدها ونشرها الأخ الفاضل زياد أبو غنيمه بعنوان: عدااء اليهود للحركة الإسلامية ص ٣١ - ٣٤، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٦٠ - ٦٤، ٧٠ - ٧٣، ٧٧، ٧٩، ٨٦، ١٠١، ١٠٩، ١١٤، ١١٥، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٤١، نشر دار الفرقان، عمان، ط ٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وينبغي أن يراجع ما كتبه أ. عادل حسين رئيس تحرير في صحيفة «الشعب» المصرية، التي يتولى رئاسة تحريرها، تقريرًا وتعبيرًا عن موقف أمريكا واليهود من الصحوة الإسلامية، من خلال زيارته لأمريكا أوائل ١٩٨٧م.

هذه أخبار وأقوال وتصريحات وتحليلات، نقلتها بحروفها من مصادرها، دون أن أعقب عليها بكلمة واحدة، لتحدث هي للقارئ بنفسها. وإن فيها لعبرة لكل ذي لب، وذكرى لمن كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

فهل تقنع هذه الأقوال الموثقة كاتبنا أستاذ الفلسفة الذي يكابر ويماري في أشد الحقائق وضوحًا، ليعلن - في جرأة يحسد عليها - أنها من أشد الأساطير في حياتنا بطلانًا؟!

وهَبْنِي قَلْتُ: هذا الصبحُ ليلٌ أَيْعَمَى الْعَالَمُونَ عَنِ الضِيَاءِ؟!!!^(١)

* * *

(١) من شعر المتنبي، كما في ديوانه ص ٧٩.



خاتمة

الآن حصحص الحق، ووضح الصبح لكل ذي عينين، وتبين لكل منصف أن العلمانية لا مكان لها في مصر، ولا في ديار العروبة والإسلام، بأي منطق أو بأي معيار، لا بمعيار الدين، ولا بمعيار المصلحة، ولا بمعيار الديمقراطية، ولا بمعيار الأصالة، وأن الشبهات التي أثارها العلمانيون لا تقوم على ساق ولا قدم.

ومن النتائج المهمة، أنّ هناك مفاهيم كانت ملتبسة على الناس، قد تميزت واتضح، بعد أن حاول من حاول من دعاة العلمانية، أن يخلطوا الأوراق، ويشبكوا الخطوط بعضها ببعض.

ومن هنا نستطيع أن نقول بوضوح وصراحة: «نعم» و«لا» في تلك المتشابهات، نثبت حقها، وننفي باطلها.

نعم للعلمية، ولا للعلمانية.

نعم للدولة الإسلامية، ولا للدولة الدينية.

نعم للشريعة في ضوء الاجتهاد، ولا للجمود باسم الشريعة.

نعم للتحديث في رحاب الأصالة، ولا للتغريب في ركاب التبعية.



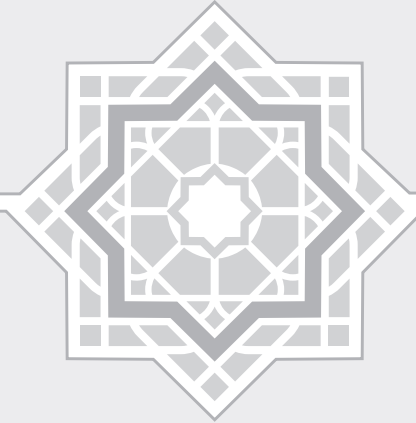
نعم للتفاعل الفكري، ولا للغزو الفكري.

نعم للاعتزاز بالدين، ولا للتعصب الأعمى.

نعم للحوار البناء، ولا للتشكيك الهدام.

وأخيرًا أسأل الله تعالى أن يجعل لأمتنا نورًا تمشي به في الظلمات،
وفرقانًا تميز به بين المتشابهات، ومنايرًا يهدينا من التيه في مفارق
الطرق، وأن يجعل قولنا وعملنا خالصًا لوجهه، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ
هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ
يُوسُفَ الْقَرَضَاوِيِّ



الفهارس العامة



- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الموضوعات.







فهرس الآيات القرآنية الكريمة



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	١٣٢
سورة البقرة		
﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	٤٤	٨٧
﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾	٨٥	١٠٢، ١٢٢
﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	١١١	٨٢
﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾	١٢٠	٢٥٨
﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾	١٣٨	١٢٩، ١٣٥
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾	١٤٣	٤٥
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	١٦٤	٨٧
﴿لَيْسَ إِلَهِ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾	١٧٧	١٨٧
﴿كُنِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ﴾	١٧٨	١٧٧
﴿كُنِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾	١٨٣	١٧٧
﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾	٢١٣	٩٨

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا﴾	٢١٧	٢٥٨
﴿وَمَنْ يَبْعَدَ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	٢٢٩	١٧٠
﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾	٢٧٨	١٧٧
﴿فُتِّرُقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾	٢٨٥	٤٠
سورة آل عمران		
﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾	٨	٢٨٠
﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٢٨	١٣٦
﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾	٦٤	١٣٣
﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾	١٠٢	٤١
﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾	١٠٣	١٣٥، ٦٠
﴿أُخْرِجَتِ لِلنَّاسِ﴾	١١٠	٦٠
﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾	١٥٩	١٦٢، ١٦٣، ١٦٥
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	١٩٠	٨٧
﴿بَعْضُكُمْ مِّن بَعْضٍ﴾	١٩٥	٤٧
سورة النساء		
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾	١١	١٧٧
﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ﴾	١٢	١٦٧
﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾	٣٥	١٧٠
﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾	٤٣	١٠



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾	٥٩	١٦٣، ٩٩، ٢٦، ٤
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	٦٥	١٣٧
﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾	٨٢	١٥٥
﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِيَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾	٨٣	٢٨
﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾	١٣٦	١٨٧
سورة المائدة		
﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾	٣	٢٦، ٢٢
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾	٣٨	١٦٨
﴿وَأِنْ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾	٤٩	١٦٧، ١٥٣، ١٠٣
﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾	٥٠	١٦٩، ١٠٣
﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾	٥١	١٣٦
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ﴾	٥٤	١٣٦
﴿إِنَّهَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾	٥٥، ٥٦	١٣٥
﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	٩٥	١٧٠
﴿أُولَئِكَ كَانَ ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾	١٠٤	٨٣
﴿كِتَابٌ مُبِينٌ﴾	٥٩	١٥٣
﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	١٤٣	٨٢
﴿هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾	١٤٨	٨٢
﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٦٢	٦٨، ٤١

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الأعراف		
﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	٥٤	١٤٥
﴿فَأَتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾	١٠٦	٨٢
﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * فغُلِبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَغِيرِينَ﴾	١١٨ - ١٢٣	١١٨
﴿إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ * وَمَا نُنْقِمُ مِنْهَا إِلَّا أَنْتَ ءَامَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾	١٢٥، ١٢٦	١١٨
﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾	١٨١	٢١٢
﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾	١٨٥	٨٢
سورة الأنفال		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ تَنَقَّوْا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾	٢٩	٢٩
سورة التوبة		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾	٢٣	١٣٦
﴿قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾	٢٤	٢٤٠
﴿اَتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْكَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾	٣١	١٣٢، ٥
﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾	٣٢	٢٥٨
﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا﴾	٦٠	١٥٨، ١٦٠
﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾	٧١	٤٧
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾	١٠٣	١٥٩
سورة يونس		
﴿وَمَا يَنْبِغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾	٣٦	٨٣



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ﴾	٦١	١٤٦
﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ بِهَذَا﴾	٦٨	٨٢
سورة هود		
﴿كَتَبَ أَحْكَمَتْ أَيْنَهُ، ثُمَّ فَضَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾	١	٢٣
﴿يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾	٤٦	١٣٦
﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾	٦١	٤٢
﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾	١١٩ ، ١١٨	٥٧
سورة يوسف		
﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	٢ ، ١	١٦٧
سورة الرعد		
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾	٨	١٩٤
﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ﴾	١٧	٢٥٦
سورة إبراهيم		
﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾	٢٢	٤١
سورة النحل		
﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	٤٣	٩٠ ، ٥٢ ، ٢٨
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾	٤٤	١٥٣ ، ٣٣
﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾	٨٩	١٠٠ ، ٦٩ ، ٤
﴿وَجَدِلْهُمْ بِلَايِ هِيَ أَحْسَنُ﴾	١٢٥	٥٦

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الإسراء		
﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾	٩	١٦٧
﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾	٣٢	١٤٢
﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾	٨١	١٥
سورة الكهف		
﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ﴾	١١٠	١٣٤
سورة مريم		
﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾	٦٤	١٥٤، ١٩١
سورة طه		
﴿لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾	١١٨، ١١٩	١٨١
سورة الحج		
﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾	٤٦	٨٢
سورة النور		
﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾	٣٠، ٣١	١١٣
﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾	٣١	١٤٢
﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾	٥١	٤٠، ٤١، ٧٠، ١٣٧، ١٨٦، ٢٤٤
﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾	٥٤	١٨٦
سورة الفرقان		
﴿فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾	٥٩	٢٨، ٩٠



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة النمل		
﴿ وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلوًا ﴾	١٤	٢٥٣
﴿ عَفِيتُ مِنَ الْجِنَّ ﴾	٣٩	٨٤
﴿ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴾	٤٠	٨٣
﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾	٨٨	١٩٤
سورة القصص		
﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﴾	٥٠	٨٣
سورة العنكبوت		
﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾	٢٠	٨٢
﴿ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبُيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾	٤١	١٨٣
﴿ وَلَا تَجْدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾	٤٦	٥٦ ، ٩
﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾	٥١	٨١ ، ٤
﴿ يَعْبادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسْعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ ﴾	٥٦	٢٤٠
سورة الروم		
﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾	٩	٨٢
﴿ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْأَيَّاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾	٢٨	٨٧
سورة الأحزاب		
﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾	٣٢	١٤٢
﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا ﴾	٣٦	٤٠ ، ٢٣ ، ٤ ٢٤٤ ، ١٣٧

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٥٩	١١٤
﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَا﴾	٦٧	٨٣
سورة سبأ		
﴿وَإِنَّا أَوْ لِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	٢٤	١٨٠
سورة فاطر		
﴿وَلَا يَنْفِئُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾	١٤	٩٠، ٥٢، ٢٨
﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾	٤٣	١٩٤
سورة الشورى		
﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾	٣٨	١٦٢
سورة الزخرف		
﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ﴾	٨١	١٨٠
سورة الدخان		
﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾	٥٨	١٦٧
سورة الجاثية		
﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾	١٨	٨٣
سورة الأحقاف		
﴿أَتُؤْتِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرُهُ مِّنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	٤	٨٣
سورة الحجرات		
﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾	١٠	١٣٥
﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَنْتَقِمُ﴾	١٣	١٣٤، ٦٠



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الذاريات		
﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصَرُونَ﴾	٢٠، ٢١	٨٢
﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	٥٦	١٣٩، ٤١
سورة النجم		
﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾	٢٨	٨١، ٤
سورة القمر		
﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَكِّرٍ﴾	١٧	١٦٧
سورة المجادلة		
﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾	٢٢	١٣٦
سورة الحشر		
﴿لِّلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾	٨	٢٤١
سورة الممتحنة		
﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾	٤	١٣٦
سورة القلم		
﴿نَّ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾	١	٨٢
سورة القيامة		
﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ﴿١١﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يُومِذُ الْمُسْتَقَرُّ﴾	١١، ١٢	١٦٩
سورة النازعات		
﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَىٰ﴾	٢٤	١٣٢



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة العلق		
﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾	١	٨١
سورة الزلزلة		
﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾	٨، ٧	٤٠، ١٩

* * *





فهرس الأحاديث النبوية الشريفة



الحديث	رقم الصفحة
أ	
ابدأ بنفسك، ثم بمن تعول	٢٣٩
الإحسان أن تعبد الله، كأنك تراه، فإن لم تكن تراه، فإنه يراك	١٥٧
أحصوا لي عدد من يلفظ بالإسلام	٨٤
اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه أنا شهيد أنك الله وحدك	١٣٣
أما إنك أحب بلاد الله إلى الله، وأحب بلاد الله إليّ	٢٣٦
إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين	٢٠٩
إن الله فرض فرائض، فلا تضيعوها، وحد حدودًا، فلا تعتدوها	١٩١
إن الله كتب الإحسان على كل شيء	١٥٧
أن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه	٨٤
إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها	٢١٧
إن لبدنك عليك حقًا	٤٦
إننا آخذوها وشطر ماله	١٥٩
أنتم أعلم بأمر دنياكم	٥، ٨٤، ١٦٦، ١٩١
إنك تأتي قومًا أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة	٢٠



رقم الصفحة	الحديث
ب	
١٨٧	بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله
ت	
١٥٩	تؤخذ من أغنيائهم
٢٧	تركت فيكم ما إن اعتصمتم به، لن تضلوا بعدي أبداً: كتاب الله وسنة نبيه
٢٦	تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك
د	
٢٣٦	دع القلوب تفر
ع	
٣٤	عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي
ق	
٥	قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك
٥	قد يئس الشيطان بأن يعبد بأرضكم ولكنه رضي أن يطاع فيما سوى
ك	
٥٥	كلكم راع ومسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته...
ل	
١٣٤	لا تطروني، كما أطرت النصارى عيسى بن مريم
٢٤١	لا يؤمن أحدكم، حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به
م	
١٥٤، ١٩١	ما أحلَّ الله في كتابه فهو حلال، وما حَرَّمَ فهو حرام
١٦٦	ما كان من أمر دينكم فإليَّ، وما كان من أمر دنياكم، فأنتم أعلم به



رقم الصفحة	الحديث
١٦٤	المسلمون عند شروطهم
٤٧	المؤمن القوي خير وأحبّ إلى الله من المؤمن الضعيف
هـ	
٥٥	هل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم
ي	
١٣٤	يا أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم
٥	يا عدي اطرح عنك هذا الوثن، وسمعه يقرأ في سورة براءة





فهرس الموضوعات

- ❖ من الدستور الإلهي للبشرية ٤
- ❖ من مشكاة النبوة الخاتمة ٥
- مقدمة ٧
- ❖ لكي يثمر الحوار ١٧
- ❖ تحديد المواقع أو الهويات ١٩
- ما الحكم عند الاختلاف بيننا وبينهم؟ ٢٥
- ❖ تحديد المفاهيم ٣١
- ❖ مفهوم «الإسلام» ٣٣
- ❖ معالم أساسية للإسلام الذي ندعو إليه ٣٩
- ١ - الإيمان بالله ولقائه ورسالاته ٣٩
- ٢ - تكريم الإنسان وتعريفه بواجباته وحقوقه ٤١
- ٣ - مخاطبة العقل والانتفاع به ٤٢
- ٤ - الدعوة إلى الاجتهاد والتجديد ٤٤

- ٥ - الدعوة إلى الوسطية والتوازن ٤٥
- ٦ - الواقعية المتوازنة التي تهتم بالإنسان كله ٤٦
- ٧ - تكريم المرأة وتحريرها من ظلم الجاهليات ٤٧
- ٨ - الأسرة أساس المجتمع ٤٨
- ٩ - الاهتمام بالتربية والتعليم والإعلام ٤٩
- ١٠ - تقوية أواصر الإخاء بين الناس ٥٠
- ١١ - لا كهانة في الإسلام ٥٢
- ١٢ - حكومة العدل والشورى الملزمة ٥٢
- ١٣ - المحافظة على المال وتنميته ٥٣
- ١٤ - العناية بالفئات الضعيفة في المجتمع ٥٤
- ١٥ - ترشيد الفكرة الوطنية والقومية ٥٥
- ١٦ - الدعوة بالحكمة والحوار بالحسنى ٥٦
- ١٧ - شرعية التعددية الدينية والسياسية ٥٧
- ١٨ - بناء حضارة جديدة متميزة ٥٧
- ١٩ - إقامة حياة إسلامية متكاملة ٥٨
- ٢٠ - توحيد الأمة للقيام برسالتها وتحرير أرضها ٥٩
- ❖ مفهوم العلمانية ٦١
- ❖ العلمانية بين الغرب المسيحي والشرق المسلم ٦٥
- ❖ مبررات ظهور العلمانية في الغرب المسيحي ٦٧



- (أ) المسيحية تقبل قسمة الحياة بين الله وبين قيصر ٦٧
- (ب) المسيحية ليس فيها تشريع لشؤون الحياة ٦٩
- (ج) ليس للإسلام سلطة دينية بابوية ٧٠
- (د) تاريخ الكنيسة غير تاريخ الإسلام ٧٢
- ❖ فشل العلمانية في ديار الإسلام ٧٦
- ❖ العلمانية والعلمية ٨٠
- وللروح العلمية سمات أبرزها ٩٠
- ❖ العلمانية والإلحاد ٩٢
- ❖ تحديد المعايير ٩٥
- المعيار الربّاني: الوحي ٩٨
- ❖ العلمانية ضد الدين ١٠١
- ❖ العلمانية ضد الدستور ١٠٤
- ❖ العلمانية ضد إرادة الشعب ١٠٦
- ❖ العلمانية ضد مصلحة الأمة ١١٧
- ❖ العلمانية مبدأ مستورد ١٢٣
- ❖ تحرير موضع النزاع ١٢٥
- ❖ العلمانية والإسلام ١٢٨



- ❖ العلمانية والعقيدة ١٣١
- ❖ العلمانية والعبادة ١٣٩
- ❖ العلمانية والأخلاق ١٤١
- ❖ العلمانية والشريعة ١٤٤
- ❖ العلمانية والدعوة إلى تطبيق الشريعة ١٤٧
- الشريعة من عند الله ١٤٧
- لماذا الدعوة إلى تطبيق الشريعة؟ ١٤٧
- مناقشة علمية هادئة ١٥٣
- مبدأ الإحسان الذي ضربه الدكتور مثلاً ١٥٦
- مبدأ الشورى ١٦١
- تفسير البشر وتطبيقهم للشريعة، لا ينفي إلهيتها ١٦٦
- التكرار الممل ١٧١
- ❖ صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان ١٧٥
- استدلالات منقوضة ١٧٨
- حقيقتان كبيرتان ١٧٨
- الإنسان بين الثبات والتغير ١٨٠
- الثبات والمرونة في شريعة الإسلام ١٨٤
- الشريعة والحجر على الإنسان ١٨٩



❖ كيف تطبق الشريعة؟ ١٩٦

يقول مجيبًا عن السؤال المذكور ١٩٦

❖ الشريعة وتجارب البشر ٢٠٣

❖ التجارب التاريخية للتطبيق الإسلامي ٢٠٣

ملاحظتان على التجارب التاريخية للتطبيق الإسلامي ٢٠٤

أغلاط أو مغالطات ثلاث ٢٠٥

تنبيهات في غاية الأهمية ٢١٦

التجارب المعاصرة للتطبيق الإسلامي ٢١٨

اختلاف صور التطبيقات الديمقراطية والاشتراكية ٢١٩

تناقض العلمانيين والماركسيين ٢٢٤

❖ دفع شبهات ورد مفتریات العلمانية والطائفية ٢٢٨

❖ مصرية... عربية... إسلامية ٢٣٥

❖ علمانيون ومتدينون!! ٢٤٣

❖ قيام الصحوة الإسلامية بين الحقائق والأوهام ٢٤٧

❖ موقف الاستعمار والصهيونية من الصحوة الإسلامية ٢٥٧

الوثائق والحقائق تتكلم ٢٥٩

الإسلام قادم، ونحن في خطر عظيم! ٢٦٩



- خاتمة ٢٧٩
- فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٢٨٣
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٢٩٣
- فهرس الموضوعات ٢٩٧

* * *

